

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل :.................................

الرقم التسلسلي:...............................

الإنفاق العسكري

بين متطلبات الأمن و رهانات التنمية

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:

شافعي صافية

اشراف الاستاذ

أ. اليامين بن سعدون

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي 1945	رئيسا
اليامين بن سعدون	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي 1945	مشرفا و مقررا
سميرة شرايطية	أستاذة محاضرة ب	جامعة 8 ماي 1945	عضوا ممتحنا

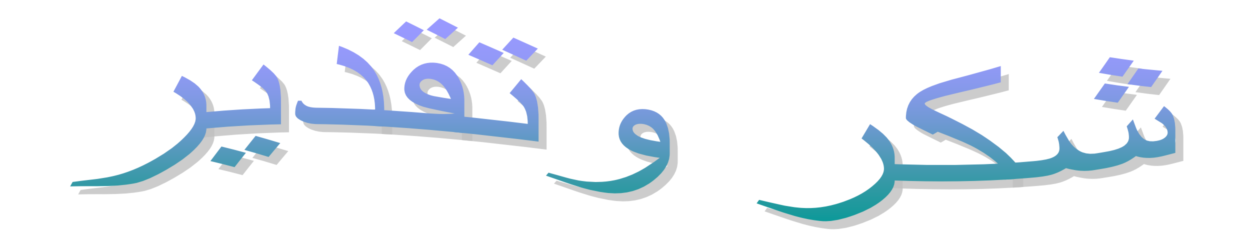
السنة الجامعية : 2019/2018

بسم الله الرحمان الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَ رَسُولُهُ وَ المُؤمِنُونَ وسَتُرَدُّونَ إلى عَالِمِ الغَيْبِ وَ الشَهَادَةِ فَيُنَبِئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

صدق الله العظيم

سورة التوبة 105

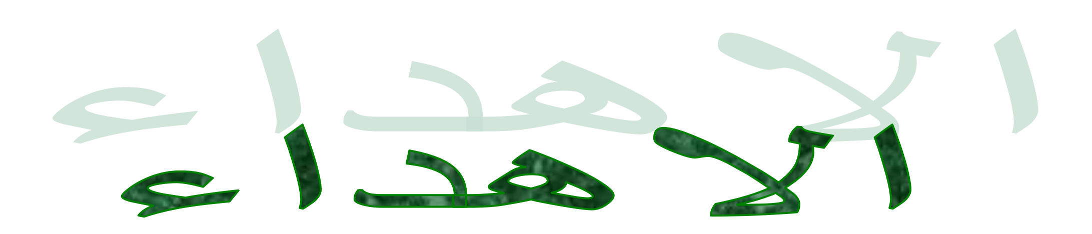


الحمد لله رب العالمين والشكر لله إلى يوم الدين.

- بعد حمد الله وشكره، وانطلاقا من العرفان بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالِص إلى مَن وهبَهُ العليُّ القدير نِعمَة التميُّزِ وخصَّهُ بِصفاءِ النفسِ ونضارَةِ الفِكر مع الصِدق والصبرِ والنَّزاهة. يُنبوعُ العلمِ والمعرِفة، أُستاذي الفاضل المُشرف، اليــامين بن سعــدون - حفظه الله – على قبوله الإشراف على الموضوع، وكل مجهوداته ونصائِحه. فلو أنِّي آتيت كل البَّلاغة وأفنيت بحر النُطق في النظم والنثر، لما كنت بعد القول إلاَ مقصرة ومُعترفة بالعجز عن واجب الشكر له فشكرًا وألف شكر يا أستاذي.

- كما أشكر بعمق من تتلمذْتُ على أيديهم، أساتذتي الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الأستاذة الفاضلة شرايطية سميرة والأستاذ القدير دندان عبد الغاني ـــ حفظهما الله ـــ، على قبولهم مُناقشة المذكرة. لكم فائق التقدير و الإحترام أساتذتي الكرام. ولا أنسى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 قالمة وجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

وأُقدم خالص الإمتنان والشكر لكل ما شاركني على إنجاز المذكرة من قريب أو من بعيد.



ـ إلى من أحمِل اسمه بكل افتخار .. قُدوتي نبراسي، مَن علمني معاني الحياة وأفنى عمرَهُ لِأجلي أبي الحبيب.

ـ إلى نبعِ الحنان وجنَّةِ الدُنيا، إلى التِّي يسري حنانُها بعروقِي، والتِّي أقول لها.. أمي أمي أمي.

ـ إلى من بِهم يشُدُّ ساعِدي وتُعلى هامتِي، إلى سندي وركائِزِ نجاحي إخوتي محمد راضية حسام الدين لطيفة آمنة.

ـ إلى زينَة الحياة الدُنيا، براعِمي أغلى كتاكيتي الصغار خالد وهبة الرحمان آلاء وعبد الرحمان وعيسى الصغير. ووالداتهم

ـ إلى مُعلمتِّي بالطور الإبتدائي جويني نجوى وكل أهلها.

ـ وإلى كل أهلي وأقاربي، أسأل ربي أن يحفظكم جميعًا ويبعِد ضيق الأيامِ عنكم.

ـ إلى صديقة دربي المتميزة دنيا لعقون و حسينة بن جامع ووالدتهما الطيبتان. وإلى المُتميزة الطالبة الدكتورة صالحي فاطمة أدام الله صُحبتها الطيبة و أدامها دومًا بجانِبي.

ـ وإلى كل مَن يُشارِكني فرحَة التخرج أينما كان.

ـ و إلى الجزائر وطني وإلى كل من ضحى ولا يزال يضحِي لأجلِها. إليكم جميعًا أُهدي عملي .

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للدِراسة.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العسكري.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الإنفاق العسكري.

المطلب الثاني: النظرِيات المُفسرة للإنفاق العسكري.

المطلب الثالث: محددات الإنفاق العسكري.

المبحث الثاني: الأمن والتنمية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن وتطورِه.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية وتطورِها.

المطلب الثالث: الأمن وعلاقتِه بالتنمية.

الفصل الثاني: الإنفاق العسكري للقوى الكبرى بعد الحرب الباردة وتأثيراتِه على الأمن الدُولي.

المبحث الأول: تراجُع، وعودَة المُنافسة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية وأعباء المهام الدولية الجديدة.

المطلب الثاني: روسيا ومعادَلة الأمن والتنمِية.

مقدمة:

يُلاحظ في عالم اليوم ويُميزُه، تصاعدٌ ملحوظ للإنفاقات العسكرية للبلدان العالم، ويُؤيدُ ذلِك بيانات الميزانيات العامة للدول، أو ما ترصُدُه تقارير معهد ستوكهولم الدولي للسلام.

أين يأتي الإنفاق العسكري كأحد أوجه الإنفاق العام على رأس القائمة ـ الإنفاق العام ـ يحمِل في طياتِهِ ضرورات تتعلق بِدور أصيل للدولة وهو دِفاعُها الخارِجي ورغبتِها في تحقيق الأمن كعامل خلق للاستقرار والتقدُم بُغية إحراز مردود القوة والدِفاع اللذان يُوفِرُهما الإنفاق ولو ظاهِرياً. فثمة ربط بين الإنفاق العسكري وإشكالية الأمن. بيدَ أنَّ القوة العسكرية ليست الأداة الوحيدة لتحقيق ذلِك

فذلِك غير مُقنِع، حيث أنَّ الأمن يُمكِن تحقيقُه بِوسائل غير عسكرية، كما أنَّ مُهدِدات الأمن القومي للدُول صارت مُعظمُها مُرتبِطة بِمهدِدات وضغوط غير عسكرية بل بضغوط كالاقتِصادِية مثلاً وغيرِها وهذا ما برزَ في تسعينيات القرن الماضي.

. فالبرغم مِن نِهاية الحرب البارِدَة وتراجُع المُنافسَة الأيديولوجية بدَّى زيادَة أهمية الإنفاق العسكري لدُول مِنَ العالم منها المتقدِمَة كالولايات المُتحدة وروسيا التِّي بينت بِنِسبها أن العالم لا يزال يُخصِصُ للاستخدامات العسكرية ما يستطيع مِن موارِدِ لازمَة لقاعِدَة عسكرية متينة. وتبدُو مَعها دُول أخرى يُطلقُ عليها فِي الآونة الأخيرَة تسمية القوَّى الصاعِدَة وهي الصين والهند والبرازيل والتِّي يبدُو عليها وكمَا أولتْ اهتمامًا بالشأن الاقتصادي، بدَى اهتمامَها وبِشكلٍ مُتزايد بشأنها العسكري أينَ رأت ضرورَة تسليحِ نفسِها. ما أبدَى أنَّ إنفاقَها العسكري يستحوذ على جُزءٍ كبيرٍ مِن موارِدِها.

. فاستمرار ظاهِرة التسليح للدُول ورغمَ تبايُن واختلاف ترتيب رتبِها فِي سلم ترتيب القوَّى، وتعاظم الإنفاق العسكري وارتِفاعه. دفع لتصوُر العلاقة بين كل من القِطاع العسكري وحجم الموارِد المُنفقَة والقطاعات المدنية الأخرى. لتأثر هذِهِ الأخيرَة بِهِ وتأثر الإنفاق العسكري نفسَهُ بتلك الموارِد.

. فنظراً لارتفاع مُستويات الإنفاق العسكري وزِيادتِها فِي العالم ، طرحت هذه الزيادة ضرورَة الاهتمام بانعكاس ذلِك على مجالات الإنفاق المدنية الأخرى كالتنمية . ذلِك لتداخل المُتغير العسكري بالمتغير الاقتصادي.

ما لأهمِية الإنفاق العسكري في اقتِصادِيات الدُّول. رغمَ اختِلاف أوجه النظر حول العلاقة بين حجم الإنفاقات العسكرية ومُستويات التنمية فِيها. ومع اختلافِ مصادِر الحصول على تلك الحاجيات العسكرية التِّي تدخُل كلها فِي الإنفاق العسكري للدولة بينَ التِّي تعتمِدُ على الإنتاج المحلي وبينَ التِّي تعتمِدُ على الاستيراد الذّي أضحَى مِن نوعٍ آخر فِي ظِّل التطور الهائل الحاصِل في الجانب العسكري والذّي صوَّر لحروبٍ جديدَة ذلِك لخُصوصية الأسلحة الإلكترونية المُختلفة فِي طبيعتِها عنِ الأسلحة التقليدية المعروفة.

أهمية الدِراسة:

ـ بِصورة عامة، هنالِك اتفاق بين الدارسين والباحِثين على أنَّ هُنالِك علاقة قوية بين الإنفاق العسكري للدولة وسياساتِها التنموِية سواءً كانت مُتقدِمَة أو نامية. وبالتالي فهُنالِك تأثير للإنفاق العسكري كجُزءِ مِن الإنفاق العام ذُو الشكل العسكري على باقِي القطاعات غير العسكرية. فأيُ تخطيط للإنفاق العسكري لابُد وأن يأخُذ بِعين الاعتبار السياسات الأخرى للدولة.

وبناءًا على ذلك:

الأهمية العِلمية:

. للترابُط بين الإنفاق العسكري والتنمية ، تتضح أهمية الدِراسة من الناحية العلمية في بيان العلاقة بين المفهومين ، والتوصل إلى إطار فِكري متكامِل حول ذلِك. مع البحث في الموضوع من زوايا عديدة ومُختَلِفة كارتباطهما بمفهوم آخر وهو مفهوم الأمن. بما يُفيدُ مُختلف الدارِسين والباحِثين في هذا المجال.

. كما للدِراسة أهمية في معرفة الإنفاق العسكري للدُّول الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا أو للدُّول الصاعِدة كالصين والهند والبرازيل بَعد تحصيل المعرفة عنها على جوانِبَ أخرى غير عسكريَة.

ـ كمَا تلقي الدِراسة عنايةً على ما تُنفِقُّه الدول على المُشتريات العسكرية زمن تطورات التكنولوجيا العسكرية.

. كما أنَّ من أهمية موضوع الدِراسة اتصاله بتخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

الأهمية العملية:

ـ تتبلورُ أهمية الدِراسة العملية في ضرورة إجرائها وفهم موقع الإنفاق العسكري بين هواجِس الطموح للأمن و ضرورات ورغبات تحقيق التنمية في دول عديدَة تختلِفُ في ترتيب سُلم القوَّة وبيان الترابُط لدَّى تلك الدُول فِي جانبِها العسكري وجانبِها الاقتصادي.

ـ كمَا تعملُ الدِراسة فِي جانِبها العملي على أهمِية الإحاطة بالإنفاق العسكري لدُول العالم ككل، من خِلال عرض لبعض الدلالات الإحصائِية التّي تُعبِر على ذلِك. (الجدول).

أسباب اختِيار الموضوع:

ينبني اهتمامنا بموضوع الإنفاق العسكري بين مُتطلبات الأمن ورِهانات التنمية، على عدَّة أسباب منها الذاتية والموضوعية.

أولاً: الأسباب الذاتية:

يُعتبرُ هذا البحث مُناسبةً جيدَّة للتعمُق في دِراسة الظاهرة . ظاهرة الإنفاق العسكري . وواقع دُول مُختلفة، من الجانِب العسكري المُؤثِر على جوانِب أخرى كالتنمِية والأمن . والذي من خِلالِه يُمكِن أن نُفيدَ أنفسنا والطلبة والباحِثين في مجموعة القضايا ذات الصِّلة بالموضوع.

ثانِياً: الأسباب الموضوعية:

أينَ يبدو موضوع الإنفاق العسكَري، ظاهِرةً حقيقية لِدِراسة ما هو مُرتبِط بالأمن في تخصص الدِراسات الإستراتيجية والأمنية. حيثُ يُشكِلُ الموضوع لدارِسي التخصُص فرصة لمعرفة دور الإنفاقات العسكرية لدُّول من العالم على جانِبها التنموي. مع معرِفة الآثار و الانعكاسات الايجابية والسِلبية لِذلِك. معَ فتح نافِّذة معرِفة على الإنفاقات العسكرية للدُّول زمَنَ التطور التكنولوجي في الشؤون العسكرية.

أهداف الدِراسة:

. تهدِف الدِراسة إلى البحث عن ماهِية الترابُط بين مفاهيم الإنفاق العسكري والأمن والتنمية ، من خلال الكشف عن جوهر هذه العلاقة وإبرازِها؛

. بيان المقصود بمفهوم الإنفاق العسكري ومفهوم التنمية ومفهوم الأمن؛

. معرفة أوضاع الجانِب العسكري فِي جانِب عملِيات الإنفاق العسكري لبلدان مِن العالم هِي الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الهند، البرازيل. وتحصيل معرفة حول وضعها في جانبٍ آخر هو الجانب الاقتصادي. وتحديد مكانتِها الإستراتيجية فِي ظِّل تطور التكنولوجيات العسكرية؛

. فالهدفُ إجمالاً هوَ الوصول لبِناء تراكمِّية معرفية حول الموضوع في جوانِبه المُختلفة فِي تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

مجال الدراسة:

. هناك حدود لدراسة هذا الموضوع والمُتمثلة في:

المجال الزماني بعد الحرب الباردة.

المجال المكاني (الولايات المتحدَة الأمريكية ، روسيا، الصين، الهند البرازيل).

إشكالية الدِراسة:

تتمحورُ إشكالية الدراسة في أنَّ موضوع الدِراسة يتناول ، واحِداً من أهم التغيُرات والتحولات التّي شهد تها معظم بلدان العالم. فتصاعُد مُعدلات الإنفاق العسكري في الموازنات العامة للدُول، يُثيرُ إشكالية تتعلق باعتبارات الأمن واعتبارات التنمية. أين تبدو ضرورة تحقيق التوازن بين الإنفاق العسكري لتحقيق الأمن القومي التقليدي والتنمية في إطار مفهوم الأمن المُوسع لما بعد الحرب الباردة. ففي الوقت الذي ترغب فيه الدول في تعظيم قوتِها العسكرية لضمان أمنِها فإنَّها تتفاعل وتؤثر على جوانب أخرى.

. إذاً، نُحاوِل من خِلال هذه الدراسة فهم إذا ما أصبح العالم أكثر أمناً واستقراراً بفضلِ الإنفاقات العسكرية المتزايدة أم أنَّ تِلك الإنفاقات لا تضمن الأمن بل هي أحد

الأسباب لهدر موارِد ومُسبِبات التنمية. لِكون الدراسة توم على ثلاث محاوِر أساسية هي الإنفاق العسكري، الأمن والتنمية. وخاصةً في ظل ما وصلت إليه التكنولوجيات العسكرية مِن تطور رهيبٍ جعل العالم يُحوِل مِن إنفاقهُ إلى ما وصلت إليه التكنولوجيات العسكرية مِن اختراعات تُفيدُ الدولة فِي جانِبِ دِفاعِها وهجومِها ذدَّ ما يُهدِدُ أمنَها.

. كيف يُمكن الموازنة بين مسعى الدُّول للإنفاق العسكري لِهدف تحقيق الأمن، وجهودها فِي تحقيق التنمية؟.

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالإنفاق العسكري و الأمن التنمية ؟ و ماهي العلاقة فيما بينها؟.

. ما هو تأثير الإنفاق العسكري على الأمنِ و التنمية في الدُول المتقدِمة والقوى الصاعدة ؟.

- ما هي نتائج وتبعات زيادة الإنفاق العسكري زمَن التطور والتكنولوجيا المعلومات؟

الفرضيات:

. ننطلِقُ في محاولة مُعالجتِنا للإشكالية المطروحة لدِراسة الموضوع من الفرضية التالية:

. هنالك علاقة تأثير و تأثر للإنفاق العسكري للدُّول سواءً المُنتِجة والمُصنعة للسلاح أو مُستورِدَة على مسألة الأمنِ التنمية فيها.

الفرضيات الفرعية:

. تُؤثِرُ سِياسات الدول في القطاع العسكري للدول ذات الصناعة العسكرية بالشكل الإيجابي على القطاعات الأخرى غير العسكرية.

. يُؤدي ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري في دول النامية المُستوردة للسلاح لزيادة مشاكل التنمية.

مناهج الدراسة:

- منهجية تحليل المتغيرات حيثُ تهتمُ بِدراسَة مُتغيرات الدِراسة وتحليل طبيعة العلاقات فيما بينها مِن خِلال الاستناد إلى أطُر نظرية جاهِزَة.

- المنهج الوصفي التحليلي: الذِّي تَّم استخدامه فِي الجانب النظري المفهومي للدراسة.

أدبيات الدراسة:

إنَّ إثراء موضوع **الإنفاق العسكري بين متطلبات الأمن ورهانات التنمية** كأحد المواضيع الواسعة على مُستوى تخصص العلوم السياسية، لا يتأتى إلاَّ بالمساهمة في التراكم المعرفي الناتج عن دراسة هذا الأخير. وهو ما أدَّى بنا لتفحص عديد الدراسات ذات الصِّلة بالموضوع كدراسة **خيري أبو العزايم فرجاني** الموسومة بعنوان **أثر الإنفاق العسكري على الاقتصاد المصري**، والتِّي حاول فيها رصد معرفة حول المقصود بالإنفاق العسكري فضلا عن مكوناته والعوامل التِّي تحدده مع إبراز الارتباط لجانب الدفاع بالتنمية، إلاَّ أنَّ الدراسة كانت مُركزة على دولة واحدة ذات نتائِج محصورة على حالة الدراسة.

دراسة مي محمد أحمد زيادة المعنونة **بجدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي . دراسة تطبيقية على إسرائيل . الدول العربية** .، حيثُ حاولت الباحثة معرفة طبيعة العلاقة لمجموعة من دول الصراع هي الأردن و مصر و سوريا ولبنان . إسرائيل بالإضافة للسعودية كدولة ذات نشاط تسلحي في منطقة الشرق الأوسط، وهدفت للتوصل إلى وجه علاقة الإنفاق العسكري لتلك الدُّول بنموها الاقتصادي. رغم أنَّ ذلِك يختلف باختلاف طبيعة الدُّول ودرجة قوتِّها و اختلاف العوامل المحددة لدرجة إنفاقها العسكري.

وفي إطار علاقة الإنفاق العسكري بالجانب الاقتصادي. نجد دراسة **لعلي خازن بعنوان " تأثير الإنفاق العسكري على التنمية . دراسة حالة الجزائر 1990 . 2015**، التِّي اهتمت بمعالجة تأثير المؤسسة العسكرية ودورها على التنمية، رغم أنَّها سلطت الضوء أكثر على إنفاق الجزائر العسكري وارتباطِه بالتنمية ولم تولي تركيزا أكبر لمعالجة قضية ارتباطه بالأمن.

صعوبات الدراسة:

لكون الإشارة إلى صعوبات الدراسة مِن مقتضيات تحرير مقدمة الموضوع لأي رسالة أكاديمية. يُمكِن الإشارة لبعضها كتلك الناجمَة عن السعي إلى الوصول لمصادر ومراجع عن موضوع الدراسة ذات زخم معرفي حديث نوعا ما. مع وقع التغيُر وديناميكة التفاعلات الدولية خاصةً في القرن الواحد والعشرين.

تفصيل الدراسة:

ـ تمَّت مُعالجة إشكالية موضوع الإنفاق العسكري بين متطلبات الأمن ورهانات التنمية بتقسيمِه إلى ثلاثة فصول، بعد المقدمة ومختلف العناصر المتعلقة بها، يستعرِضُ الفصل الأول الإطار المفهومي والنظري للدراسة بالتركيز على مفاهيم

ومقاربات نظرية تتمحور كلها حول مفهوم الإنفاق العسكري. أمَّا الفصل الثاني فهو يُعالج الإنفاق العسكري للقوى الكبرى وتأثيرِ ذلِك على الأمن، أين يتِّم فيه إبراز الترابُط مابين مفهوم الإنفاق العسكري ومفهوم الأمن، كمَّا يشرح أيضًا العلاقة والترابُط مابين مفهومي الإنفاق العسكري والتنمية.

أمَّا الفصل الثالث فيُناقِش الإنفاق العسكري للدول زمَن التَّطورات الحاصلة فِي الجانب العسكري الذِّي تحول مِن الإنفاقات التقليدية إلى الإنفاق على الأنظمة التسلحية الإلكترونية سواءً بالتصنيع أو بالإستيراد، والتِّي تمُسُ دومًا بأمن واستقرار العالم.

وخاتمة، تتناول خلاصة لأهم ما ورد فِي الدراسة إضافةً إلى بعض التوصيات.

الفصل الأول: : الإطار المفهومي والنظري للدِراسة.

واقِعُ تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية كباقي تخصصات العلاقات الدولية يحوِي عديدَ المفاهِيم والأطر النظرية. ويُشكِل الأمن، أحد المفاهيم البارزَة التِّي لطالمَا عكِفَ دارسوا التخصص على الاهتمام به سواءً في أطرِهِ النظرية التقليدية أو المُعاصِرَة، رغبةً منهم في تحقيقِه و الوصول إليه أو فِي تطويرِه. وفِي خِضمِ ذلِك بدَّى أنَّ المفهوم يتقاطَعُ فِي أحيانٍ كثيرَة مع مفاهِيمَ أخرى كمفهومَي التنمية والإنفاق العسكري الذِّي يُفسَر فِي جانِبٍ مِن مقارباتِهِ النظرية أنَّهُ سبيل لتحقيقِ ذلِك. وعليه، يتشكَل مِنْ هنا التفاعُل ألمفهومي بين المفاهيم الثلاث (الأمن والتنمية والإنفاق العسكري) التِّي سيتِم إفراز إستبصارات وإسهامات تعريفية ونظرية في هذا الفصلِ حولها، تعكِسُ تعريفَ كل مفهوم والأهمية المُزدَوجة مابين مفهومَين.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العسكري.

كمَا تُنفِقُ الدولة على القطاعات المدنية المُختلفة فإنَّها تُنفِقُ على مسائِل مُتعلقة بالجانب العسكري تدخُل فِيما يُسمى بالإنفاق العسكري. إذْ تِلكَ الموارِد المالية لتعزيز القوة المُسلحة لها وصيانتِها وديمُومتها ضرورِية، تعكسُ فِي جوهرِها فِكرَة التَّصدي للتهديدات والمخاطِر الحقيقية والمُحتملة. فالدُّول وباختلاف درجَة قوّتِها وحجم مِساحتها وحجمِ سكانها وكل ما يُميِّزها، هِيَ فِي حاجَةٍ لتخصيصِ ميزانيات عسكرية تتناسِب وبِصفةٍ عامة وما يُحقِقُ لها الحِماية ويضمَنُ حالة أمنِها واستقرارها. رغمَ أنَّ المُعطيات حول ذلِك تحمِل مِن السِّرية عن حجمِ الإنفاق الحقيقي لأسبابٍ تراها هِي مُناسبة.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العسكري.

ليست القوة العسكرية للدُول العنصر الوحيد التّي تعتمِد عليه، إلاَّ أنَّها ورغم ذلِك تُعتبرُ عنصُراً حاسمًا ومن العناصر الأكثر شيوعاً فِي عناصِر قوّتِها.[1] فعلى الرغمِ من الرأي القائل بِتراجُع تأثير القوة العسكرية لِصالِح تغييرات أخرى، لا تزال هذه القوة تُؤدي دوراً مهماً في التفاعلات بين مختلف الوحدات الدولية لاسيما الدُول، حيثُ تظهرُ ملامِحُ ذلِك في اعتماد الدولة على قدرتِها العسكرية في إظهار مكانتِها العسكرية التّي تُعزز بِدورِها من تأثيرِها في السياسة الدولية بمُعدلات التسلح المُستمِرة في عالم ما بعد الحرب الباردة.[2] فقضية الإنفاق على التسلُح والحصول على التقنيات العسكرية المُتطورِة قضِية ذات أهمية بالِغة لكل دُّول العالم. كما أنَّ إستراتيجية الحصول على ترسانة عسكرية مُتكامِلة تأتي في أعلى سُلم وأولويات كل دولة.[3] فالتسلح كاستِمرار للتنافُس بين الأقطار المُتنازعة فعلاً أو ضمناً، يُرغِمُ على تطوير الأسلحة والمُعدات بإنتاجِها أو استيرادِها كظاهرة عسكرية وسياسية وصناعية وتجارية لارتباطها [4] ارتباطا وثيقاً بالبُعد الاقتصادي تتمثل فيما يُعرف بنفقات الدفاع أو النفقات العسكرية، كمجموعة الموارد المالية والاقتصادية التِّي تُغطي تكاليف صِناعة واستيراد وتطوير الأسلحة والعتاد العسكري وكل ما يرتبِطُ بِهما.[5]

---

[1] – ضرغام الدباغ، استخدام القوَّة في العلاقات الدولية . بحث في دوافع وآثار استخدام القوَّة المُسلحة . (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2017)13.

[2] – يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى فِي التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المُستقبلية (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015) 29.

[3] – مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج . الوجود العسكري الأمريكي في الخليج . (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013) 239.

[5] – شوقي عرجون، المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006،2007) 29.

ويرى بعض الباحِثين في تعريف مفهوم الإنفاق العسكري أنَّ تبايُن التعاريِف الخَاصة بهذا المفهوم تختَلِف وتتبايَن بِحسب الهدف مِن وراء التعريف. حيثُ إذا ما كان الهدف هو دِراسة الإنفاق العسكري على مِيزان المدفوعات فإنَّ التعريف هو في إطارِهِ الضيق، أمَّا إذا ما كان الهدَف هو دِراسة هذا الإنفاق على التنمِية الاقتصادِية فلابُد أن يأخُذ الباحِث المضمُون بِمفهوم أوسَع. كمَا أنَّ هذا المفهوم يعتَمِدُ على الظروف السِياسِية التِّي تمُرُ بِها الدولة، حيثُ وفِي حالة الحرب فإنَّ جمِيع قِطاعات الاقتِصاد المدني تتحول لِخِدمة المجهود الحربِي، أمَّا في حالة الظروف العادِية فإنَّ الإنفاق العسكري أكثر محدودِية يشتمِل على مُكوِنات وجوانِب مُتفَق عليها مِن جانِب من هُم مُهتمُون بالشُؤون العسكرِية والإستراتِيجِية.[1]

ويُعتبرُ تعريف معهد ستوكهولم لِأبحاث السلام الدولي، الذِي يستنِدُ على تعريف حلف الناتو للإنفاق العسكري، التعريف المُوجه لمفهوم الإنفاق العسكري والذي يُعرِفهُ على أنَّهُ كل النفقات على القوات المُسلحة بما في ذلِك قوات حفظ السلام؛ وزارات الدِفاع والوكالات الأخرى المُنخرِطة في المشاريع الدِفاعية؛ القوات الشبه عسكرية المُدرَبة والمُجهزة للعملِيات العسكرية؛ النشاطات الفضائية والعسكرية كالنفقات على الأفراد العسكريين والمدنيين بما فيهم تعويضات الخدمات الاجتماعية كالتقاعُد، العملِيات و الصِيانة، المُشتريات، التطوير و البحث العسكري، والمعونة العسكرية. مع استِثناء نفقات الدِفاع المدنّي، والنفقات الحاليّة للنشاطات العسكرية السابِقة كإعانات المحاربين القُدامى وتسريح الجُنود وتحويل السِلاح وتدميرِه.

إنَّ تعريف سيبري ورغم أنّهُ المُوجِه لتعريف المفهوم من الناحِية العملِية لا يُمكِن تطبيقُه على كل البُلدان، لأنَّ ذلِك يتطلب معلومات أكثر تفصيلاً عما يدخُل في

[1] – خيري أبو العزايم فرجاني، أثر الإنفاق العسكري على الإنفاق المصري (د.ب.ن، د. د.ن، د.س. ن) 06.

الميزانيات العسكرية وبُنود النفقات العسكرية من خارِج الميزانيات.[1] وفي تعريفِ آخر، يُعرَف الإنفاق العسكري أنَّهُ القيمة المالية التِّي تُخصِصُها الحكومات لأغراض عسكرية، وتختلِف تلك القيمة باختلاف انشغالات الحكومات الأمنية وإستراتيجياتِها الأمنية.[2]

إنَّ سياسة الإنفاق على التسليح تُعبِرعن مجموعة الخُطط والتدابير اللازِمة للدولة لتزويد قُواتِها المُسلحة بالأسلِحة والمُعِدات زمن السِلم. وكتأمين للحاجِيات التسليحية لِتلك القُوات زمن الحرب التِّي يُمكِن أن تقودها في المستقبل. وتتشكِل نفقات التسليح من النفقات الكلية لِوزارة الدِفاع أو الهيئات الوطنية المسؤولة عن هذا القِطاع، ذلِك للأغراض العسكرية وأيضاً النفقات التِّي تُدعِم بشكل مُباشِر مُختلف البرامِج الدفاعية وأيضاً نفقات البرامِج الأخرى المُبرَرَة على أرضية الأمن الوطني دون إغفال المدفوعات المُنجزة عن النشاطات السابقة سواءً كانت داخل الوطن أو خارجه، والميزانية المُخصصة للبرامج العسكرية من تدريب وتكوين وتجهيز وحتى الدورات التدريبية المُشتركة مع دُول أجنبية.**[3]**

ويُفسَرُ تزايُد نِسب الإنفاق العسكرية في الأقاليم كجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، تزايُد إنفاق دُول هذه الأقاليم. حيث وفي الفترة مابين 1999 إلى 2003 تُعتبرُ كل من اليابان وبريطانيا والصين وروسيا والهند والبرازيل أكثر الدُول إنفاقا في العالم على المُستوى العسكري، على الرغم من تراجُع مستويات الإنفاق العسكرية بعد الحرب الباردة، فإحصائيات المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم، تُؤكِد أنَّ المُستويات العسكرية العالمية قد تزايدت بمُتوسِط **6%** كل سنة في الفترة المُمتدة

---

[1] – إيان أنطوني، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 558،559.

[2] – نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا . دراسة لما بعد الحرب الباردة . (مذكرة دكتورا، جامعة باتنة، 2009، 2010) 58.

[3] – مبروك كاهِي، استراتيجيات التسليح وأثرِها على متطلبات الدفاع الوطنية، مجلة الدراسات الإستراتيجية والسياسية العدد 01 (2018): 12،13. صفحات 1 222

من 2002 إلى 2004 حيث وصل الإنفاق العسكري إلى ما قيمتُه 1035 مليار دولار حسب إحصائيات 159 حكومة دولة.[1]

أمَّا عن الإنفاق العسكري العالمي، فقد قُدِرَ الإنفاق العسكري العالمِي العام 2002، بِنحو 794 مليار دولار. أي حوالِي 2.5 مِن الناتِج المحلي الإجمالي العالمي، وبِمُعدل زيادَة يبلغ الضِعف عن العام 2001 الذِّي وصل إلى 6%. والذِّي شكلت الولايات المتحدة الأمريكية مُعظم الزِيادَة بثلاثة أرباع، تليها الصين ب 11% وروسيا والبرازيل والهند والتِّي شكلت كل منها مِن 2 إلى3% مِن الزيادَة.

أمَّا العام 2003، فقد ازداد الإنفاق العسكري العالمي بنحو 1% لِيصِل إلى 956 مليار دولار. وهو معدل زيادة ملحوظ. وهكذا فإنَّ الإنفاق العسكري العالمي في سنتين زاد بنحو 8%. وترجِعُ أسباب ارتِفاع الإنفاق العسكري العالمي للزِيادَة فِي النفقات العسكرية الأمريكية، خاصة فِي إطار أنشِطة مُكافحة الإرهاب فِي العامين 2002 2003 بعد عقد مِن التخفيضات فِي النفقات العالمِية فِي الفترة مابين (1987 ـ 1998) والزِيادات المُعتَدِلة فِي الفترة مابين (1998 ـ 2001). وبعيداً عن أمريكا، فإنَّ النفقات العسكرية لروسيا تتجِه نحو الارتفاع بعد أن بلغت مُستويات أدنى العام 1998. فمابين (2002 ـ 2003) ازداد مُعدل الإنفاق العسكري بمُعدل 1% سنويا، وحسب سيبري سترتفِع النفقات العسكرية الإجمالية للعام 2004 وستبلغ 632 مليار روبل، بِمَّا يُعادِل 21 مليار دولار. أمَّا النفقات العسكرية الصينِية وللعام 2003، وكمَا قُدِمت في شهر مارس. بلغت 185.3 مليار يوان* بِنحو 22 مليار دولار. أي بِزيادَة مِقدارُها 9.6% بعد سنتين مِن الزيادَة فِي (2001 و 2002) التي بلغت على التوالي 1.7%، 17.6%. والتِّي ترجِع على الأقل لارتفاع رواتِب وعلاوات أفراد جيش التحرير الشعبي، ورغبة الصِّين لأن تكون قوةً كبرى

[1] – وسام ميهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على الأنظمة السياسية العربية(مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013،2014) 97.

* العملة الصينية الرسمية الحالية.

بِسعيِها لتحديث قواتِّها وتطويرِها بِما يتناسب والتكنولوجيا. [1] فما تمتلِكهُ المُؤسَسة العسكرية الصِّينية مِن وحدات ودبابات وأفراد أكثر مِما لدى مؤسسة أخرى فِي آسيا. أمَّا للعام 2004، ووفقاً لِدليل التنمِية البشرية كانت نِسبة الإنفاق العسكري الصِّيني 2.5% مِن نِسبة الناتِج المحلي الإجمالي. أمَّا فِي العام 2007، أعلنت الصِّين زيادَة فِي مِيزانِية دِفاعِها لتصِل نحو 45 مليار دولار. وحسب تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، فقد ارتفع إنفاقها ليبلغ 84.9 مليار دولار أمريكي بِنسبة 5.8% العام 2008، لِتُصبِح بِذلِك بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتصِل لغاية 100 مليار دولار العام 2009.[2]

ونقلاً عن تقرير إحصائي نشرهُ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أنَّ الإنفاق العسكري قد ارتفَع كثيراً فِي العام 2014 فِي كل مِن روسيا التِّي احتلت المرتبة الثالِثة فِي قائِمَة الإنفاق العسكري حيثُ قُدِرَت ب 84.5 مليار دولار، مُرتفِعة لتحديثِ قواتِها المُسلحَة بِمُعدَل 8.1%. والتِّي يُتوقَع زِيادتُها بنِسبة 15% فِي مِيزانية العام 2015. وحسبَ التقرير، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدُول إنفاقاً رغمَ تراجُعِها بِنسبة 6.5% العام 2014 لِتبلغ 610 مليار دولار. لتأتِي الصين فِي المرتبَة الثانِية بِنفقات ب 216 مليار دولار أي بارتفاع نِسبتُهُ 9.7%. كما يُشيرُ التقرير أيضا لِزيادَة حجم الإنفاق العسكري فِي الكثير مِن الدُول كأوروبا الشرقية والوسطى وفي منطقة البلطيق وأوكرانيا التِّي زادَ فيها الإنفاق العسكري بِنسبة 23% العام 2014، على أساس مُستوى يبلغ 4 مليارات.

ونقلاً عن تقرير نفس المعهد وللعام 2016، فإنَّ الإنفاق العسكري العالمِي قد ارتَفع بنِسبة 1% مُقارنةً بالعام 2014، ليُسجِل 1.7% تريليون دولار. الذّي لا تزال فِيه

---

[1] – توفيق سعد حقي، الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008) 286،283)

[2] – يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، 69.

الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدُول إنفاقاً والذِّي بلغ مُعدَله ربع حجم الإنفاق العالمي.تليها الصِّين بِتسجِيلها ارتِفاع نِسبتُه 7.4% بِمِقدار 215 مليار دولار. كمّا أشار التقرير أيضا، لارتفاع حجم الإنفاق الروسي بِنِسبة 7.5% للعام 2015، لِيُسجِل 66.4 مليار دولار. لتحتل المرتبة الرابِعة بعد أن كانت الثالثة العام 2014، والتِّي احتَلتها المملكة العربية السعودِية، بِحجم إنفاق بلغَ 87.2 مليار دولار للعام نفسه 2015 والذِّي ارتفعَ للضِعف مُنذ 2011 ذلك لخوض الحرب في اليمن.[1]

[1] – محمود سالم السامرائي، إستراتيجية روسيا الإتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية (لأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2018) 150،149.

جدول النفقات العسكرية العالمية بملايين الدولارات للعام 2011

	المجموع 2000 - 2012	**المتوسط السنوي بين العامين 2000 و 2012**
أمريكا الشمالية	7.773.915	597.993
بما في ذلك الولايات المتحدة	7.522.539	578.657
أمريكا الجنوبية	700.634	53.895
بما في ذلك البرازيل	393.120	30.240
أمريكا الوسطى والكاريبية	79.921	6.148
بما في ذلِك المكسيك	63.932	4.918
أوروبا	5.144.310	395.716
بما في ذلِك فرنسا	839.795	64.600
بما في ذلِك المملكة المتحدة	753.273	57.944
بما في ذلِك روسيا	745.932	57.379
شرق آسيا	2.765.572	212.736
بما في ذلِك الصين	1.184.534	91.118
بما في ذلِك اليابان	783.346	60.257
جنوب آسيا	928.553	71.427
بما في ذلِك الهند	494.380	38.029
بما في ذلِك استراليا	295.360	22.720
آسيا الوسطى	17.660	1.358
بما في ذلِك كازاخستان	15.355	1.181
الشرق الأوسط وبلدان الخليج	1.271.815	97.832
بما في ذلِك السعودية	495.791	38.138
بما في ذلك فلسطين	207.995	16.000
شما إفريقيا	115.707	8.901
بما في ذلِك الجزائر	62.878	4.837
إفريقيا جنوبي الصحراء	194.847	14.988
بما في ذلِك جمهورية جنوب إفريقيا	56.086	4.314
المجموع العالمي	**37.968.209**	**2.920.631**

المصدر: جدول النفقات العسكرية العالمية بملايين الدولارات للعام 2011 من كتاب أوضاع العالم 2014، جبابرة الأمس والغد لبرتران بادي ودومينيك فيدال، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.

المطلب الثاني: النظريات المُفسِرة للإنفاق العسكري.

ـ أولاً: نظرية الجغرافيا السياسية:

تعتبرُ الجغرافيا السياسية فرعاً رئيسياً من فروع الجغرافيا البشرية. التِّي تهتمُ بِدِراسة الوحدات السياسية ومُقومات وجودِها وتطورِها، بالاعتماد على عناصر البيئة الجغرافية التِّي تفيدُ في تفسير خصائص تلك الوحدات السياسية.[1]

وعامةً، تلعبُ العناصِر الجغرافية دوراً كبيراً في توجِيه سياسة الدولة. حيثُ يبرُزُ تأثير العوامِل الطبيعِية الجُغرافِية فِي تحدِيد سياسة الدولة في الإنفاق العسكري. إذْ يُحدِد موقِع الدولة الجُغرافِي لِدرجةٍ بعيدة دورها الدُولي وعلاقتِها بالدُول الأخرى، أينَ يتوقفُ عليه العديد مِن القرارات السِياسية والاقتِصادِية والعسكرية التِّي يُمكِنُ أن تتخِذها الدولة. فعلى أساسِ الموقِع تُبنى السياسات الدِفاعِية والهجومِية في أوقاتِ السِلم والحرب، كما أنَّ لِحجمِ الدولة ومِساحتِها أهمِية كبيرة في تحديد الإنفاق العسكري، حيثُ يعكِسُ هذا الحجم حجمَ ونوع القُوات وعدَد ونوع الأسلِحة التِّي يُمكِن أن تمتَلِكها الدولة. حيثُ يُعتَبَرُ الحجم الأكبر للدُول أفضل دائِماً مِن الحجم الأصغر، والذِي يُمكِن أن يُوفِر هامشاً كبيراً مِن المُناورَة والوقت في حالة الدِفاع عنِ الدولة، كمَا يُوفِرُ فُرصةً أكبر للتوفُر على الثروات والموارِد اللازِمة التِّي تُمكِن مِن بناء القوة العسكرِية. كمَا تُؤثِرُ الحدود السياسِية مِن حيثُ كِبرِها أم صِغرِها على القوة السياسية والعمل الدِبلوماسي وكذلِك شكل القُوات. فالحُدود نقطة التِماس. تقومُ الدُول مِن خِلالِها بوظيفة أساسِية وهي ضرورة توفِير الحِماية مِن أي خطر أو اعتداء خارِجي. فالحدُود مِن أهم المُقومات الأساسِية تستمِدُ مِنها الدول الفعالية والحيوية والحصانة الأمنِية والعسكرية والاقتِصادية. فتأمينُ الحدُود هو الضامِن الأساسي للأمن، وذلِك يتطلب جُهداً كبيراً ويقظةً أكبر ولا يكونُ ذلِك إلاَّ عن طريق جيش قوِي

---

[1] – نسيم بلهول، عن الجيواستراتيجية، (لبنان: دار الروافد الثقافية، 2015)، 23.

ووسائل عسكرِية مُتطوِرة خاصةً للدُول ذات الحدود المُمتدة. فلطالمَا عرفت الدُول ذات الحدود المفتوحة والمُمتدَة تركِيزاً واهتِماماً أكبر على المجال العسكريِ في تقوِية الجيوش وزيادَة النفقات مثال الجزائر ذات الحدُود المُمتدَة على مسافة 2000 كلم مع تونس وليبيا، و 2037 كلم مع المغرِب وموريِتانيا، و 2332 كلم على مِنطقة الساحِل وانفِتاحِها على أوروبا بساحل يمتد على مسافة 1622 ما دفعها لضرورة تقوِية قدُراتِها العسكرية ضماناً لأمن حدُودِها.[1]

[1] – علي خازن، تأثير الإنفاق العسكري على التنمية، (مذكرة ماستر، جامعة ور قلة، 2015 . 2016)، 11.8.

ثانيا: نظرية سباق التسلح.

تقومُ هذه النظرية على أنَّ سِباق التسلح، يُؤدِي إلى تصعيد النِزاعات الدُولية. ما يُؤدِي بِدورِه للبحث عن التِقنِية العسكرية وضرورة تطوير الأسلِحة على اختلافها، ذلِك للوصول إلى الأهداف المُبتغاة.

ويستَشهِدُ الدكتور عبد القادر رزيق المخادمِي فِي تحليل نظرية سِباق التسلح وتطبيقاتِها على المُستوى الدُولي. أنَّ العالم يشهد حالة مِن التسلح الدولي. فعملِية شِراء الأسلحة وعقد الصفقات الضخمَة لامتلاك أحدث المُعِدات والأنظِمة العسكرية هِي السِّمة الجارية للدُول العالم بشكل عام ودُول العالم الثالث على وجه الخصوص لِمُجاراة التطور أدَّى فِي بعض النتائج الكارِثية لاستنزاف قُدرات تِلك الدول. ويربِطُ غالبًا مُعظَم المُحللين نظرية سباق التسلح، بالتحولات الأمنية و الجيواِستراتيجية، التِّي فرضت ضرورَة التطوير ذلِك للتهديدات الأمنِية الجديدة كالحرُوب اللاتماثلية التِّي غيرَت مِن طبيعة التهديد والحروب الكلاسيكية وطرحت مسألة إعادَة تنظيم الجيوش والتوجُه نحو الاحترافية وتحديث المؤسسات الأمنية والدِفاعية ما يُؤدِي لِزيادَة الإنفاق العسكري. كما يربِطُها البعض أيضاً فيما يُعرَف بالمُركب الصِناعِي العسكري، الذِي يعمَل على الوقوف ضد أي تخفيض في الأسلِحة مع مُحاربَة كل الأفكار المُروِجة لنزع السِلاح. ما يُؤكِدُ على دعمِها لإبقاء التوتر و تغذِيتِه وزِيادَة الإنتاج الحربي، ذلِك للإبقاء على آلاف مليارات الدولارات لتلك الدُول الكبرى التِّي تعتمِدُ على مِثل هذِه الصناعَة.[1]

[1] - خازن، تأثير الإنفاق العسكري، مرجع سابق، 13، 14.

المطلب الثالث: محددات الإنفاق العسكري.

يُمكن القول أنَّ الإنفاق على التسليح تُؤثِر فيه مجموعة من العوامل والمُتغيرات أبرزها:

العدُو المُحتمل أو الحِلف المُعادي المُحتمل: فلأجلِ هذا التحدي تعملُ الدولة التِّي لها أعداء في شكل دول ذات سيادة أو جماعات وأفراد حتّى لو كانوا مُحتملين على تحصين دِفاعِها من خِلال زيادة إنفاقِها بالاقتناء أو التصنيع إذا ما كانت الدولة تُدرِجُ في سياساتها العامة تصنيع الأسلِحة والمُتاجرة بها كمورِد اقتصادي. كما أنَّ التحالفات الأيديولوجية المُعادِية كتهديد ليس فقط للأمن المحلي للدولة بل حتَّى الإقليمي، توجِه الدولة وتدفع بِها لزيادة إنفاقِها على التسليح.[1] فللعوامِل الإستراتيجية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي كالحروب المُرتقبة أو الحروب الأهلية علاقة بالإنفاق العسكري. حيثُ يزدادُ هذا الأخير في الدُول الأكثر عُرضة لاحتمالات هذه الحروب، أينَ تتكبَدُ المؤسسة العسكرية أعباءً ضخمَة ما يُسهِمُ في رفع مُستويات الإنفاق العسكري الذِي يبلغ مُستوياتِه المُرتفِعة أيضاً في حالة سِباق التسلح ذلِك للحُصول على معدات عسكرية أكثر حداثة وتطور. أو في حالة المُساعدات العسكرية سواءً كانت على شكلِ أسلِحة أو مُعِدات تصنيعِية، والتِّي تساهِم في رفع حجم المُخصصات العسكرية، لِما لِتلك الأسلِحة والمُعِدات حاجةً إلى التطوير **والصيانَة.**[2]

مسرح أو مسارِح العمليات: لمسرح العملِيات تأثير مُباشر على الإنفاق على التسليح، إذْ تزدادُ عملية الإنفاق على التسليح كلما اشتد وتأزم مسرح العملِيات الحربية سواءً في حالة الدِفاع أم الهجوم أو في حالة تأمين الحدود.

---

[1] – مبروك كاهي، "إستراتيجية التسليح، مرجع سابق، 14.

[2] – مي محمد أحمد زيادة، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي . دراسة تطبيقية على إسرائيل والدول العربية .، (مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، 2014)، 42.

الإستراتيجية العسكرية للدولة: للإستراتيجية العسكرية للدولة تأثير على مُعدلات ومُستويات الإنفاق على التسليح، حيثُ إذا ما كانَ للدولة إستراتيجية لتحديث ترسانتِها من الأسلِحة على المدى القريب أو البعيد، فإنَّ لذلِك تأثير على مُعدل الإنفاق.

القُوات المُسلحة: تشيرُ القُوات المُسلحة لعدد المُنتسبين لمنظومَة الدِفاع الوطني والمُوازنة اللازِمة والكافية لتجهيزهِم بِكل العتاد اللازِم والكافي.

البُنية الصِناعية التحتِية: حيثُ كلما كان للدولة بُنية تحتية واقتِصادِية مُنافِسة، كلما زادَ الإنفاق على التسليح. من أجل حِماية هذه البُنية من أي اعتِداء داخلي أو خارِجي مهما كان مَصدرُهُ. فالدُول المُستحوذة على قوة اقتصادية والطامِحة لتحقيق أرباح وتوسيع أنشِطتِها المُختلِفة، بِحاجة لتفوق عسكري يُوصِل لتلك الأهداف. فلطالما كانت الأهداف الاقتصادية مُحدِد رئيس للسِياسة الخارجية أو العسكرية للدولة.[1]

وضع الدولة الاقتِصادي والسياسي والمالي: تؤثِرُ هذه المتغيرات الثلاث على مُستوى ومُعدل الإنفاق على التسليح لِكُل دولة في العالم لها رغبةٌ في التسلُح والتفوق فيه. فمثلاً الأوضاع السياسية لِبعضِ الدُول قد لا تسمَح لها بالتسلُح كحالة أنها محظورة على بيع الأسلِحة لها.[2] هنالِك علاقة تبادُلِية بين الإنفاق العسكري والاستقرار السياسي، حيثُ لطالما كان هنالِك اهتمام بالمؤسسة العسكرية كأولوِية من الأولويات الأساسية للحِفاظ على وجود الدولة واستِقلالها وتفادِي انجرارها للتبعِية. فالدول لابُد لها من الاحتفاظ دوماً بِقُوة عسكرِية مُوازِية لحجم التهديد الذِّي قد يتعرضُ له النظام السياسي سواءً كان هذا التهديد داخِليا أم خارِجيا. فللجيُوش دورًا بارِزاً للمُحافظة على مكاسِب ومكانَة الشعوب مِمَّا يُسهِمُ في زِيادَة حجم الإنفاق العسكري.

---

[1] – محمد أحمد زيادة، مرجع سابق،41.

[2] – كاهي، إستراتيجية التسليح، مرجع سابق، 15.

أمّا عن المتغير الاقتصادي، فله كذلِك الأثر في تحديد حجم ومُستوى الإنفاق العسكري للدُول. فمثلاً وفي دُول العالم الثالِث والتِّي تتوفر على النقد الأجنبِي فإنَّ ذلِك يُمكِنها مِن تلبِية احتياجاتها مِن العتاد والسِلاح التِّي غالباً ما تكون بأسعار باهظة. فحجم المُوازنة العسكرية للدولة يتحددُ في ضوءِ حصيلة الإيرادات العامة للدولة، حيثُ إذا ما كانت المُوازنة العامة للدولة ضخمَة فإنَّ الإنفاق العسكري يكونُ عِند مُستوياتِهِ العالية حيثُ لطالما كانَ الثِقل الأكبر في المُوازنات الحكومية لعديد الدُول.[1]

التحالفات السياسية: للتحالفات السياسية تأثيرٌ على التسليح. حيثُ تُؤدي هذه التحالفات ذات الغرض الدِفاعي لمجموعة دُول على الاقتِصاد في إنفاقِها، وتحويل تِلك الموارِد المالِية لفائدة أغراض تنموية أخرى.[2] **فسياسة** التحالف هِي مِن بين السياسات التِّي تدفعُ بالدُول لأن تلجأ إليها لِزيادَة قوَّتِها كبديل لِسياسة التسلح التِّي قد تستنزِف جانِباً كبيراً مِن الموارِد الاقتصادِية فضلاً عن حاجة هذه السياسة لفترة زمنية أطول نِسبياً لتُؤتي ثمارها المرجوة.[3]

[1] – محمد أحمد زيادة، مرجع سابق، 41،40.

[2] – كاهي، إستراتيجية التسليح، 15،14.

[3] –هبة الله أحمد، خميس بسيوني، العلاقات الدولية في الدول الغربية . تعاون أم صراع أم توازن .،(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012)، 27.

المبحث الثاني: الأمن والتنمية.

تُجادِل الدراسة في هذا الجانب، علاقة الأمن والتنمية بعد التطرُق لتعريفات حولهما. إذْ يبدُو أنَّ المفهومي مفهومان مُرتبطان تمامًا. وأنَّ هنالِك علاقة بينَ مُستوى التنمية الداخلي الذِّي تتمتعُ بهِ الدُّول باختلافها فِي كل خصائِصِها، وبينَ أمنَها بِشكل عام كمفهومٍ مُتعدِدَ الجوانِب والمُستويات. إذْ يبدُو الارتباط شديدًا بينَ حجمِ الأمن الذِّي تنعُم بِه الدولة وقُدرة هذِه الأخيرةِ على توفير المُتطلبات الأساسية لأفرادها وجماعاتِها وهو ما يدخُل كلهُ فِي إطار التنمية. فالأمن هو مِن التنمية والتنمية هي من الأمن. وبعبارَةٍ أخرى أمن التنمية وتنمية الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن وتطورِه.

حينما يُطرَح سؤال حول ما المقصود بالأمن؟. فإنَّ مُعظم المُؤلفين والكُتاب حول الموضوع يتفِقون على أنَّ المفهوم مُثيرٌ للجدل. حيث أنَّ هنالِك خلاف رئيسي ينصبُ حول على ماذا سنركِز هل على أمن الأفراد، أم أمنِ الدُول أم أمن كلِ العالم.[1] فمسألة تعريف مفهوم الأمن تُثيرُ عديد التساؤلات منها أولاً:هل يُمكِن تعريف المفهوم باعتِبارِه مفهوماً مُضاداً للخوف أم أنَّ العلاقة بينهما تبدوا وكأنَّها العلاقة بين مفهومي الحرب والسلام ولكن بينهما منطقة نقيضة تُسمى بمنطقة اللاحرب واللاسلام؟ ثانياً: هل يُمكِن تعريف الأمن باعتِباره مفهوماً حيّاً يرتبِطُ بغزيرة التكوين أم باعتِبارِه مفهوماً ذِهنياً يرتبِطُ بوعي التفكير. ثالثا: هل يُمكِنُ تعريف المفهوم باعتِبارِه مفهوماً مُركباً أم باعتِبارِه مفهوماً مُبسط؟ رابعا: هل يُمكِنُ اعتِبار المفهوم مفهوماً أصيلاً يُصاحِب الحالة في تطورِها أم مفهوماً طارئاً يُرافِق الحالة في مُنعطفاتِها؟

---

[1] – جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 412.

وتقودُ التساؤلات إلى ضرورة الاجتهاد في الإجابة، ويستدعي الاجتِهاد في الإجابة عن التساؤل الأول بتسمية هي اللاحرب واللاأمن تُشكَل في خريطة دولية أو إقليمية للتوازُنات تُخفِف من احتِمالات الحرب ولا تنفيها. وتشمُل هذه المنطقة دُولاً تعيشُ اللاأمن لعدمِ امتِلاكِها القُدرة على الدِفاع عن نفسِها، ما يُفسِرُ ارتباطها بتوازُنات إقليمية أو دُولية تحولُ دونَ الاعتِداء عليها وهذا هو اللاخوف. أمّا الاجتِهاد في الإجابة عن التساؤل الثاني فهو أنَّ مفهوم الأمن لا يُمكِنُ اعتِبارُه مفهومًا حيًّا مُرتبِط بغزيرة التكوين، وإلاَّ كان مفهماً ضِدّ التاريخ، ولفهم ذلِك نجد مثلاً في مثال مُواجهة الأفراد للفيضانات ففي خِضم ذلِك نجد أنَّ البعض قد يلجأُ للهرب كغريزةِ أمنية والبعضُ الآخر لبناء السدود كوعي أمني. وعليه يُمثِلُ الأفراد الهارِبون أنَّهم تركوا التاريخ وراءهم، أمّا الأفراد الذين يُشيدون فالتاريخ أمامهم. أمّا عن التساؤل الثالِث فالاجتِهاد في الإجابة يوحي أنَّ مفهوم الأمن مفهومٌ مُركب. طالما أنّنا قبِلنا به كمفهم ذهني مُرتبِط بِوعي التفكير الذِّي يُخلِقُ كياناً. وبالتالي العملية الأمنية هي الدِفاع عن الكيان لا على الذات، الذي تعكِسُه فكرة الحيوانات التّي تدافِع عن نفسِها انطِلاقاً من ردة فِعل غريزي لا بمنزِلة عملية أمنية كعملية مُركبة، وعليه فالأمن مفهومٌ مُركب. أمّا الاجتهاد في الإجابة عن التساؤل الرابع فالإجابة هي أنَّ مفهوم الأمن مفهومٌ أصيل وليس مفهوم طارئاً.[1]

فعديد باحثي الدراسات الأمنية يقتنعون بقناعةٌ مفادُها، أنَ مُصطلَح الأمن هو أحد المفاهيم الغامِضة في تخصُص العلاقات الدولية. فحسب تيري بالزك (thierry balzacq) فإنّ مرَدُ ذلِك ليس لكون مفهوم الأمن مفهومًا مُتواجِدًا في أغلب مجالات الحياة الاجتِماعية، بل لأنَّهُ مفهومٌ حساس. لِكونِه يحمِل مفهومًا مُؤدلجًا.[2] فهو ظاهِرةٌ

---

[1] – بيان العساف، الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي . دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين .، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005)، 31،32.

[2] – سيد أحمد قوجلي، الدراسات الأمنية النقدية . مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن .، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، 15.

مُجتمعية شامِلة لها أبعادُها ومكوناتُها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.[1] حيث وتُؤكِدُ هيلغا هافتندورن (Helga Gaftendorn) عدم وجود فهم مُشترك لماهية هذا المفهوم، وتصورِه و ماهية القضايا المتعلقة به.[2]

وحسب التعريف اللغوي لهذا المفهوم، فإنَّ الأمن لغةً هو ضد الخوف. أمَّا اصطلاحا فهو الحفاظ على مصالح الناس التِّي يسعوا للحِفاظ عليها، بِجلب النفعِ وتحقيقه ودفع الضُّرِ وإزالتِه.[3]

هنالِك ترابُطٌ لفظي بين الأمن والخوف، فعلى مستَوى الفرد فإنَّ الأمن على هذا المُستوى يتمَثل فِي العلاقة بين لفظة الخوف ولفظة الأمن فهمَا لا ينفصِلان. حيثُ إذا ما كان هناك خوفٌ فليس هنالِك أمن. فغريزة الخوف لدَّى البشر كانت دائِماً حافزاً لإيجاد سُبُل مُتعدِدَة للحصُول على الأمن. فالإنسان بِطبيعتِه يخافُ على حياتِه وحريتِهِ ومُعتقدَاتِهِ وفِي دائِرةِ أشمَل يخافُ على أمنِ أسرتِهِ ومُجتَمعِه وبلدِه. وبذلِكَ يُصبِح الأمن بالنِسبَة للفرد وفِي أي مجتَمع، مُحصِلة توازُن دقِيق لِقِوى مُتعدِدَة، إذا ما اختَل هذا التوازُن فالأمن لن يتحقق. وينطبِقُ هذا على أمنِ الدولة، بِمعنى أنَّه إذا لم يتحقق التوازُن بين مُقومَات الدولة على المُستَوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكرِي، فإنَّ أمن هذه الأخيرة سيختَل. كمَا أنَّ الأمن بالنِسبَة للدُول، يحمِل فِي داخِله احتِياطات كل دولة مِن جيرانِها، ثمَّ تتسِع الدائِرة لتشمَل الخوف مِن دول فِي القارَة بأكمَلِها. وباعتبار أنَّ الأمن هو تحررٌ مِن الخوف، فهو كذلِك تحررٌ مِن التهديد الذِّي يُمكِنُ أن يعتري الفرد أو الدولة وفِي أي لحظة تحت أيِ ظرفٍ مِن الظروف سواءً على المُستَوى الشخصي أو الاجتماعي أو

[1] – معتز محي الدين الحميد، الإرهاب وتجدُد الفكر الأمني، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، 10.

[2] – قوجلي، الدراسات النقدية، مرجع سابق، 15.

[3] – سعود بن سعد محمد البقمي، "نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم"، ورقة مقدمة للمُؤتمر الوطني حول الأمن الفكري المفاهيم والتحديات، جامعة الملك سعود، 2009).

السياسي أو الاقتصادي أو غيرِهِم[1] "**فريتشارد أولمان**" وفي تعريفِه للأمن يراه أنهُ قد يكون عرضةً للتهديد،[2]

ونظراً لاعتبار الأمن حاجةُ إنسانية لازمَة. فقد أكدت الآيات القرآنية الكريمة على ضرورته فجاء في سورة إبراهيم الآية 35:" **وَإذْ قَالَ إبراهِيمُ رَبِّ اجعَل هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا واجنُبني وبَنِيَّ أَنْ نَعبُدَ الأَصْنَامْ**".

وفي الآية 126 من سورة البقرة: "**وإذْ قَالَ إبراهِيمُ ربِّ اجْعَل هَذا البلد آمِنًا وارْزُقْ أهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم باللَّهِ والْيَومِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فأُمتِّعُهُ قليلاً ثمَّ أَضْطَرُّهُ إلى عَذَابِ النَّار وبِئْسَ المَصيرُ**".[3]

يُشكِلُ الأمن العمُود الفقري للحياة وللإنسان وغيرِه من الكائنات. فهُو مِحور السعادَة والراحة والطمأنينة الذي ظل الإنسان منذ أقدَم العصور يضعُه نصبَ عينه ويبحثُ عنه، دِفاعاً عن نفسِه وتأميناً لبقائه. والذي سيظلُ أمله ومُبتغاه إلى الأبد.[4] . فالأمن غاية وحالة نفسية ومادية وهو إحدى أهم الحاجات الإنسانية منذ الأزل.[5]وقد ساهمت عديد المنظورات النظرية في فهم مفهوم الأمن. وفي تخصص العلاقات الدولية نجد أنَّ مُفكري التخصص التقليديين منهم وخاصةً الواقعيين قد عرفوا الأمن انطلاقا من أمن الدولة. كون هذِه الأخيرة هي الجِهة الفاعِلة والوحدوية، والتِّي يُفسَرُ سعيُها لمزيدٍ من القوة العسكرية أنَّه سبيلٌ في تعزيز الأمن خاصة في ظل عدم وجود سيادة تضبِطُ سلوك الدُول. إلاَّ أنَّ وفي

---

[1] – نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة . مدارس سياسية ومصطلحات، منظمات وهيئات قضايا القرن العشرين .، (القاهرة: مكتبة غريب،1991)، 91،92.

[2] – سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية . دراسة في منظور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2018)، 76.

[3] – علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي . مقاربات نظرية، (لبنان، دار الروافد الثقافية، 2017)، 17.

[4] – محمد عيسى أحمد آدم، دور التخطيط الإستراتيجي في حراسة وتأمين المُنشآت العامة،(مذكرة دكتوراه،جامعة الرباط، 2015)، 128.

[5] – سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، 14.

فترة الثمانينات، بدأ مفكروا التخصص المعروفون بالنقدِيون، بِمُهاجمة التفسيرات السابِقة للأمن، وإعطاء تعريف لهُ بالمعنى الأوسع ليشمل أبعادًا جديدة ومستويات متعدِدة . فالإضافة لأمن الدولة نجد أمن الفرد وأمن بيئة الفرد.[1] إذ المنظور الواقِعِي للأمن، والمُرتبِط بالحرب والتهديدات العسكرِية سادَ لِعقود طويلة ونشأة الدولة القومِية عام 1648، إلاَّ أنَّ ظهور فاعلين دوليين غيرَ الدُول كالمُنظمات الحكومِية الإقليمِية والدُولية والمُنظمات الدولية غير الحكومِية ذات التأثير في العلاقات الدولِية والتحوُل في طبيعة مصادِر التهديد للدُول أينَ لم يُصبِح التهديد العسكري الخارِجي هو مصدَر التهدِيد الوحيد لأمن الدُول. ساهَمَ فِي تغيير مفهوم الأمن مِن المنظور التقليدِي الواقِعي الذِّي أثبت عجزهُ على التعامُل مع قضايا ليست ذات طبيعة عسكرِية. فالدِراسات النقدِية التِّي ظهرَت، حاولت تعويض النُقص فِي التصور التقليدي للأمن ورفضت ربطه بالحرب. لِوجُود أنواع أخرى مِن المخاطِر التِّي تُهدِدُ الدُول كانتشار الإرهاب بالدولي وانتشار الهِجرَة غير الشرعِية وانتشار الأمراض والأوبئة وانتِشار الفقر والتلوث البيئي والتِّي قد يكون مِن ورائها فاعِلون غير الدُول. وكانَ نتيجة التوجُه النقدِي الجديد فِي التنظير لِمفهوم الأمن التقليدي، ظهرَت عِدَّة مفاهِيم كالأمن الإنساني، حيثُ تُعدُ مدرسة كوبنهاغن مع "**باري بوزان**" الرائِدَة فِي تطوير هذا المفهوم. حيثُ قدَمت إطاراً مُلائِما لِدراسة الطبيعة الديناميكِية لمُدركات الأمن باعتباره مفهوماً غير ثابت.[2] وكانت تحليلاته فيما يخصُ توسيع مجال الأمن إلى قطاعات جديدة بإدخالِه لموضوعات مرجِعية كالدولي والإقليمي والمُجتمع والفرد همزة وصل بين الدِراسات التقليدية والدِراسات النقدية للأمن.[3]

---

[1] – تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية . التخصص والتنوع .، تر: ديما الخضرا، (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 487، 488.

[2] – مرسي مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات"، مجلة سياسات عربية (2015): 62،63.

[3] – عبد الكريم واري، الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي، (مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2013، 2014).

فبعد نهاية الحرب الباردة، سادت فكرة الأمن الإنساني الجاعِلة من الفرد الموضوع المركزي للأمن. منظوراً إليه كأمان مُتعدِد الأبعاد (مادي جسدي غذائي صحي اقتصادي سياسي بيئي)[1] ذلك لتَّطور التهديدات بأشكالٍ مُختلفة، والتِّي أخرجت الأمن لمفهومٍ أشمل من النواحي العسكرية واعتبرتهُ سياج أمني يحمي الدولة ضد التهديدات الخارجية والداخلية.[2]

ورغم التسليمِ بِحداثة موضوع الأمن، إلاَّ أنَّ ذلِك لا يحجِبُ قدمَهُ كظاهِرة إنسانية ارتبط ظهورُها بأبسط أشكال التجمُعات البشرية. كمَا يبدو واضِحاً أنَّ مفهوم الأمن قد اكتسب مضموناً سياسِياً بنشأة الدولة القومية، فنَجِد أنَّ الأفكار السياسية الأولى قد عالجت ضرورة الأمن للإنسان والمُجتمع، مِن خِلال مُعالجتِها لِدواعي قيام المُجتمع السياسي وشروط استِقرارِه. فقد كتب "**سن تزو**" الصيني في كتابِه "**فن الحرب**"، مُركِزا على الشروط العسكرية والإستراتيجية ضرورة الأمن وشروط تحقِيقِه. أمَّا عند اليونان، فقد أخذت الأفكار والدِراسات شكلا فلسفِياً، اشترَط الفلاسِفة اليونانيون لوجود مجتمع مُتحضِر وآمِن ارتِباطَهُ بالإطار السياسي، الذِّي يجعل منه دولة مدينة يكون فيها الإنسان المُتحضِر والآمِن هو وحدَهُ إنسان دولة المدينة.

ومِن جِهتِها أعطت المدارس الفلسفية والقانونية والسياسِية في العهد الروماني اهتماما بموضوع الأمن، وأعطتهُ الطابع العالمي. تناسُباً والطبيعة العالمية للإمبراطورية التِّي ربطت الأمن بالاستِقرار الداخِلي للدول التِّي كانت تحت سيطرتِها. أمَّا عنِ الحضارَة الإسلامِية وفي البِداية، ارتبط مفهوم الأمن في البِداية بالدِفاع عن العقيدة الدينِية، وبعد قِيام الدولة الإسلامِية في المدينة تطورَ المفهوم الأمني الإسلامِي ليشمُل نشرَ الإسلام ويكسِبَ الطابَع العالمي. وينطبِقُ هذا أيضاً على مفاهِيم الأمن في العالم الأوروبي، بعد

[1] – برتران بادي، دومينيك فيدال، عالم اللامُساواة . أوضاع العالم 2016 .، تر: نصير مروة، (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2016)، 135.

[2] – أحمد ناجي قمحة، " في الأمن القومي المصري"، مجلة السياسة الدولية العدد 211 (2018): 6.

اعتناق مُجتمعاتِه للمسِيحِية فِي الدِفاع عنها ونشرِها.[1] فمفهوم الأمن مِن أهم المفاهِيم المُرتبِطة بالعديدِ مِن المُقومات والأبعاد. فلو نظرنا إلى التَّدرُج الهرمِي له نجِد مفهوم الأمن النفسي الاجتماعي للأفراد داخِل المجتمع المحلي، ثم يتدرَج إلى الاتساع نِسبِيا ليُغطِي كافة قطاعات المجتمع المحلي والذِي يسمَى بالأمن القومِي، ثمَّ يتشعب ويتسِع فِي عديد النطاقات ليُطلق عليهِ بالأمن الإقليمي، وفِي نهاية التدرُج كقاعِدة ذات نطاق أوسع يوجد مفهوم شمولي هو الأمن العالمي الدولي. بِمعنى يبدأ هذا المفهوم مِن أمن الفرد داخل المجتمع انتهاءً بأمن المجتمعات داخل المجتمع الدولي.[2]

ومهما تعددت المفردات الأمنية فهِي تعمل تحت عنوان واحد، وهو الأمن الإنساني الذي يمُس مختلف نواحي حياة الأفراد.[3]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية وتطورِها.

من المُسلم به عند مُعظم كُتاب التنمية، أنَّ نشأة هذا الحقل في العلوم الاجتماعية تزامنت مع نِهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي و الاشتراكي، واشتداد تنافُس هذين الأخيرين على الدول المُستقلة حديثا. لذلِك كانت الدعوة إلى عمل نظري أطلِق عليه فيما بعد نظرية التنمية، التّي ترتبط في ولادتها بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في اهتمام هذه الأخيرة بالعالم الثالث. ذلِك لأهداف سياسية أهمها الرغبة في تقديم إطار نظري للفعل السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيثُ شكلت تلك الدُول محور أساسي للفترة الجديدة وهدفاً في نفس الوقت لكلا

---

[1] – جلال حدادي، الأمن الجزائري فِي إطار إستراتجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2015)، 22،23.

[2] – أشرف سليمان غابريال، علم الاجتماع العسكري: دور المُؤسسة الرئاسية والعسكرية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، 199.

[3] – نصيرة مصنوعة أحمد بركنو، "الأمن الاقتصادي العربي . الواقع والتحديات" .، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال العدد3 (2016): 69،70.

المعسكرين.[1] ورغمَ تعدُد مفاهيم التنمية ومدلولاتِها.[2] إلاَّ أنَّها تظلُ تنطبِقُ على جميع الدُول دون فوارق سواءً كانت دُولاً غنِية أو فقيرة.[3]

وتُعدُ نظرية التنمية أحد أهم موضوعات علم السياسة كحقل بجميع فُروعِه الاجتِماعية والاقتصادية والسياسية، ذو استِجابةٍ لمُعطيات المُجتمع ودلالاته المُختلِفة المعرفية والسياسية والإستراتيجية والاجتماعية، والتّي تُساهِمُ في التَّطورات داخِل الحقل وتشكِيلِه وصيرورتِه ومُستقبلِهِ الذي يبدُو أنَّهُ لِدراسة الخارج أكثر من الداخِل. أي أنَّهُ من فروع العلوم التّي لا تتعاطى مع إشكالات المُجتمع الغربي وإنَّما فرعٌ معرِفي يعكِسُ نظرة هذا الأخير . المجتمع الغربي . للمُجتمعات الأخرى.[4] فحقاً وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وانهيار القوى الاستعمارية الأوروبية فُرصة لإعطاء أبعاد عالمية لتكونَ منارةً على التّل، أين طرحت التنمية كفكرة لكل دولة كي تتبع خُطواتِها، فالتنمية كانت الفِكرة التّي تُوجِه الدُول الناشئة في رحلتِها خلال تاريخ ما بعد الحرب أو ما بعد الخضوع للاستعمار.[5] . ويحتل موضوع التنمية الاقتصادية مركزاً مُهماً بين مواضيع التنمية في الفِكر الاقتصادي والدِراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامِج المنظمات الدولية والإقليمية، ذلِك أنَّها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكِن من خِلالِها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والقوة وإلى ما هو أفضل.

---

[1] – ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، تر: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001)، 190،191.

[2] – سليم قسوم، "سؤال النهضة والتنمية في الفكر العربي المعاصر" (ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول الخطاب التنموي في السياسات العربية: دراسة في السياق الحضاري، جامعة قالمة، 6 ديسمبر، 2017).

[3] – أوتفريد هوفه، مُواطن الدولة، المُواطن العالمين الأخلاق السياسية في عصر العولمة، تر: عبد الحميد مرزوق،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، 329.

[4] – هيجوت، نظرية التنمية، مرجع سابق، 179.

[5] – قولفجانج ساكس، قاموس التنمية . دليل المعرفة باعتبارها قوة .، تر: أحمد محمود،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، 7.

فهِي أفضل مدخل لتوفير المُناخ والأرضية المُلائمة للتنمية ككل.[1] فمنذ الحرب العالمية الثانية، ساد مفهوم التنمية كمفهوم مُرادِف للنمو الاقتصادي لدى مُعظم الحكومات والوكالات المُتخصصة واستحوذ موضوع التنمية الاقتصادية منذ تلك الفترة على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في مختلف بلدان العالم ولدى مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وكانت عديدُ الكتابات حول ذلِك.[2] وقد تعزز الاهتمام أكثر لبروز جُملة من العوامل أعقاب الحرب العالمية الثانية منها الرخاء الاقتصادي المحقق في البُلدان الصناعية المُتقدِمة، حصول استقلال معظم الدول النامية وبداية اهتمامها بتطوير ذاتِها. رواج الأفكار النظرية الاقتصادية المُتفائلة و انتشار فكرة التنمية على المُستوى الدولي مع ظهور مُنظمة الأمم المتحِدة ووكالاتِها المتخصصة والتِّي عززت مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية. ليبرُز الاختلاف بين الكُتاب والاقتِصاديين في تحديد مفهوم التنمية وخلفياتِه الفكرية.[3]

إلاَّ أنَّ بِتطور مفهوم التنمِية فِي عالم اليوم كمُصطلح شائِع، أصبَح ليس مُجرَد زيادَة فِي بعض المتغيرات الاقتصادية، وإنَّما حالة تغيُر شامِل لنواحِي الحياة السياسية والاجتماعية بِما فيها الاقتصادية كضرورَة مُلحَة يسعى كل مُجتَمع لتحقيق درجة مِنها. فالدارِسُون لِقضايا التنمِية قد تنبهوا إلى أنَّ النمو الاقتصادي ليس كافِيا، وأنَّ مفهوم التنمِية كثيراً ما يُفسَرُ فِي نِطاق المعنى الضيق لهُ والذِّي يقتَصِر على التنمِية الاقتصادية. إلاَّ أنَّ التنمِية لا تقتصر على السِلع والخدَمات فقط، لكِنَّها جُزء لا يتجزأ مِن المعنى الشامِل لمفهوم التنمِية الذِّي أصبَح يشمُل أيضا تنمِية الإنسان نفسهُ باعتباره وسيلة التنمِية وغايتَها

[1] – بلال دبوز، فعالية سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية 2014 . 2019، (مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2014)،2.

[2] – بيليس و سميث، عولمة السياسة ، مرجع سابق، 939.

[3] – مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية . نظريات وسياسات وموضوعات .، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، 121.

وهو مُبرِزُها.[1] فعلماء الاقتصاد يُعرفون التنمية الاقتصادية بأنَّها رفع كفاءة استخدام أو تحقيق الاستفادة القُصوى من الموارِد البشرية والمادية، من خلال ترتيب الأولويات وتوجيه الموارِد نحو القطاعات ذات العائد الاقتصادي الأعلى. بمعنى أنّه ولابُد وأن ترتكزَ التنمية الاقتصادية على جودة استعمال الموارد.[2]

وحسب القرآن الكريم وأدَّلة الشريعة الإسلامية، تُعَدُ التنمية الاقتِصادية كمُسمى حديث لمُصطلح العَمارَة ضرورةٌ شرعيةَ. قال تعالى: "**هُو أَنشأكم من الأرضِ واستعمَركُم فيها**". وقال أيضاً: " **كانُّوا أشدَّ منهُم قوَّةً وأثارُوا الأرض وعمروهَا أكثر ممَّا عمرُوهَا**". ومُؤدى ذلِك ضرورة إِعمال قِوى الإنسان العقلية والبدنية لاستغلال والانتفاع بِما يُوجد في الكون من أجل تقدُم وارتقاء المُجتمع الإنساني على اعتبار أنَّ مُشكِلات المجتمع عامة والمجتمع الإنساني بالخصوص حالة التخلف الاقتِصادي والتِّي يُرغَبُ في التخلُصِ منها إلى حالة التنمية الاقتِصادية.[3] فقد يُفهمُ من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، يعبران عن نفس الشيء. إلاَّ أنهما يختلِفان فالنمو يعني الزيادة في الكمية التِّي لا تقودُ بالضرورة إلى تحسين نوعي في الحياة. كالزيادة في السكان ضمن منطقة محددة، أو الزيادة في كمية السلع والخدمات المُنتجة في الاقتصاد المحلي. أمَّا التنمية الاقتصادية، فهي تشير للتحسُن في نوعية الحياة وليس بالضرورة إلى زيادات كمية.[4] فلا يستطيع أحد أن يُجادِل في أنَّها أساسية لكُل دول العالم[5] تتطلب للدولة الساعية إليها مجموعة عناصر هي المواد الأولية ورأس المال والمعرفة الفنية أو التكنولوجيا المتقدمة والكوادر البشرية الفنية والإدارية الماهرة. فأي دولة راغبةٍ في تنمية اقتصادها لابد لها وأن توفر هذه العناصر لنفسها وان

---

[1] – داود، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، 102.

[2] – نايف بن نهاراسم، مقدمة في علم العلاقات الدولية، (قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016)، 88،89.

[3] – صلاح الدين فهمي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام، (ب، ب، ن، ب، د، ن، ب، س، ن). 228.

[4] – محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، (الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2010)، 40،41.

[5] – عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي، "أثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في دفع عجلة التنمية"، مجلة الباحث العدد 7 (2009،2010): 250.

لم يكن لديها لابدَّ وأن تسعى في سبيل توفيره كاستيراده من الخارج.[1] لتبقى مسألة التنمية بجميع جوانِبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، محل اهتِمام عديد دول العالم.[2]

مِما سبق، يتضِحُ أنَّ مفهوم التنمِية أوسع وأشمَل مِن مفهوم التنمِية الاقتصادِية، وأنَّ مفهوم التنمِية الاقتصادِية أشمل بِدورِهِ مِن مفهوم النمُو الاقتِصادِي. فبرغم مِن أنَّ المعنَّى الأقرب إلى الذِهن عِندَ سماعِ مُصطلح التنمِية عمُماً هو مفهوم التنمِية الاقتصادِية أو النُمُو الاقتِصادِي، إلاَّ أنَّهم يختَلِفون. فالتنمِية الاقتصادِية هِي الدفع والإسراع بِعمَلِية التصنيع والعمل على زِيادَة مُتوسِط دخل الفرد إلى مُستويات أعلى مع زيادَة للناتِج القومِي الإجمالي، الذِّي يُعبِرُ عن قِيمَة السِلع والخَدمات الذِي يتم إنتاجُها فِي إطار اقتِصاد دولة ما، فهو القيمَة الفِعلية الكلية لِكل المُنتَجات والسِلع المُستَهلكَة والمُنتَجة في فترة زمنِية عادةً تكون سنة. والذِّي يُفيدُ كمُؤشِر فِي قياس مُستَوى النمُو الاقتِصادي للدول، حيثُ يُمكِن استِخدامُه كأداة تحليلِية لمُقارنَة التقدُم الاقتِصادِي لِدولة ما، مقارنةً بالعام الماضي أو بدُولٍ أخرى. وهُو ما تسعى إلية الدُول النامِية خصوصاً، لتضييق فجوَة التخلف بينها وبين دول الشمال المُتقدِم. كالدول التِّي حققت تنمِية اقتصادِية مِثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وكندا وغيرهم مِن الدُّول المُتقدِمة. أمَّا مفهوم النُمُو الاقتِصادِي، فهو مِقدار الزيادَة فِي إجمالي الدخل القومِي للدولة. وتقاسُ مُعدَلات النمو الاقتِصادِي للدول على أساس القيمَة الفِعلِية أو الحالِية للعملة المُتداولة، مع الأخذ فِي الاعتبار عوامِل كمِقدار التغيير فِي الزيادَة السُكانِية والتضخم والانكماش مع العِلم أنَّ معدَلات النُمو الاقتصادي أيضا تختلِف بين الدُول.[3]

---

[1] – طلال حطوم،" العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط2، (بيروت: دار بلال، 1998)، 467.

[2] – مسعود الريضي، محمد الزعبي، "سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب العدد 2 (2008)، 453.

[3] – عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية . مفاهيم مختارة .، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2004)، 177، 178.

وتُعرفُ التنمية بأنَّها الانتقال من مُستوى إلى آخر، تكون في صورة قفزات غير مُنتظمة تهدِفُ بالأساس لتحسين مُستوى الأفراد. حيثُ تمُرُ بمراحِل من المُستوى الأقل إلى المستوى الأعلى إلى غاية الوصول إلى الهدف المُخطط لهُ، فهي عملية شاملة تتناول جميع جوانِب الحياة المُتعددة لتحقيق أهداف واضحة ، أقصاها تحسين المُستوى والانتقال من المُستوى المُنحط إلى المُستوى الأعلى والأفضل نتيجةً لِتلبية وإشباع الرغبات. وهي تتطلبُ مُشاركة واعِية لجميع أفرادِ المُجتمع لتحقيق المصلحة الخاصة والعامة.[1] فالتنمية في مفهومِها الشامِل – لا في أحد الميادين الرئيسِية (الاقتصادية والاجتماعية....الخ) أو الفرعِية (كالتنمية الصناعية و التنمية التجارية) ترتكِزُ على رغبةٍ وعزيمة مع توافُر القدرة والطاقة لأجلِ الهدف التنموي.[2] إذْ عديد من ألمفكري والفُقهاء الإسلاميين يُؤكدون أنَّ عملِية التنمية ليست عملِية إنتاج فقط وإنَّما عملية كِفاية في الإنتاج مصحوبةً بِعدالة في التوزيع. كما أنَّها ليست عملِية مادية فقط وإنَّما عملية إنسانية هدفُها تحقيق تقدُم الفرد في المجالين المادي والروحي. حيثُ أنّ دينُ الإسلام وفي منهجِه لتحقيق التنمية لا يعرِفُ الفصل بين ما هو مادِّي و ما هو روحي، عكس المناهِج الوضعِية التِّي تُعالِج الأشياء بأنَّها مادِية محضة.[3]

إنَّ التنمية عملية مُتكامِلة، غير خاضعة في واقِعِها للتجزئة. فمُكوناتُها ترتبِطُ ارتباطا وثيقاً. حيثُ لابُد من إدراكٍ كلي لعوامِل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والروحية. حيث ما إذا حدثت تجزئة وانفِصال بين ما هو اقتصادي وغير اقتصادي فإنَّ ذلِك يؤدي إلى عدم إدراك حقيقي لها، كما أنَّهُ لو تم إغفال عامل كالعامل

---

[1] –رشيد هولي، علي حميدوش،" الدور التنموي للسياحة في الدول المغاربية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 10(2018):69.

[2] – مولود زايد الطبيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، (الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 2001)،14.

[3] – فاكية سقني، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان،(مذكرة ماجستير: جامعة سطيف، 2009،2010)،6.

الثقافي فإنَّ ذلِك تقليدٌ للغرب المادي.[1] فللتنمية كمفهوم جانِبٌ أخلاقي وحضاري تتعطش له الإنسانية. فالتنمية بمفهومها الحقيقي هي تنمِية للفرد وازدهار طاقاتِه الجسمانية والفِكرية والروحية واستثمار كل ذلِك لتنمِية قلبِه ووجدانِه ونفسِه ببواعِث الخير لتنضُج إنسانيتهُ وقدُرتِه. ليُشارِك في بناء عالمٍ من القِّيم العليا من علاقاتِ المحبة والمصالِح المُشتركة، تزدِهر فيه الثقافات وتتعايش في ظلِه الحضارات دون كراهِية وصِراع. إلاَّ أنَّ الرأسمالية، قصرت هذا المفهوم على الجانِب المادي واعتبرت أنَّ مفهوم التنمِية لا يخضع إلاَّ للسُوق والبُورصة والقوانين المادِية، فالتنمِية حسب المُجتمع الغربي هي اقتِصادية صرفة للإنتاج والاستهلاك.[2] وعليه، فإنَّ التنمية المطلوبة يجبُ أن تكون شامِلة ومُتكامِلة أصيلة، تنطلِقُ من واقِع المُجتمع ومُقررةً بشكل ذاتي وقائِمة على أساسِ احتِرام البيئة الطبيعِية والثقافِية ومُوجهةً نحو نِظام اجتِماعي عادِل ومُحقِق للمُساواة، إبداعِية وخلاقَة قائِمة على أساس مفهوم حقيقي وواقِعي للحاجات الوطنِية. وبِكلمة موجزة التنمية المطلوبة هي التنمية المُستدامة.[3]

وقد عدَّ البعض أنَّ التنمية حق، كأحد الحقوق داخِل منظومة حقوق الإنسان لضمان التمتُع بالحقوق الاقتصادية والاجتِماعِية والتّي تضمن ممارسة الحقوق السياسية بِشكل ليس ذو طابعاً شكلي فقط ما يُؤدي للتقدُم بل جاء للقضاء على جميع العراقيل التّي يُمكِن أن تُعيق تمتُع الأفراد بِحقوقِهم المُختلفة، وذلك بالاعتِماد على منطِق التنمية الشامِلة للأفراد و الشعوب والدُول.[4]

---

[1] – عبد الله الموساوي، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظِّل العولمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 6 (د، س، ن): 56.

[2] – إبراهيم أبو محمد، المكون المعرفي ودوره في توجيه الحضارات، (د،ب،ن، المركز العلمي للطباعة والكمبيوتر،2007)، 34.

[3] – وليد سالم محمد، النظم السياسية المعاصرة . إشكالات السياسات والحكم .، (الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018)، 64.

[4] – نفس المرجع، 60.

ويتداخل مفهوم التنمية بصِفةٍ عامة مع عديد المفاهيم المُتداولة في موضوعات العلوم الاجتماعية الأخرى. ما أدى للالتباس في المدلولات مع إمكانية استِخدام بعض المفاهيم لمعنى التنمية أو العكس. ومِن لأهم المفاهِيم المُتشابِكة ومفهوم التنمية نجِد النُمو(Growth) ومفهوم التحديث (Modernization) والتحول (Transformation). ويُشيرُ مفهوم النُمُو للزيادة، مثال الزيادة في الإنتاج الصِناعي الذي يسهُل من خلالِه قياس النُمُو الاقتصادي. أو الزيادة في النُمُو التعليمي التِّي تُشير إلى الزيادة في أعداد الخِريجين في مُستويات وتخصصات تعليمِية مُختلِفة. فالنُمُو عملية كمِية Digital تتراكمُ مِنها الثروة في مجالات مُختلفة. أمَّا مفهوم التحول فيعنى إعادة تشكيل القِيم والمفاهيم السائِدة والمُستخدَمة من خِلال عملية التغيُر، وهو تشكيل أنماط جديدة للسُلوك. كالتحول في نظام الإنتاج الاقتصادي القائم على الاكتفاء الذاتي إلى نظام التبادُل كمثال. فالتحول عملِية يُمكِنُ مُلاحظتُها في مراحِل تاريخية ومجالات ومُستويات مُتباينة. أمّا مفهوم التحديث فيتمثل في عملِية زِيادة الانفِتاح المُجتمعي والفردي والمُرونة والقُدرة على حل المشاكِل البالِغة التعقيد وكذلِك التغلب على الصعوبات مع خلق فُرص جديدة. فالتنمية تختلِف عن كل العملِيات السابِقة بأنَّها تنطوي على أهدافٍ عامة للمُجتمع تزيدُ من فُرص الحياة لِكل أعضائهِ، ما يُوفِر على الأقل العدالة الاجتماعية والاقتِصادية والرخاء والحُرية السياسية والصحة والتعليم. فهي عملِية إعادة بِناء وتركيب وتنويع النشاط وتوسيع مجالِه وزِيادة التخصص وترشيدِه وتنسيق السُلوك وإضفاء طابعا نظامِيا غلى أنواعِه. وعلى ضوء هذا التحديد لعمَلِية التنمية يُمكِنُ القول أنّه ليس هُنالِك مُجتمَع قد حقق التنمية بعد، وإنّما لا يزال العالم كله يمُر بِمراحِل تنمية طالما أنَّ التنمِية عملِية مُستمِرة طالما تُحدِدُ لِنفسِها حالةً مِثالية وأهداف تتوقُ لتحقيقِها. فالتنمِية عملية تغيير جِذري يُعيدُ بِها الفرد بِناء المُجتمع على ضوء أهداف مُحدّدة تختلِف من مُجتمع لِآخر باختِلاف الأيديولوجية التِّي

تأخُذ بِها.[1] فعلى الرغم من قِدم المفهوم على صعيد المُمارسة الحياتِية، فإنَّ التنمِية مفهوم حديث على مُستوى التُراث العِلمي المُعاصِر، حيثُ ظهر بِشكلِه العِلمي المُعاصِر على مُستوى الفِقه السياسي في مُنتصف القرن العِشرين، ثُمَّ لاقى هذا المفهوم رواجاً واسِعاً فيما بعد في ميدان الاقتِصاد ولدى الاقتِصاديين الذين أبدوا اهتِمامهم وتحدُثِهم عن درجات التنمِية في حديثِهم عن مُستوى الدخل الفردي ونِسبة الأمية ومُستوى الرِعاية الاجتِماعية ومُستويات التصنيع...إلخ. ففكرة التنمِية هي ثمرةٌ لِمُعاناة الشعوب التّي لطالما كافحت لقرون عديدة ضد الجهل والفقر والاستِغلال. فالفِكرة لم تأتي من فراغ كظاهِرة دولية تسمَح بِتخطي حالة الفقر والتخلُف التّي زادت من حِدتِها سُرعة التطور التقني.

وتجدُر الإشارة إلى أنَّ مفهوم التنمِية استخدَم بِشكلِه العِلمي ولأول مرة في مُؤتمر "**أشردج**" الذي عُقِد في عام 1954 في بريطانيا لِمُناقشة مُشكِلات الإدارة في المُستعمرات البريطانِية أنذاك.[2] فالمُمارسات التنموِية بأساليبِها التقليدية القديمة لاقت اهتِماماً مُتزايداً من قِبل كافة الحضارات القديمة وصولاً إلى العصر الحديث، إذْ عديدُ الشواهِد التاريخِية تُدلِلُ على وجود مُمارسات مُتعدِدة للتنمِية. إذ لم تخلو أيًا من المراحِل التاريخِية من المُمارسات التنموية التّي شمِلت كافة مجالات الحياة الإنسانِية ابتِداءًا من ثورة القوت التّي طور الإنسان القديم من خِلالها أدوات الصيد والزِراعة وصولاً إلى الثورة الصناعِية الحديثة التّي يعيشُها عالمُنا المُعاصِر. إلاَّ أنَه وعلى الرغم من ذلِك لم يظهر وينتشِر المفهوم المُعاصِر للتنمِية إلاَّ بعد الحرب العالمية الثانِية. حيثُ تضاعف الاهتِمام بهذا المفهوم تنظيراً ومُمارسةً ولقي اهتِمام العديد من المُفكرين والسياسيين في بُلدان العالم على اختِلاف مُستويات تطورِها. حيث كان الاهتِمام بالتنمِية مُقتصِراً على الدُول الصِناعِية في أوروبا

[1] – هشام محمود ألأقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية،)الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015)، 12. 14.

[2] – مصطفي حميد كاظم الطائي، الإعلام والتنمية . دراسة في النظريات والتجارب التنموية العالمية .، (الإمارات العربية المتحدة: الآفاق المشرقة ناشرون، 2011)، 36،35.

وأمريكا واليابان، إلاَّ أنَّ المرحلة التِّي تلت الحرب العالمية الثانية شهِدت ازدياد أعداد الدُول التِّي اهتمت بالتنمِية . تلك المُجتمعات المُتقدِمة التِّي لاقت رواجاً وتطبيقات جادَة أكثر من البُلدان المُتخلِفة التِّي مازالت لم تُدرِك أهمِية التنمِية ولم تشعُر بالمسؤولِية التاريخِية إزاء هذِه المسألة، فهِي لم تُعطي لمُمارساتِها التنموِية الجِدية التِّي تستحِقُها، ما أنتَج ازدِياد اتساع الفجوة الصِناعِية والحضارية بين البُلدان المُتقدِمة والبُلدان المتخلِفة.[1]

المطلب الثالث: الأمن وعلاقتِه بالتنمية

سادَ زمَن الحرب الباردة وميزَها، سيطرة الولايات المتحدَة الأمريكية والإتحاد السوفياتي على علاقات الأمن. ما يُبرِزُ سيطرَة الدولة على كل ما يخُص قضايا الأمن وهيمنَتِها على عمَلِية صنع سياساتِهِ، بالاعتماد على القُدرات والإمكانات العسكرية لتحقيقِه. إلا أنَّه وبِزوال حقبة الحرب الباردة، جاء الطرح النقدِي بطرُوحات جديدة لِمفهوم الأمن ليكونَ أشمَل وأوسع مُركِزاً على الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن.[2] فنِهاية حقبة الحرب البارِدَة عكست الأهمِية المُتنامِية للأبعاد الاقتصادِية للأمن، حيثُ كانت القناعة بأنَّ المعالِم المُحدِدَة للقوة والنفوذ قد تغيرت. ففي حين كانَ يُعتَقدُ أنَّ القُوَّة القومِية تكمُنُ فِي امتلاك تِرسانَة جبارة، فإنَّها بِزوال الحرب ترتبِطُ بالدينامية الاقتصادية و الإبتِكار التكنولوجي. فالزعامَةُ فِي العصر الحالِي، تقتضِي مِن الدُول أن تمتَلِك اقتِصاداً وطنِياً قوِياً وأن تتفوق على الدُول الأخرى فِي تطوير سِلع التِقنية العالمية. فالمؤسسة العسكرية الفعالة والضرورية للأمن القومِي لابُد وأن يوازيها اقتِصاد قوِي وحيوي.[3]

---

[1] – نفس المرجع، 41،42.

[2] – نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا . دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة .، (مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010)، 45.

[3] – مايكل كلير، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، تر: عدنان حسن، (د،ب، ن: د، د، ن، د، س، ن)، 12.

ونظراً لِأهمِية مصطلح الأمن فِي عصرنا الحالي، فقد اتسعت معانِي هذا المفهوم بِصورةٍ مُذهِلة، أينَ أصبَح له علاقة بكل صغيرةٍ وكبيرة في الحياة. وعلى اعتِبار الأمن القومي أحد المفاهيم الشائِعة لدى الكثير كوسائل الإعلام مثلا أو رُؤساء الحكومات، فهنالِك فِكرة ترى أنَّ السيادَة الاقتِصادِية بِمعنى القُدرَة على التحكم فِي أكبر عدد ممكِن مِن أدوات السيادَة فِي المجال الاقتِصادِي، هِي لبُ الأمن القومِي وإستراتيجيته الأساسِية، بِمعنى أنَّ أي تهدِيد للأمن القومِي للدولة فهو مُرتَبِط بِقدرٍ ما على التأثير فِي البِناء الاقتِصادِي.[1] فبِتطور الأمن لِنظرة شمُولِية، انطلاقا مِن الإنسان وانتِهاءً بِه. وبالتركِيز على مفهوم التنمِية الشاملة لِكل مناحِي الحياة، جاءَ المفهوم التنموي للأمن. كمدرسة جديدة شامِلة لم تتوقف عِندَ حدُودِ الإنسان والمُجتَمَع فقط بل امتَّدَت لِكل ما يُسهِمُ فِي تطويرِه و تنمِيتِه فِي إطار علاقَة الأمن والتنمِية ما يجعل الأمن أساساً للتنمِية كمَا هِي التنمِية جوهر للأم. فأصحابُ المدرسة التنموِية الُعاصِرة ومُنظروها وأبرزُهم "**روبرت مكنمارا**" "**Robert Mcnamara**" وبِنظرتِهِم الأكثر شمُولِية واتساعاً يُدرِكون أنَّ مصادِر تهديد الأمن القومي هِي مصادِرٌ خارِجية ومصادِرٌ أخرى داخِلية. فالأمن القومِي يُمكِنُ أن يتحقق مِن خلال تنمِية قومِية شامِلة. فحسبَ "**مكنمارا**"، إذا كان الأمنُ القومِي يتضمَّن شيئاً فهو يتضمَن القدر الأدنى مِن النظام والاستقرار، وإذا لم توجَد تنمِية أو على الأقل درجَة أدنى مِنها، فإنَّ النظام و الاستقرار يُصبِحانِ أمراً مُستحِيلاً، وهو ما يتوافق مع "**علي الدين هلال**" كواحِدٍ مِن أنصار المدرسة التنموِية. حيثُ يرى أنَّ الأمن والتنمِية وجهان لِعملة واحِدَة، مُؤكِداً أنَّه بِدون تنمِية لا يُوجَد الأساس الاجتِماعي للأمن الذِّي ينبعُ مِن تحقيق الاستقرار الاقتِصادي والاجتماعي فِي الدولة. فالأمنُ حسبَهُ يتحقق بِتأمِين الدولة والمُجتَمَع مِن الأخطار الخارِجية والداخِلية وتأمِين مصالِحها والظروف الاقتِصادِية والاجتِماعِية لِتحقيق الأهداف والغايات التِّي تُعبِر عنِ الرضا العام فِي المُجتَمع. **و" تامِر**

[1] – داود، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، 91.

محمد" كأحد أنصار المدرسة أيضا، يؤكِدُ أن للأمن دلالاتُه الثلاث، دلالة التحرر مِن التهديد ودلالة المحافظة على الدولة وحِماية قِيمِها الأساسِية ودلالة علاقتِهِ بالتنمِية. حيثُ يتحقق حِماية المصالِح الحيوِية الأساسِية للدولة بِفِعل امتلاك القدرة على دفع عجلة التنمِية الفاعِلة والمُتطوِرَة بِما يتناسَب وحجم التفاعلات الخارِجية والداخِلية.[1]

و يعكِس ظهور مُقاربة الاقتصاد السياسي العالمي كمقاربة جديدة في العلاقات الدولية الطبيعة المُتشابكة للسياسة والاقتصاد منذ سبعينيات القرن العشرين.[2] فبعد الحرب الباردة وما ميَّز العالم في اتِجاه الدُول الرأسمالية لإقامة تكتلات اقتِصادية كبيرة. يعكِس التفاعل بين مجموعة الدُول المُشكِلة للتكتُل دور العامِل الاقتصادي المُرتكز على التعاون بين الدُول في إطار نسق دولي فوضوي، كعامِل لتحقيق السلم و كأداة لتحقيق الأمن وكمُحرِك جديد للعلاقات سواءً على المُستوى الوطني والإقليمي والدُولي. إذ بعد الأولوية التّي كانت تُعطى للعامِل العسكري أصبَح اليوم التركيز أكثر على العامِل الاقتصادي. وقد شكلت تِلك التكتلات الإقليمية الاقتصادية الكبرى نماذج تنموية تُركِزُ على الانفتاح على الخارج وعلى اقتصاد السوق.[3] فلطالما ساد عبر التاريخ أن القوة العسكرية من حيث عدد القُوات وكفاءتِهم ونوع التسليح العامل الحاسِم في ماهِية قوة الدولة. إلاَّ أنَّه بِفعل التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية، برزت مفاهيم من قبيل الجيو إستراتيجي و الجيو سياسي و الجيو ثقافي و الجيو اقتصادي، كمفاهيم تحددُ معنى قوة الدُول لِجانِب القوة

---

[1] – منيب عبد الرحمن شبيب، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظّل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1991 . 2002، (مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2003)، 43 . 45.

[2] – جزانيتا إلياس، بيتر سنتش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محي الدين حميدي، (سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2016)، 172.

[3] – سعد الله كحال، دور المتغير الاقتصادي في إدارة الصراع العربي الصهيوني . فترة مابعد الحرب الباردة .، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، 2002)، 52 .54.

العسكرية كعناصِر تُؤثِرُ جميعُها في بعضها البعض.[1] فبزوالِ الحرب الباردة،[2] بدى ازدياد أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية بعد التراجُع النِسبي للعامل العسكري،[3] إذْ في ظِّل التَّحول على مُستوى التهديدات والانتقال من التهديد الدُولي والمُواجهة العسكرية بين الدُول إلى التهديد من فواعِل غير الدُول، تبدو أهمية الاقتصاد في الدِراسات الأمنية لما لهذِه التهديدات من أخطار على اقتِصاد الدولة. فالتهديدات الاقتصادية تصنف بأنَّها تهديدات للأمن القومي للدول. وفي ظِّل ازدياد ظاهرة الاعتماد المُتبادل في الاقتصاد العالمي تُصنفُ دول من العالم بِعينِها أنَّها مصادر للمواد الخام وأخرى للاستهلاك وأخرى للإنتاج. والتِّي تشترك جميعُها في حاجتِها للسوق وللروابط التجارية التِّي يُؤدي تهديدُها للتأثير على الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الداخلي. ويظهرُ الترابُط بين التهديد العسكري والتهديد الأمني أكثر، في اعتماد القدرات العسكرية على القدرات الاقتصادية دوما للتزود بِمُختلف المواد التِّي يُؤدي اعتراضها أو التهديد بقطعها في ظِّل عدم توفرها بكميات وافرة داخل الدولة، لتهديد جدي لأمن هذه الأخيرة.[4] فأيُ تهديد أو فُقدان الدولة لأي مِن مصالِحِها العسكرية أو الاقتِصادِية فيهِ تهدِيد مُباشِر أو غير مُباشِر لِوجود الدولة وأمنِها.[5] لِهذا يُفهمُ أنَّ المدخل الاقتصادي من أهم المداخِل لتحقيق مفهوم الأمن القومي. فحسب "**أمين هويدي**": لا يمكن تحقيق التنمية إلاَّ في ظل تحقيق الأمن الذي لا يُمكِنُ تحقيقُه إلاَّ بِبناء قاعِدة وطيدة للتنمية.[6]

---

[1] – ويسام شكلاط، الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين 2000 . 2004 دراسة حالة جنوب المتوسط، (مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2016)، 37.

[2] – آلان جيرسون، نات ج كوليتا، خصخصة السلام . من النواع إلى الأمن .، تر: أسعد حليم،(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004)، 26.

[3] – محمد سالم صالح، " القوة والسياسة الخارجية"، مجلة الكوفة العدد 7 (د، س، ن): 164،165.

[4] – عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010)، 38.

[5] – خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، 53.

[6] – غابريال، علم الاجتماع، مرجع سابق، 255.

ويُعرِفُ **"هويدي"** الأمن بأنهُ " الإجراءات التي تلتزِمُ بِها الدولة أو مجموعة الدُول لِضمان أمنِها واستقلالها وسيادتِها في المُجتمع الدولي، بِما يتوائم والتزاماتها الدولية سياسيا وجغرافيا و تاريخيا لتحيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتدعيم القوة العسكرية لشعوبها لتصل إلى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي بناءا على تخطيط علمي مدروس يُحقق الأهداف والغايات المرجوة ".[1] فاللأمن دلالات أولها التحرر من الخوف والتهديد، ودلالة المحافظة على الدولة وحمايتِها، ودلالة علاقتِه بالتنمية،[2] كما أنَّ تعريف مفهوم الأمن لا يمكن أن يستند فقط إلى عوامل عسكرية أو سياسية، وإنَّما لابُد وأن يستنِد لعوامل اقتصادية واجتماعية. وعلية فالمفهوم يشتمل على عنصريين الأول ضرورة قيام جيش قوي لحماية الدولة ضد العدوان الخارجي، كعنصر يظهرُ فيه أنَّه يشمُل عديد المكونات التِّي تُأثِر على تكوين ذلك الجيش،[3] كقوة مسلحة مهمتها الأساسية عملية الدفاع، والتي تتأثر بعديد العوامل منها الهدف السياسي والإستراتيجي للدولة ووضعها الاقتصادي.[4] والعنصر الثاني: حماية النسيج الداخلي للدولة وعدم تعرضه للضغوط كالحرب الدعائية والضغوط الاقتصادية أو أية حدث يؤثر على التنمية.[5] هذا على اعتبار أنَّ القوات المسلحة هي الأساس في عملية الدِفاع، كمهمة رئيسة لها فان في إعدادها تتأثر بعديد العوامل منها الهدف السياسي والإستراتيجي للدولة ووضعها الاقتصادي.[6]حيث أن مسؤولية القوات المُسلحة فريدة من نوعها تتمثل في حماية الدولة، عكس الشرطة مثلاً التّي تنحصر مهمتها في الحماية

---

[1] – عبد المنعم محمد عدلي، القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية . دراسة في صنع القرار .، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، 14.

[2] – صورية زواشي، التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط، (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016)، 36

[3] – هشام محمود ألأقداحي، أبعاد وتحديات الأمن القومي . التجانس القومي . القوة العسكرية . قضية الحدود، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011)، 82.

[4] – خليل حسين، الإستراتيجيا . التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر. (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، 163.

[5] – الأقداحي، أبعاد وتحديات الأمن القومي، مرجع سابق، 82.

[6] – حسين، الإستراتيجيا، مرجع سابق، 163.

والاستقرار الداخلي.[1] كما أنَّ مفهوم القوَّة قد تحول ولم تبقى القوة العسكرية هي المُترجِم الوحيد للقوة الكُلية للدولة، كما ساد طيلة فترة الحرب الباردة، والتِّي يُعبَر عنها في درجة التسلُح ونوعِية الأسلِحة التّي تمتلِكها الدُّول. فبعد ذلك، دخلت القوَّة الاقتصادية ودرجات التنمية ومُستويات النُمو والتطور كمُحدِدات جديدة لقوة الدولة. ما يُفسِرُ أهمية العامل الاقتصادي في مصالِح الدول والتي كانت قبلاً ذات طابع اقتِصادي بحت.[2] ويذكُر الدكتور "**محمد خلف**" أنَّ الأمن القومي يتحقق من خِلال الوصول إلى الاستقرار بما يُؤدي إلى التقدم والتنمية للدولة، بما يُمكِنها من الدِفاع ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.[3]

للأمن الاقتصادي أهمية في مجال الاقتصاد السياسي والدراسات الأمنية،[4]ولهذا الأخير ترابُط وثيق بالتنمية الاقتصادية. حيث لا يُمكِن أن يكون هناك أمن اقتصادي دون تنمية اقتصادية والعكس صحيح فلا تنمية اقتصادية دون أمن اقتصادي. إذْ بتوافر الأمن الاقتصادي تزداد المُساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية التّي تُساعِد في وجود الأمن في حد ذاتِه.[5]

فالأمن حسب أكاديمية ناصر العسكرية العليا في القاهرة هو: " الإجراءات التِّي تلتزم بها الدولة أو مجموعة الدول لِضمان أمنِها واستقلالها وسيادتِها في المجتمع الدولي بما يتواءم والتزاماتِها الدولية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا لتحقيق التنمية الاقتصادية

---

[1] – فؤاد الآغا، علم الاجتماع العسكري، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، 207.

[2] – نبيل بن حمزة، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013 . 2014)، 33،34.

[3] – عدلي، القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الإستراتيجية، مرجع سابق، 13.

[4] – جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي . نحو بُنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط .،(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2010،2011)، 51.

[5] – مصنوعة، بركنو، الأمن الاقتصادي العربي، مرجع سابق، 72.

والسياسية والاجتماعية، وتدعم القوة العسكرية لشعوبها لتصل إلى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي بناءًا على تخطيط علمي مدروس تحقق الأهداف والغايات المرجوة."[1]

فكما أوضح " **مكنمارا**" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية في كتابه جوهر الأمن أن الأمن يعني التطور والتنمية،[2] فالأمن بالضرورة يعني تطوراً تنموِياً، لأنَّ العلاقة بين البُعد الاقتصادي والأمن هي علاقة تناسُب طردي تُعبِرُ عن علاقة تكامُلية وظيفية. إذْ بتوفير المُناخ المُلائم لتحقيق النُمو الاقتصادي بالإمكان المُحافظة على الاستقرار.[3] وحسب "**بُطرس غالي**" فإنَّ الأمن لا يقتصِرُ فقط على التحرر من التهديد العسكري الخارِجي ولا يمُس سلامة الدولة وسيادتَها ووِحدتَها الإقليمية فقط، بل يمتدُ ليشمُل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فهو مُتعلِق بالاستقرار الداخِلي بِقدر ما هو مُرتبِط بالعُدوان الخارِجي.[4] فالأمن مُناخ لتحقيق الرفاهية الاقتصادية[5] أصبح ظاهرة مُجتمعة متعددة الأبعاد وذات ارتباط بِمُجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التّي تشهدُها الدول والمُجتمعات. فلم تعُد النظرة التقليدية له تلائِم مقتضيات العصر. حيث تبدو مُشكِلات و ظواهر الأمن التّي يُواجِهها العالم في الوقت الحاضر ومُستقبلاً هي بالأساس مُشكِلات ذات طابع عالمي أو شبه عالمي لتأثيراتِها التّي تعني

---

[1] – زواشي، التهديدات الأمنية، 36.

[2] – عيسى موسى أبو شيخة، إستراتيجية الأمن القومي العربي في ظِّل المتغيرات الدولية، (عمان: السواقي العلمية للنشر والتوزيع، 2016)، 17.

[3] – سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط،(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013)، 19.

[4] – مصنوعة، بركنو، الأمن الاقتصادي، مرجع سابق، 70.

[5] – جمعة مزوز، نظرة المجتمع إلى آداء المرأة العاملة في قطاع الأمن، (مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2016، 2017)، 6.

عديد دول العالم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، ما يستلزِم تدعيم جهود التعاون الإقليمية والدولية.[1]

يبدو الإنفاق العسكري وكما يُشيرُ اسمه أنَّهُ إنفاقٌ للدولة على كل المسائِل التِّي تتعلق بقوتِها العسكرية، تتحكم فِيه عديد المحددات والعوامِل. والذِي يُمكِنُ تحليل بياناتِه من فهم خصائص الدولة وما إن كانت تعتبرُ قوَّةً عظمى أو نامية. فثمة سِمَّةٌ مميزَة للعالم تتمثل فِي التصاعد المتعاظم للإنفاق العسكري في معظم دول العالم لأجل الأمن الأمر الذِي فتح لتصور تأثير ذلِك على جوانب أخرى كالتنمية وتحليل ذلِك لفهم ما إذا كان التأثير تأثيرًا سلبيا أو إيجابيا.

[1] – معتز محي الدين عبد الحميد، الإرهاب وتجدد الفكر الأمني، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، 8.

الفصل الثاني: الإنفاق العسكري للقوى الكبرى بعد الحرب الباردة و تأثيراتِه على الأمن الدُولي.

بِشكل عام، عرف الإنفاق على التسليح بعد انتهاء الحرب الباردة انخفاضا ملموسًا. إلاَّ أنَهُ ومُنذ التسعينِيات وبِداية الألفِية الجديدة وبِسبب عودَة النِزاعات والحروب زادَت إنفاقاتُ دول العالم وارتفعت معها نسبُ الإنفاق العالمي. فالمُحللون الإستراتيجيون يعتبرون أنَّ العالم قد خاض زمن الحرب الباردة سباق تسلح فِي كل مِن الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشكل خاص، وحتَّى وإن انخفض بعيد ذلِك فإنه عاود ليُسجِل مستويات مرتفعة لذلك سنُحاول مِن خلال هذا الفصل الوقوف على أهَّم تغيرات القوى الكبرى العالم فِي إدارة وإعادة بناء نفسِها ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: تراجُع المُنافسة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

لم يكُن النظام الدولي الحالي وليد الصُدفة، وإنَّمَا جاء بِفعل تراكمَات تاريخيَّة وعلى جمِيع الأصعِدَة. أبرزُها انتهاء المُواجَهة السياسية، الأيديولوجية وأحيانًا العسكرية بالشكل غير المُباشِر بين القوتَّين البارزتين في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهمَا الولايات المُتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي السابِق. وقد فرضَّت فترَة زَمَن مابعد الحرب البارِدَة ورغمَ انتهاءها، تحدِّيات كبيرَة سواءً على الجانِب النظري المفاهيمي للعلاقات الدولية أو مِن ناحية الواقع فِي ضرورة إعادَة وترتيب و تموضُع القوَّى. فروسيا وبعد نهاية الحرب الباردة بدَّت كدولةً مُنهَكةً تُحاول الصعود مِن جديد، عكسَ نظيرتّها الأمريكية التِّي أعطت لها نهاية الحرب تبوأ موقِع القمَّة رغمَ ما يشوبُها مِن تحديات فرضتها هيمنتُها على رأسِ النظام الدولي.

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية وأعباء المهام الدولية الجديدة.

مَع بداية مرحلة ما بعد الحرب البارِدَة المُتمَيزَة فِي مطلعِها بتفكُك الإتحاد السوفياتي (المنظومَة الاشتراكية الشرقية) العام 1991، خلا النظام الدولي مِن نمط القطب الثنائي وبرزَ نمَط علاقات جديد في هُو نمَط القطب الواحِد المُتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية* قائِدَة المنظومَة الرأسمالية الغربية. أبانَت فيهِ أمريكا وهِي تتربع قمَّة الهرم الدولي، ما تتمتعُ به مِن وفرَة القُدرة والتفوق على باقي وحدات النظام الدولي. مُبرِزَةً جُهدَها وجِدَها للحفاظ على ذلِك الوضع فأقطابُ القوة (العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية) والتِّي تُشكِل مُجتمِعةً أبرز المُخرجات وهي القوَّة السياسية، تمتلكها. وهذا ما يُؤكِدُه مفكروها **"كزبيغنيو بريجنسكي"**، وأنَّ في بداية القرن الواحد والعشرين لا مثيلَ لقوَّة أمريكا مِن حيثُ مدَاها العسكري على الصعيد العالمي، ولا مِن حيثُ محور نشاطَها الاقتصادي وتأثيرِه، ولا مِن حيثُ دينامية تكنولوجيتِها ولا من حيثُ جاذِبيتها الثقافية ، والتِّي وفرَت كلها لأمريكا نُفوذًا سياسيًا عالميًا لا نظيرَ لهُ، جعلت أمريكا ضابطة للإيقاع العالمي.[1]وهي لم تصِل لمَكانَة القوَّةٍ العظمَى في العالم، نتِيجَة زوال الاتحاد السوفياتي وفقط، بل أيضاً لقدُراتِها الهائِلة،فعناصِر القوَّة الأمريكية، هي التَّي تعطي أمريكا مكانتِها المتميزة فِي العالم.[2] فالمد الشيوعِي بإنتِهائهِ قد اعترف بالريادة لأمريكا وبِذلك أصبَح عالم

---

[1] – سيف نصرت توفيق الهرمزي، "تحليل هانز مورغانتو لمفهوم القوة وتطبيقاتها على وحدات النظام الدولي"، مجلة تكريث للعلوم السياسية العدد 1 (سنة النشر): 163،164

[2] – عبد المنعم سعيد، أمريكا والعالم . الحرب الباردة وما بعدها .، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2003)،172.

كانت الولايات المتحدة قبل استقلالها عن التاج البريطاني تتكون من ثلاث عشرة مُستعمرة إلاَّ أنذَه وبعد ما استطاعت أن تتوحد سياسات تلك المستعمرات ضدَّ حكومة بريطانيا وتشريعاتها الإستعمارية تحقق إستقلالها وذلِك في الرابع من تموز 1976. مسفرة بعد إتحادها التعاهدي في فلاديفيا بدستور في الخامس والعشرون من أيار 1787 والذِي بموجبه قام الإتحاد الفدرالي بين تلك الدول الثلاث عشر، وتمت الموافقة على الدستور الإتحادي والمصادقة علية وإعلان جورج واشنطن (1789 . 1797) أول رئيس للولايات المتحدة تبعا للدستور الذِّي صار نافذا في نفس العام 1789. وبعد

ما بعد الحرب البارِدَة عالماً أمريكياً، تتغيَّرُ فِيه مُهِمتُها العالمية فبعدَ أن كانت خلال الثنائِية احتواء الاتحاد السوفياتي السابِق أصبحت فيما بعد ضرورَة الحِفاظ على بيئة أمنِيَة عالمية تتناسب والمصالح والقيَّم الأمريكية وتردَع فيه ظهور أيَّة قوَّة مُنافسَة جديدة. فقد صرّح الرئيس السابق بوش الأب فِي 13 أفريل 1991، في كلمَةٍ ألقاها أنَّ النظام الدولي الجديد ميزتُهُ أنَّهُ أمريكي، وأنَّهُ لا يعني التنازُل عنِ السيادَة الوطنية أو التخلي عن المصالح العُليا، بل إنَّه يُنِمُ عن مسؤولية أملتها نجاحات أمريكا.[1]

وكمَا كان لانهيار القطبية الثنائية تداعيات بِظُهور نظام أحادي القطب بزعامة أمريكا، كان من تداعيات هذا الأخير العجز فِي إدارَة كل ما هو دولي وتفعيل المسؤولية التّي نادَت بها أمريكا. فنظام القطب الواحد القائِم على مبادِئ كالديمقراطية وحقوق الإنسان والساعِي للبحث عن العدل وطلب السلام بات بعيدًا جدًا عن الواقِع الدولي المُعاصِر. حيثُ باتت الأزمات والمُشكلات الدُولية سِمَّة النظام الدولي و التّي عجزَت الإدارة الأمريكية فِي كونِها المُهيمنَة عالمِيًا على أنْ تُعبِرَ عن مسؤوليتَها اتجاهَها. بل بفظاظة، انتهكت قواعِد حقوق الإنسان وقواعِد القانون الدولي في كثيرٍ مِن بِقاعِ العالم. فبحُجة مُكافحة الإرهاب راح لحرب 1991 و 2003 لأمريكا على العراق ما يُقدَرُ ب 3 مليون قتيل خلال عقدين، فضلاً عن نتائِج أخرى كالتدمير والنُزوح.[2] فإذَا ما أرَدنَا تقييم مفهوم النظام الدولي الجديد مابَين المفهوم كنظرية وبين المفهوم كتطبيق، سنُدرِكُ الفجوَة

انضمام بقية الولايات الأمريكية أصبح مجموعها خمسون ولاية، مُنضوية كلها تحت علم ودستو لدولة تلعب دورًا محوريا في السياسة الدولية.

[1] – محمود محمد علي، حروب الجيل الثالث ونظرية تفتيت الوطن العربي، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2018)،

[2] – السامرائي، روسيا الإتحادية الصاعدة، مرجع سابق، 45. 47.

ما بين المفهومين، وسنُدرِكُ أنَّ تِلك الفجوَة تكشِفُ النِيَّات الحقيقية مِن وراءِ طرحِه في زمَن التفرُد العالمي وغياب الأقطاب المُوازنَة.[1]

فبالرغم مِن تغنِي أصحاب الفِكر السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية بأنَّ القرن القادِم قرنًا أمريكيًا فِي ظل أحادِية قطبية قائِدَة للعالم، قادَت الأزمة المالية العام 2008 إلى أنَّ أمريكا فِي ظل حقيقةٍ هي ضعفها أمَام اتخاذ القرار بشأن الأزمات الدولية. فقد أبانت الأزمة الاقتصادية التِي عصفت بِدَاخِلها وامتَّدت بتأثيراتها لكل دول العالم ولو بِشكلٍ مُتباين، إخفاق استمرارية نظام أحادية القطب للعجز الأمريكي البالغ 1.4 تريليون دولار و حقيقة أنظمَة بُنوك الولايات المتحدة الأمريكية المُدمَرة.[2] فالبنظر إلى ما حدَثَ من ركود ما بين (2007 و2009) - كأسوأ ركود منذُ الحرب العالمية الثانية - يُشير الاقتصادي للبيت الأبيض "**لاري سامرز**" في مُؤتمَر دافوس الاقتصادي السنوي في سويسرا في يناير 2010، وأنَّ الوضع الراهن للاقتصاد الأمريكي لا يبعثُ على الرضا. فلا تزال هنالِك مُشكِلات ضخمَة قائِمَة تُحاصِرُ الاقتصاد الأمريكي كمُشكِلة البطالة التِّي تقفُ عند نسبَة 10% ومُشكلة تراجُع نُمُو مداخيل الطبقة الوسطى ومجمُوعة المصارف المُنهارَة التَّي أغلقتها السُلطات المالية الأمريكية والتِّي وصلت مُنذ بِدايَة عام 2010 إلى 14 بنكًا جراء الأزمة الاقتصادية للعام 2008، والتِّي تتوقع أن ترتفِع تكلفَة انهيارات البنوك الأمريكية بينَ 2009 و2013 إلى 100 مليار دولار. وعلى الرغم مِن الإصلاحات الاقتصادية في فترة حكم الرئيس السابق "**باراك أوباما**" * التِّي سعَت إدارتُه على تمريرها وتفاؤُل رئيسَة مجلس المُستشارين الاقتصادية "**كريستينا رومر**" بِشأنِها، يؤكِدُ "**سامرز**" بأنَّ نتائجها مرحلية ولن تدُوم للأبد. فما يُمكِن أن تبلغه هو أن تحمي

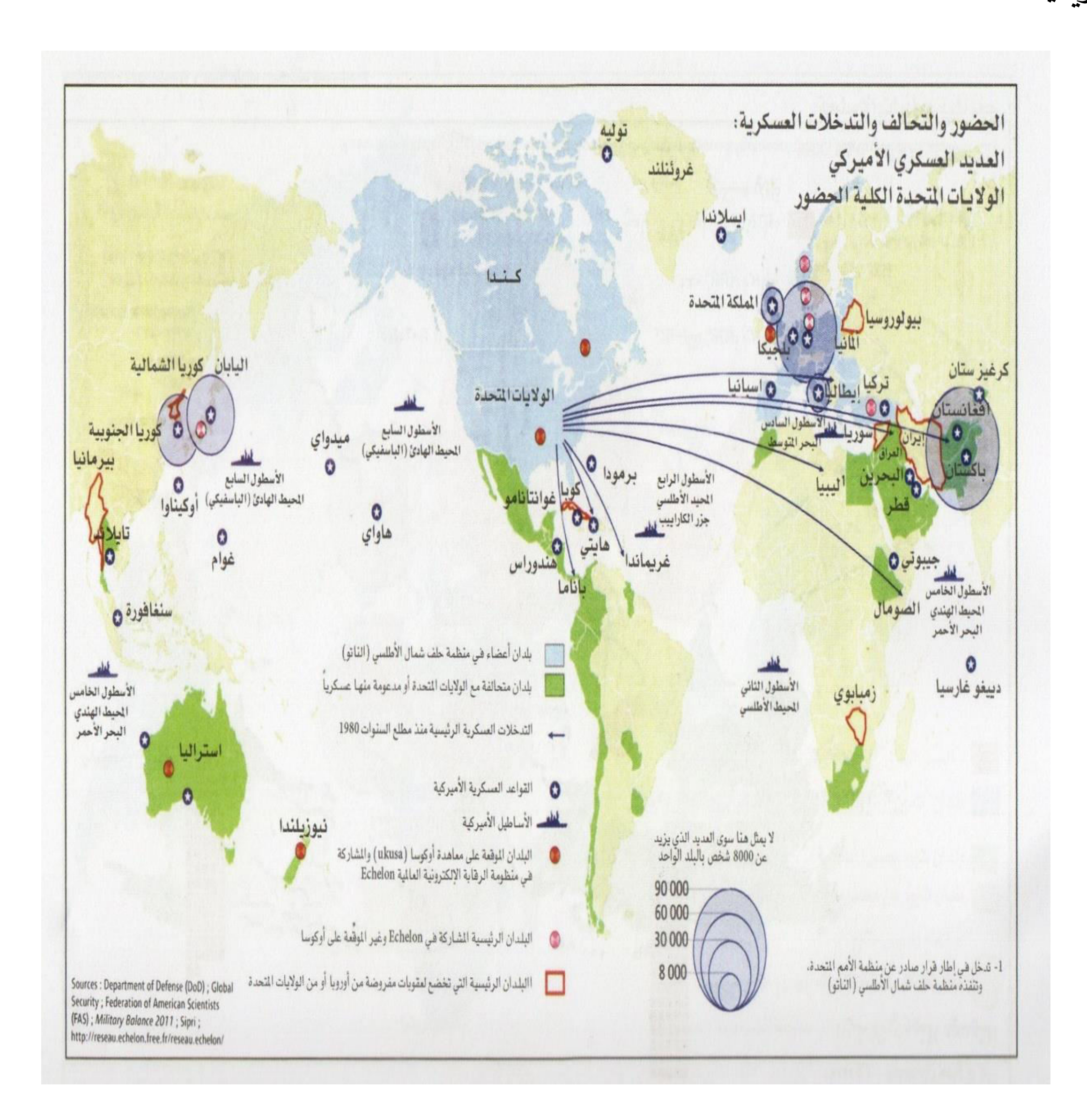
[1] – فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (لبنان، دار المنهل اللبناني، 2009)، 37

[2] – السامرائي، روسيا الإتحادية، مرجع سابق، 85،86.

* باراك حسين اوباما أول سيناتور أسود البشرة في مجلس الشيوخ عن ولاية ايلينوي مند عام 2005، ورئيس أمريكا منذ الخامس من نوفمبر 2008.

جيلا أمريكيًا واحِدًا مِن تجاوزات المصارِف. فحسبَ مكتب المُوازنة في الكونغرس الأمريكي يُرجِحُ أن يبلغ عجز المُوازَنة 1.35 تريليون دولار في ختام العام المالي 30 سبتمبر 2010، فيما يُعادِل 9.9% مِن الناتج المحلي الإجمالي، كأكبر رقم عجز أمريكي كنسبة مِن الناتِج المحلي الإجمالي مُنذ عام 1945. فالولايات المتحدة الأمريكية تبدوا أكبر مُستورِد لرأس المال. ما يعني أنَّ حتَّى فِي الجانِب العسكري فإنَّ ما تخُوضُه أمريكا مِن مُغامَرات عسكرية حول العالم يتِّمُ تمويلها بأموال مُقرَضَة مِن الآخرين. إذْ حسبَ دِراسَةٍ أمريكية لم تعُد الولايات المُتحدة الأمريكية قادِرَة على أن تعيشَ نشاطَها الاقتصادي الخاص بالرغمِ مِن كون الركيزة الاقتصادية أحد أهم ركائِز المشروع الإمبراطوري الأمريكي، يُواجِهُ هذا الاقتصاد مُشكِلات عديدَة أشدُها تفاقُم الإنفاق العسكري لها بشكل ملحوظ نتيجَة الحروب والتدخلات الخارجية الأمريكية والتَّي أثقلت كاهِل الاقتصاد الأمريكي كحربي العراق وأفغانستان.

الخريطة رقم 01: للحضور والتحالف والتدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.



المصدر: برتران بادي، دومينيك فيدال، أوضاع العالم 2014 جبابرة الأمس والغد تر: نصير مروة، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ص 334.

كمَا أنَّ وحتَّى تُحافظ أمريكا على مُستواها الحالِي مِن الاستهلاك تتلقَّى مِن الدعم الخارجي ما يصِل إلى 1400 مليون دولار يوميًا فِي شكل مُشتريات أجنبية لسندات الخزينة الأمريكية حتَّى مِن الدُّول التِّي تضعُها أمريكا فِي مرتبَة المُنافس والخصوم

المحتملين. والذِّي يُتنبأ لهُ أنَّه إذا ما استَمر على هذا النحو فإنَّ أمريكا ستعتمِدُ على العالم أكثر مِن ما يعتمِدُ العالم عليها وهوَ نذيرٌ سيئ لِمُستقبلها ومكانتِها.[1]

فرغمَ التفوق العسكرِي إلاَّ أنَّ الاقتِصادَ الأمريكي العظيم تضاءل، ما قد يُؤدِي بها لأن تكون مُعرضةً على المدى القصير كما على المدى الطويل لتآكل دورها. فتراجع اقتِصادَها كعنصُر مهِم فِي سياستها عن احتِلال ما كان لهُ مِن موقِع مهيمِن فِي العالم وذلِك بمُؤشِرات منها الكمِيات الكبيرةِ المُستورَدَة مِن البضائِع المُصنعة التِّي رتبت ردة فِعل أصحاب المصالِح التجارية ولدى أوساط الناخِبين الأمريكيين بالمُطالبة بنظام الحِماية. إذْ لطالما ارتكز الاقتِصاد الأمريكي على حِماية صِناعات البِلاد فِي وجه المُنافسَة الأجنبِية فِي الأسواق الداخِلية ما يُشكِل إحدى نِقاط ضعف الهيمنَة الأمريكية فِي القرن الواحد والعشرين.[2] فوسَط مظاهر القوَّة الأمريكية الحاليَّة توجدُ نقاطُ الضعف. وفي داخِل عناصِر قوتها تكمُنُ عوامِل قد توقفُها وتمنَعها مِن بلوغ ما تهدِف له.[3]

ويحمِل توزيع القوَّة في القرن الواحد والعشرين، مِن الأخبار السيئة لأمريكا في هذا التوزيع. حيثُ وعلى الرغم مِن جودَة أداءها إلاَّ أنَّ هناك مِن الأحداث هي خارج سيطرتِها كأحداث الحادي عشر من سبتمبر. والتِّي أوجبت على أمريكا أن تتعلم. فأمريكا أعظم مِن أن تُهدِدَها أية دولة أخرى إلاَّ أنَها ورغمَ ذلك ليست عظيمَةٌ بما يكفي لحل مشاكل كالإرهاب وظاهرةِ الانتشار النووي، ولابُدَّ عليها أن تتفهم بأنَّها بحاجةٍ لمُساعدَة الدُول الأخرى وإلاَّ فستقع في مزيدٍ مِن المتاعِب.[4] فضِمن ما أسمتهُ أمريكا الحرب على الإرهاب كانت هنالِك إخفاقات عديدَة. ما دَفعَ مُستشار الأمن القومي السابق "**بريجنسكي**" لِطرح

---

[1] – بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، 15 . 18.

[2] – سعد حقي، الإستراتيجية النووية، مرجع سابق، 286، 287.

[3] – سعيد، أمريكا والعالم، مرجع سابق، 100، 101.

[4] – جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، تر: محمد توفيق البجيرمي،(السعودية: مكتبة العبيكان،2003 ،89،90.

نظرية المُشارَكة الأمنية العالمية، مِن خِلال مُشاركة الولايات المتحدَة مع أوروبا للقيادَّة العالمية يقينًا مِنهُ بِعدم قُدرتِها على فعل ذلِك وخاصةً أنَّ كلفَة الاستقرار عالية، فِي ظِّل تراجُع قضايَا القوَّة العسكرية لصالح العامل الاقتصادِي لقولبة العالم.[1] فتزايُد انعدام التَّوازُن بين عبء المُحافظة على الموقِع المُهيمِن وموارِد القوَّة المُتاحَة للاضطلاع بهذِه المُهِمَة، عادَةً ما يُغيِرُ مِن النظام الدولي خاصةً فِي سعي دُول الصاعِدَة لتوسيع سيطرتِها بدعم قُدراتها الاقتصادية والعسكرية وغيرها.[2] فغالبًا ما يُقوِض القوَّة المُسيطِرَة فِي نِهاية المَطاف العامِل الخارِجي. سيَّما تلك التَّحولات الخاصة بالتوزيع الدولي للقوَّة وارتفاع أعداد القوَّى مَع تزايُد قوِّتِها، ما يُجبِرُ الدولة المُسيطرَة على زِيادَة تكاليف السيطرة وتكاليف الحِماية كأحد أهم العوامِل الخارجِية الرئيسِية التِّي تُقوِض مِن موقفها المُسيطِر فتُنفِق مزيدًا من الموارد وتسعى لمُعظم الأسلحة ذات الكفاءة للحِفاظ على استِمرار تفوقِها.[3] كما أنَّ الدولة المُتقدِمَة لا توجدُ في فراغ، بل هي مُحاطَةٌ ببلدانٍ أقل تقدُماً كجيرانٍ لها قد يُشكِلون عامِل تهديدٍ خارِجي يُجبرُها على مزيدٍ مِن توسيع في نفقاتها العسكرية وفي ظِّل تَمكن بعض الدُّول الكبرى مِنْ تقليص فجوَة القوَّة بينَها وبينَ القُطب الأوحَد نتيجَة قُدرتِها على تطوير واكتساب الهيكل الثلاثي للقوَّة (الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية) مِنْ شأنِه أن يشُل قُدرَة الاستمرار بالبقاء كقُطب أحادِي كمَا يزيدْ من التكاليف صيانَة النظام الدولي.[4]

رغم أنَّ دُولاً مِنها كالصين وروسيا لم تجرؤ لِحد الساعة على استخدام القوة أو التلويح بها ضدَّ أمريكا التِّي تظل تبسط نمُوذجَها القوي دومًا على العالم.[5]

---

[1] – حسن حسين، الصين واليابان، مرجع سابق، 70، 71.

[2] – روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، تر: عمر سعيد الأيوبي، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)، 253.

[3] – نفس المرجع، 207، 208.

[4] – جهاد عودة، الحرب والعلاقات الدولية، ط3، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)، 852.

[5] – جهاد عودة، مفهوم النظام الدولي وعناصره الأساسية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)، 51.

وبصرفِ النظر عن من يُمارِسُ الرئاسَة فِي أمريكا سواءً كان ديمقراطيا أو جمهوريا، فحتماً أنَّ الولايات المتحدَة الأمريكية مُقبِلة على تغيير يُشكِل انعطافةً فِي توجُهِها الاستراتيجِي وسياساتِها الدولية، وذلِك لمُواجهتِها تحدِيات ومُعضلات. فقضايَا كالإرهاب والتوسُع التجاري وأمن الطاقة أحدثت ما تستطيع مِن التشويش والارتباك للسياسة الأمريكية التِّي عاشت مخاض انكشاف عجزِها وتعثُر مشروعِها إمبراطورية الهيمنَة. ورغمَ إدراك ذلك، كان إدراكٌ أيضاً أنَّ الولايات المتحدَة الأمريكية على وقفِ المُراجعات الإستراتيجية والسياسية للواقِع الدولي أنَّها ستكونُ مُستعِدَة لتنظيم عملية انتقال مِن الدور المُتفرد إلى دور الشريك الأساسي مع الآخرين فِي النظام الدولي حيث أنَّ تحولات هذا الأخير على الصعيد الاقتصادي والسياسي وفق آراء البعض لا تفضي لأن يكون القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكيا رغم أنَّ البعض الآخر يُؤمِنُ بِعكس ذلك.[1] فلتقليص نزعَة الإنفراد الأمريكي فِي إدارة التفاعلات العالمية تسعَى أمريكا باتجاه إشراك القوّى الكبرى فِي إدارَة العالم وتقاسُم الأعباء والمكاسِب وِفقًا لِحسابات واتفاقات مُحدَدَة رغمَ أنَّ الدولة الكبرى غالباً ما تسعى إلى بدل ما تستطيع مِن مُحاولات التفرقة بين خصومِها ومُنافسيها بِهدفِ بعث حالة التفرقة والانقسام والتفكك التِّي من شأنها أن تُضعِف مِن قواهم وتمنع مِن إمكانية توحدِهِم وتحُد مِن اقتناصهم للثغرات التِّي يُمكِن مِن خلالِها إحداث اختلال قوَّة تكونُ فِي غير صالح تلك القوة الكبرى.[2] كمَا أنَّ التلاشي المُتزايد لِمصادِر الرخاء الداخلية كالاقتصادية مثلاً وضعف الاستثمارات في أمريكا وغيرها من الإختلالات، فضلاً عن ثِقل النفقات فِي الجانِب العسكري غالبًا ما سيفرضُ على القوى التابعة ليس مُجرد تحمُل تكلفة حمايتها المُباشرة كما يُشارُ له في كثيرٍ مِن الأحيان، بل قد يقودُها ذلِك إلى التنازُل أيضا عن بعض الخيارات كتعديل السياسة النقدية مثَلاً

---

[1] – حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، (الأردن: دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، 318.

[2] – هبة الله أحمد، العلاقات الدولية في الدول الغربية، مرجع سابق، 25.

(حالة ألمانيا إبان أزمة الخليج بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية).[1] فالإدارة الأمريكية تُدرك ضرورة أن تُضاعِفَ مجهودَها فيمَا يخُص الحصول على أكبر قوَّة فِي المُستقبل منها القوَّة المرنة كخيار بديل لتحقيق أهدافِها والتخفيف مِن غلواء البطش العسكري الفاشِل فِي تحقيق أهداف سياساتِها الخارجية.[2] فأمريكا بعدَ تصدُرها لزعامَة العالم نتيجةً لغرورها النابع مِن فائض قوتِّها و استخدامها الوحشي للقوَّة الصلبة قد تراجعت. فدِراسَة أمريكية علمية أشارت أنَّ أمريكا ينتابُها قلقٌ كبير لفقدانِها القُدرة التنافسية في مجالات كالتكنولوجيا والعلوم أمام طوفان أجيال آسيوية جديدَة. ففي دراسة استطلاعية نشرتها **مؤسسة غولدمان ساكس الإحصائية،** ستكون أمريكا بعد الصين التِّي ستكون في مُقدِمَة الاقتصادِيات العام2050 ومن بعدهم الهند والبرازيل والمكسيك وروسيا وأندونيسيا.[3] وإذا ما أرادَت أن تظل قوية وقائدَة تحصُل على النتائِج التِّي تُريدُها في السياسة العالمية، لابُدَّ لها أن تولي الاهتمام كما لاستخدام الأسلحة العسكرية والاقتصادية التِّي تُعبِرُ عن القوَّة الصلبة التِّي تستنِدُ إلى مُحاولات الإقناع بالتهديد، إلى جانِبِ آخر مِن القوَّة هو القوَّة الناعِمَة كطريقة غير مُباشِرة لمُمارسَة القوَّة، والتِّي تُخيِّر بدلاً مِن أن تُجبِر، فمصادِر هذه القوَّة كالثقافة والمؤسسات ذات الجاذبية التِّي تُمثِل القيَّم الأمريكية لها مِن القُدرَةِ على الإغراء والجذب ما يُؤدِي للمُوافقة والتقليد والإقتِداء بالولايات المُتحِدَة الأمريكية، ما يُقلل بِدورِه من كلفة الاضطلاع بالقيادَة.[4]

ورغمَ أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المكان الأعلى للتركز الرأس مالي وتحتل بِموقِعها الاقتصادي المرتبة الأولى في العالم بإنتاج سنوي يصل إلى حوالي خُمس 5/1 إنتاج العالم بأسرِهِ ما نسبتُه (18 ـ 20 %) وهيمنتِها على المُنظمَات الدولية

[1] – زكي العابدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، تر: سوزان خليل، (مصر: سينا للنشر، 1994)، 22.

[2] – عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق، 28،29.

[3] – محسن دلول، العرب إلى أين؟، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، 162،164.

[4] – ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، 6.

وخصوصًا الأمم المتحدَة ومجلس الأمن وحلف شمال أطلسي وهِي المقرُ الأكبر لتجمُع الشركات العِملاقَة فِي العالم بمَا فيها شركات التكنولوجيا وشركَات إنتاج الأسلحة فمَا تخوضُه أمريكا من حروب يُشكِل لها استنزافا اقتصاديًا وأمنيا كبيرًا، ودليل ذلِك ارتفاع تكلفَة الإنفاق العسكري والمالي لِتغطية نفقات تلك الحروب كحرب الفييتنام التِّي قُدِرَت تكاليفُها اليومِية بأكثر مِنْ 50 مليون دولار أمرِيكي. أو لإسرائيل التِّي لطالمَا التزمت الإدارَة الأمريكية الدِفاع عنها و تغطية نفقات حرُوبِها مَع البلاد العربية سواءً في حربٍ نظامية أو فِي المُقاومَات المُسلحة ضدَّ إسرائيل.[1] فتعاطِي الولايات المتحدة فِي عالم ما بعد الحرب البارِدَة مع بروز قوًى عالمية صاعِدَة تُهدِدُ الإنفراد الأمرِيكي بالهيمنَة ومكانتِها على قمَّة سَلم القوى الدولي، والتِّي تُبقي على حالة القلق والغمُوض كحالتي تلف مُستَقبل تلك الهيمنَة و الريَادَة الأمريكية ، كما أنَّ استنزاف قُدُرات أمريكا مِن شأنِه أن يُمهِد السبيل لِسحب البسَاط تدريجيًا مِن تحتِ أقدامِها، مُفسِحًا الأبواب على مصراعيها حتَّى يأخُذ قانون الحياة ومنطِق الكون مجراه. وحتَّى وإن استمَرت المساعِي مِن أجلِ تجديد الريادَة وترميم الهيمنَة بشتَّى الوسائِل سواءً الناعمة أو الصلبة وتأخيرِها حينًا مِن الدهر، لن تتحدى قانون الحياة. فالتعدُدية تظل أهم الضمانات الكفيلة بتحقيق التوازُن الدولي وإقرار الأمن والسلام لأمم الأرض جميعًا لأطول مدى زمنِي مُمكِن.[2]

فنهايَة الحرب البارِدَة وكمَا أكدت على السيطرة الأمريكية على البُنية الأمنية الدولية فاتِحةً في الحين ذاتِه الطريق أمام دورة من العولمة، تفرِض على الولايات المتحدَة أن تتصرف بِمَا يمنعُ الفوضى وتجنُب فقدان المركز والتمركز من خلال الإبقاء على توازن

---

[1] – محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي، (بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009)، 110،111.

[2] – عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق، 96،97.

إجمالي للقوى مُواتٍ لها ولحلفائِها وبالتصدِي لكل مُحاولة دولة مُعادِية راغبة في التوصل لهيمنَة جهوية أو إقليمية.[1]

المطلب الثاني: روسيا و معادَلة الأمن والتنمِية.

لقد كانَ أحد أهم المطالِب الأساسِيَة والأكثر إلحاحًا لِروسيَا التِّي ترى نفسَها أنَّها ذات خصوصِيَة لا شرقية ولا غربِية، بل أوراسِيَة. بعد انهيارها كقُطب مُنافِس للولايات المتحدة الأمريكية. ضرورَة أن تعود مِن جديد وتلملِمَ نفسَها. فعَكسَ الإصلاحيون الجدد في روسيَا الذِّين يرونَ فِي المُجتَمع الغربي مثلاً أعلى لِمُستَقبَل روسيَا يرفُضونَ فِكرَة التزامها بقيَّم تُميزُها كالمصالِح الجيوبوليتيكية والشعب والتاريخ والدين وغيرِها، مع ضرورَة الأخذ بِمفاهيم المنفعة الاقتصادية والسوق الحر وقيمة الفرد على الجماعة تُحوِّل الشعب الروسي إلى مُجتَمَع جديد لم يسبِق له الوجود، ترى المُعارضة الروسِيَة مِن الشيوعيون وأنصار الأرثودوكسية وشخصيات ما قبل البروستورويكا الرافضين للإملاءات الغربية عموما والأمريكية خصوصًا، ضَرورَة مُحاولة بعث الأمة الروسية من جديد وشحذِ هِمَمِها.[2] ففي الوقت الذِّي انتصرَت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وشرعَت فِي تبني إستراتيجية كونِيَة على وِفقِ أحادِية قطبية، فرضَت خسَارة عظمَة قوَّة الإتحاد السوفياتي ونفوذِه على المسرح العالمي، حقيقة كيفَ يجِبُ أن تجِدَ روسيَا لِنفسِها دورًا جديدًا.[3] فبانتصار الولايات المتحدة الأمريكية على الإتحاد السوفياتي و الدُخول في حقبةٍ جديدَة، جعل روسيا الاتحادية تائهَة ما بينَ وضعين، ما بين وضعُها الدولي المسلوب و مَشاكِلها الداخلية لاسِيَما الاقتصادية والأمنية فضلاً عن تبِعَة الجمهوريات المُتناثرَة والتِّي أثقلت كلها كاهِل روسيا ومثلت مواطِن ضعفٍ لديها. كانَ أول خطوةٍ لروسيا مع رئاسة "**بوريس**

---

[1] – برتران بادي ودومينيك فيدال، جبابرة الأمس والغد، تر: نصير مروة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، 36.

[2] – محمد أحمد عقلة المومني، السيطرة على العالم، (بيروت، عالم الكتب الحديث، 129. 132.

[3] – السامرائي، روسيا الاتحادية، مرجع سابق، 32،33.

يلتسن" (**Boris yeltsin**) مُحاولة منع عدم الانهيار مُجددًا والانكفاء على الذات. فكان التفات حكومة "**يلتسين**" إلى الاهتمام بأحد القطاعات المهمة في الاقتصاد وهو قطاع الطاقة الذِّي يحتَل حيزًا فاعِلاً في الاقتصاد الروسي إذْ يُشكِل لِوحدِه 15% من صادِرات البلد، والذِّي تراجَع إنتاج النفط فيه. لذلِك كانت الرغبَة فِي توجيهه بعد اقتصاره على الاستهلاك المحلي لسَّد الحاجة فقط إلى التصدير إلى المُحيط القريب والدُول الفقيرة ذلِك لتعزيز ثقتها فِي الداخل على اعتبار أنَّ الداخل انعكاس للخارج .

إلاَّ أنَّهُ بنهاية العام 1999، ورغمَ أن روسيا اليلتسينية ظلت تتخبط في أنواع الفساد وتدهور الوضع الاجتماعي وسطوَة العسكر، بطريقة غير مُتوقعَة قدم "**يلتسن**" بِمُناسبة رأس السنة الميلادية 2000 استقالتهُ مُقدِمًا مقاليد الحكم " **لفلاديمير بوتين**" (**Vladimir potin**) الذِّي انطلقت معهُ روسيا ومنذ الأيام الأولى وفق إستراتيجيتِه الشاملة للبحث عن دورها الدولي باستعادة مكانتِها وبأن تتحول من مرحلة الدول الخاسرة إلى دولةٍ تسعى لاستعادة وضعِها السابق فِي قمَّة الهرم الدولي. وقد بدى ذلِك واضحًا في شواهِد عديدة كالاقتصاد الروسي المُتدنِي الذِي ارتفع من دونَ أية احتياطات تُذكر العام 1998 إلى 500 مليار دولار العام 2008.[1] فعلى إثر الصدمَات السياسية والاقتصادية والأمنية التِّي عاشها المجتمع الروسي فِي ظل زعامَة الرئيس المنحاز للتيار الراغِب في ارتباط روسيا بالغرب الرئيس "**يلتسن**"، وإدراك الروس أنَّ الغرب غير راغِب في قبُول اندماج روسيا في المؤسسات الغربية مع الرغبة في إبقائها ضعيفة تابعة للغرب، كانت الصَّحوة القومية داخل روسيا. حيثُ أجمَعت عديد الأحزاب السياسية والكتل والشخصيات في البلاد على ضرورة العمل على نهضة روسيا، ورفض الظهور بمظهر التَابِع للسياسة الأمريكية، ذلك للهَيبة ومَكانة روسيا الاتحادية على صعيد العالم. وقد تعزز هذا حال وصول الرئيس "**بوتين**" وحزب روسيا المُوحدَة لإدارة السلطة السياسية في البلاد بالإضافة

---

[1] – الهرمزي، تحليل هانز مورغانتو، مرجع سابق، 173، 174.

إلى ما شهدَتهُ روسيَا من تنمية وارتفاع مستوى الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي ساهم في إعادة هيكلة البنية التحتية فضلاً عن التطور النوعي للمؤسسة العسكرية وازدهار سوق السلاح الروسية ذات الأرباح المرتفعة، بالإضافة إلى حجم المبادلات التجارية الإقليمية منها و الدولية لروسيا.[1]

يتصدرُ أمن روسيا دومًا سُلم أولوياتِها، إذْ حجمُ الجنرالات الروس الموجودون في مجلس الدُوما هم بعدد كافي فيهم الجنرال ماكاشوف* منهم يُساوي العشرَة. والذِّين يُمارسُون الضغط المُتواصِل على الرئيس "**بوتين**" والحكومَة لتطوير الجانب العسكري لروسيا مِن أجل مرحلة جديدَة مِن سباق التسلح وإن كانَ على حساب التنمية الاقتصادية لأهمية أمن روسيا وضرورة حصولِها على التطور والدقة في أسلحتِها.[2] فروسيا بعد الاتحاد السوفياتي بعد أن كانت مُثقلة فِي مشاكِلها الاقتصادية والداخلية التِّي عانتها مِنَ السياسات الاقتصادية لهُ والتِّي عاشت تحت وطأة سياسات التسلح باهظة الثمَن أيضًا.[3] تحولت فيما بعد اقتصادها من الاقتصاد المخطط القائم على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج إلى الاقتصاد الرأسمالي والسوق الحر.[4] وباعتبارها ثاني قوة نووية ولها العضوية الأساسِيَة في مجلس الأمن مع أحقية استخدام حق الفيتو، تعتبر ولا تزال تحتَل مكانَةً دولية هامَّة.[5] فمع بِداية عهد "**بوتين**"، وبعد عهدي الانهيار والتخبُط مع "**غورباتشوف**" و"**يلتسين**"، استطاع "**بوتين**" ولاهتمامه الكبير بالمُؤسسة العسكرية أن يُعيدَ بِناءها وبِشكل

---

[1] – السامرائي، روسيا الإتحادية الصاعدة، مرجع سابقن 65،66.

* العقيد ألبرت ميخائيلوفيتش ماكاشوف، ضابط وسياسي روسي.

[2] – محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آتى، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007)، 329.

[3] – عودة، الحرب والعلاقات الدولية، مرجع سابق، 857.

[4] – علي الدين وآخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد . مصر بعد الثورة .، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013)، 14.

[5] – محمود مجدي، سعيد عبد الفتاح، قواعد القوة في الفكر السياسي المعاصر، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، 701.

غير مسبوق. حيثُ وفِي غضون شهر من توليتِه الرئاسة وقع فِي شهر أفريل 2000 على الوثيقة الخاصة بالعقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية والتِّي أشركت فيها مجموعة المُتخصصين مِن وزارات الخارجية والاقتصاد والإنتاج الحربي وأكاديمية العلوم ومُمثلين عن الحكومَة ومجلس الدِفاع الوطني، ذلِك لِهدَف مُواكبة التَّطورات التِّي لحِقت بالسياسَة الدولية خِلال حقبَة التسعينيات فما ميَّزَ الوثيقة هوَ واقِعيتُها في تقييم الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية وتحدِيد حجم ومَهام القوات المُسلحة والأساليب العمَليات القتالية داخِل البِلاد وخارِجها. معَ تأكيدِها على منع الحروب والنزاعات المُسَلحة وصيانة الأمن القومِي. وعلى ضوءِ ذلِك، تَّم البدء فِي إجراءات المُناورات والصناعات العسكرية التِّي كانت مُتوقِفَة مع البدء بسياسَة تحديث المُعِدات في عمَلية تمتد بين عامين 2006 2015 بقيمَة تبلغُ حوالي 200 مليار دولار وحُدِدَت ميزانيات ضخمَة للإنفاق العسكري." **فبوتين**"، قد أولى اهتِماماً بالغاً لتطوير المؤسسَة العسكرية وكل ما يتعلق بِها من أهمِية التدريب والتخلص من مشاكل الجيش كمُشكلة تأخير دفع المُستحقات المالية مَع رفع الرواتِب ففِي 2007، أصدر قراره بإصلاح نظام دفع الرواتب العسكريين وزيادَتِها بشكل ملمُوس. وبِخصوص التسليح، اعتبَرَ "**بوتين**" أنَّ شراء للتقنيات والمُعِدات العسكريَة لا يُمكِن أن يكون بديلاً للإنتاج الروسِي لمُختلف أنواع الأسلحَة، بل هو فقط لاستخدام الحصول على تكنولوجيات ومعارِف، ما زادَ تنافُسِية روسيا فِي السُوق العالمي للسلاح بعد تصديرها له.[1]

و تُدرِكُ روسيا جيدًا أنَّ لأمن وضعِها الداخِلي شأنٌ بالثورات العربية التِّي تُثبتُ يد الغربِ فيها المُحتمِل على الاستعداد على القيام بتحضيرات من أجل تطبيق سيناريوهات مماثلة في السياق الروسي، خاصةً ما وأنَّه كانت ثورات في العديد من الجمهوريات التِّي كانت سوفياتية سابقًا. "**فبوتين**" أدرَك جيدًا وضعه الداخلي وأدرك أيضًا أنَّ الغرب دائمًا ما

[1] – أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء دولة روسيا في عهد بوتين .، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، 305 . 308.

يتهددهُ، ودليل ذِلك قراءتُه لواقعة توسُع حلف شمال أطلسي نحو الشرق الأوروبي وصولا إلى تخوم روسيا مع الإعلان عن برامِج لِضم أوكرانيا وجيورجيا.[1] ومع تأكيد روسيا من جديد مكانتَها كقوَّة لا غنًى عنها، سواءً إقليميا أو دوليا تُعادِل أو تتفوق حتَّى على الولايات المتحدة الأمريكية، مُوسكو وحسبَ تعليق المعلقين الرُوس عليها في جهودِها في ما يحدُث في سوريا، يرونَ أنها قد حققت إنجازات ملموسة ـ من وجهة نظر موسكو طبعا ـ حيثُ استعادت السيطرة على أجزاءٍ كبيرةٍ فيها واستطاعت دحر عمليات عديدة لقوات داعش والمعارضة المُؤيِدَة للغرب، فرضت بذلِك نفسَها كلاعبٍ لا غنى عنه وعمَقت مِن علاقاتِها مع جميع الفواعِل الإقليمية الرئيسية التِّي مُعظمُها تقليديًا أجزاء مِن المُعسكر الغربي أو على الأقل ليست مؤيدَةً لروسيَا والتِّي استغلت عملية سوريا كمنطقة تدريب فعالة ونطاق مُمتاز لتسويق قدُراتِها العسكرية واختبار أسلِحتِها للزيادَة مِن المبيعات مِنها.[2] فروسيَا ترى في نفسِها مُستقبلا وأنَّها ستكون جاهِزة للعِب على مُختلف رُقعات الشطرنج العالمية، إذْ بِخلاف عضويتِها الدائمة في مجلس الأمن الدولي، هي في نوادِي ذات امتياز كالثمانية الكبار والعشرين الكبار وهي دولة من مجموعة البريكس (البرازيل ، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) التِّي عقدَت أول قمَّة لها في **إيكاترينبورغ** في الأورال في يونيو 2009 فضلا عن انتمائها لمحفل التعاون الاقتصادي آسيا (الباسيفيك) وإلى المؤتمر الإسلامي. فباختصار، هِي تتموضَعُ وفي آنِ واحد كمُؤسسي وضامنِي النظام الدولي القديم وكعنصر في تركيبة القوى الجديدة المُناوِئة لذلك النظام القديم،[3] فروسَيا على اهتمام بِضرورَة امتِلاك أسلحة كونية فتَّاكة ذات التأثير الشديد، بِمَا فيه مِن

---

[1] – بادي، فيدال، جبابرة الأمس والغد، مرجع سابق، 103.

[2] – ديمتري ديما أدامسكي، حملة موسكو في سوريا . دروس روسية في فن الإستراتيجية .، (سوريا، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، 2018)، 14،15.

[3] – بادي، فيدال، جبابرة الأمس والغد، مرجع سابق، 130.

الأهميَة لامتلاك أسلحَة النووية وأسطول بحري مُزوَد بأحدَث الأسلِحَة، إلى جانِب قوَّة الطيران الجوية والقوَّات البحريةِ التِّي لابُدَّ وأن يُرافِقُها التدريب العسكري المُستَمِر.[1]

فوزارَة التنمية الاقتصادية فِي روسيَا الاتحادية فِي مارس 2007، تنبأت أنَّ هذه الدولة ستَبلغُ معايير رخاء البُلدان المُتطورَة و ستعود بِحلول العام 2020 إلى وضع الدولة القيادِيَة في الاقتصاد العالمي. فهِيَ على ثقة أنَّ الاستخدام الصائب لثرواتِها الطبيعية ولإمكانِياتِها العِلميَة، وإتِباعها النهج الاستراتيجي بدأب واستئصال العوائِق التِّي قد تُعرقِلهَا للمُضِيِ قُدُمًا، من شأنِهِ بلا شك أن يجعل مِن روسيا أحد المراكِز القيادِيَة في عالم مُتعَدِدَ الأقطاب.[2] حيثُ تبدُو روسيا ومُنذ إصدار وثيقة إستراتيجيتها التِّي وافَق عليها "**بوتين**" العام 2000 تحت (مفهوم السياسة الخارجية للإتحاد الروسي) أنَّها ستسعى لتأسيس نظام متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية الذِي يعكسُ بصورة واقعية التنوع الذِي يمُس العالم الحديث ذو المصالح المتعدِدَة والمختلفة.[3]

المبحث الثاني: القوى الصاعِدة الجديدة ومُعضِلة الأمن والتنمِية.

لا يُعدُ سباقُ التسلحِ حِكرًا يُثيرُ الدهشَة فقط للدوليتين اللتَّانِ خاضتا الحربَ البارِدَة، بل هُوَ أيضًا مُنافَسةٌ بينَ الدُّول التِّي تعمَل على تعزيزِ مكانتها العسكرية وبإستمرار كالصين والهند والبرازيل. ففِي الوقت الذِّي تُحققُ فِه هذِه الدُّول الثلاث نجاحات فِي تجارُبِها الاقتصادية يبدُو إنَّها تسعى نحو تكريس تفوق عسكري وتطوير سُبُل تعزيز دورها الإستراتيجي الإقليمي والعالمي. إذْ ما يبدُو أنَّ ميدان صراع القِّوى الكبرى في العالم

[1] – عقلة المومني، السيطرة على العالم، مرجع سابق، 129. 132.

[2] – يفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا، تر: عبد الله حسن، (دمشق: دار الفكر، 2010)، 113.

[3] – حميد الراوي، عالم مابعد القطبية الأحادية ـ دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي ـ، (المكتب العربي للمعارف، 2015)، 215.

قد تحوَّل للميدان الاقتصادي رغبةً فِي إعادَة توزيع مواقِع الدُّول فِي البناء الاقتصادي الدُولي، إلاَّ أنَّ لِذلك البعد الاقتصادي منطِقٌ آخر هو المنطِق الإستراتيجي والعسكري الذِي يُؤسِسُ لترتبُط العلاقة بين الأمن والتنمية لدى تلك القوى المُؤثِرَة. حيثُ وتحتَ الستار الاقتصادي تبدُو طمُوحات أخرى عسكرية مُتزايدَة تبعثُ بِرسائل للعالم، وخاصةً لدَّى الصَّين وأنَّ الساحَة لم تعد أمريكية وفقط.

المطلب الأول: الصعود الصيني الناعِم ومُتطلبات الإنفاق العسكري.

تقعُ جمهورِيَة الصين الشعبية فِي شرقِ قارة آسيا. تشتَرِكُ فِي حدُودِها مع أربعة عشرة دولة (14) هِيَ: أفغانستان، بوتان، ميانمار، الهند، كازاخستان، قرغيزستان، لاوس، منغوليا، النيبال، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، طاجيكستان ، فيتنام وهِيَ مِن كُبريَات الدُول في آسيا مِساحةً إذ تقدرُ هذِه الأخيرَة ب 9.600 مليون متر مُربع، أي 1 / 15 مِن إجمالي مِساحة الكرة الأرضية ورُبع إجمَالي من مِساحة آسيا. فهِي الدولة الرابِعة عالمِيًا مِن حيث المساحة بعدَ روسيَا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وتُعَدُ الدولة الأولى عالميا مِن حيثُ حجمِ السُكان إذ يفُوق عدَد سُكانِها 1.3 مليار نسَمَة. لغاتُها الرسمِيَة هِي لغة الهان و الماندارِن، وأكبر مُدُنِها هي مدينة شنغهاي وعملتُها الرسمية هي اليوان.[1] ويُعتبرُ الحِزب الشيوعي الصيني المُتأسِس العام 1921، الحزب الحاكم في البلاد مُنذ تأسيسِهِ لجمهورِيَة الصين الشعبِيَة العام 1949. [2]

فبعدَ أن كان لمَا وقع للصين للعام 1989، مِن آثار واضحة من تدني قيمَة الدور الإستراتيجي الذّي تلعبُه بكين بإستوفائِها التام لمعايير القوَّة المعروفَة آنذاك من المساحة الشاسِعة ومتغير الزمان على افتراض أن الصين أعرق من التاريخ ذاتِه وثقافتِها، وضعُف نفوذها الدولي والتّي لم يبق لها سِوى ورقة رابحة واحدَة وهي مقعدُها الدائم في مجلس

[1] – حسن حسين، الصين واليابان، مرجع سابق، 52.

[2] – نفس المرجع، 59.

الأمن.[1] أصبحت الصين التِّي كانت حتَّى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين مُجرد أكبر اقتصادي زراعي مُكتفٍ ذاتياً العام 2005 سادِس أكبر اقتصاد في العالم بِناتج محلي إجمالي قُدِر ب 1.2 تريليون دولار أمريكي. ففي المدة من العام 2004 إلى 2010، استطاعت الصين تجاوز عديد الدُول فِي اقتصادِياتها كاقتصاد فرنسا وبريطانيا وألمانيا، لتحل العام 2006 رابع قوَّة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا. وتحُل محل اليابان كثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية العام 2010. فهي اليوم أكبر دولة مُصدِرة وثاني أكبر مُستورِدَة في العالم. وهي من الدُول المُحققة للفائض التجاري والاحتياط النقدي الذِّي نمَا من 167 مليون دولار العام 1978 إلى أكثر مِن 2 تريليون دولار نهاية 2009. ذلك لعلمِها أنَّ هدف تأمين عناصِر عملية التنمية في الداخِل واستمرارها مِن شأنِه أن يُؤمِن استقرارها في الداخِل ودورها على الصعيد العالمي فِي الخارج.[2] فالصين في أقصى شرق العالم وكمَا تُسجِل قفزات نوعية فِي أدائها الاقتصادِي الذِّي يتنبأ لهُ كثيرٌ مِن المُهتمِين بالشأن الاقتصادِي أنَّهُ سيتكافأ مع مثيلِه الأمريكي فِي حدود 2025، فهي تُطور مِن أدائها العسكري حيثُ تنشُط بقوَّة مُتحديةً الولايات المتحدة الأمريكية فِي عديد المحاور كغزو الفضاء الناشِطة فيه بقوَّة.[3] فالصين سائِرة على خُطى موسكو حيثُ تُعلِنُ وبصراحة عن ترسانتِها النووية وضرورَة توسُعِها، فهِيَ تخشى مثلها مثل روسيا أيضًا الولايات المتحدة الأمريكية وما تتبناهُ اتجاههما بِهدف تحييد ترسانتي أسلِحتِهما النووية وقوتهمَا العسكرية بصفة عامة. فمَا تسَلح الصين رغمَ ما أنَّهُ يزيدُ مِنْ وتيرَة الأزمة الأمنية فِي شرقِ آسيا وتخوُف الدُول فِي الإقليم للتعرُض للخطر منها ما هوَ إلاَّ نتيجَةً للتخوُف منَ الولايات المتحدة الأمريكية. إذْ

---

[1] – العابدي وآخرون، المعنى والقوة، مرجع سابق، 178.

[2] – عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الكبرى تجاه المنطقة العربية . اليابان والصين والهند .، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، 168.

[3] – خالد المصري، مناف محمد بلوش، "دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بُنية النظام الدولي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية العدد3 (2016): 451.

يُلاحَظُ على الصِّينِ دومًا أنَّها تسعى لإرسال الإشارات التحذيرية بِرفع ترسانتِها العسكرية وتطويرِها حِفاظًا على التوازُن الإستراتيجي في نظام عالمي مُتعدِد الأقطاب.[1] وقد تمكنَت منذ تسعينيات القرن الماضي ومِن خلال الإصلاحات التّي قامت بها مِن ترشيد مُشترياتها العسكريَة وتشجيع الابتكار لدى شركَات قطاع الدِفاع فيها، مِن تحديث الصناعات العسكريَة لها وتطوير إنتاج نُظم أسلِحَة مُتقدِمَة كمنظومَات الصواريخ والطائرات والسُفن الحربية التّي باتت تقتَربُ وتُنافِس فِي أدائها مِنَ النُظم التسلحيَة الغربية، فقد وردَ فِي الكتابِ الأبيض للدِفاع كتابٍ عسكري يصدُر عن جيش التحرير الشعبي الصينِي عن اتجاهات الإنفاق العسكري الصينِي أنّ مابين عام (1990 و 2005) نمَت ميزانية الدِفاع للصين بِمُعدَل 9.6% إذ أعلنت الصين فِي مارس 2007 عن الزيادَة فِي ميزانِية الدِفاع بِنسبَة 17.8عن ميزانية العام 2006 لتصِل حوالي 45 مليار دولار أمريكي. ما يدفَعُ بالقول بزيَادَة الميزانية العسكرية وحَسبَ تقديرات الصين وصندوق النقد الدولي لِبَيانات الميزانِيَة الصينِيَة تُشير إلى أنَّ المُتوسِط السنَوي لميزانِيَة الدِفاع من العام 1996 إلى العام 2006، قد نَمَت بحوالي 11.8%.[2]

فمُبادَرَة الحزام والطريق فِي سعيِها لتعزيز النُفوذ الصِّيني حول العالم يُدرِكُ الرئيس "**شي جين بينج**" أنَّ هذِهِ المُبادَرَة وسيلة مُناسِبة لِمُواصلة النُمُو الصيني وتعزيز نُفوذ بكين دوليا بِمَا يتطلبُهُ مِن زيَادَة الوجود العسكري لعسكرَة الدور الصيني إلى جانِب الاقتصادِي والمُزاوَجة بينهما. "**فشي**" عازمٌ على تأكيد مكانَة الصين فِي النظام الدولي كقوَّة عظمَى مُؤكِدًا قُدرتَها على تولي الزعامَة فِي قارَة آسيا فهذا العصر هو العصر الصِّيني و لا أحد سيقفُ فِي وجه الصِّين.[3] والصِّين من جهتها لا تستثني أن تتقدم على الصعيد العسكري

---

[1] – الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، 330.

[2] – حسن حسين، الصين واليابان، مرجع سابق، 88،89.

[3] – جيفري باين، " تحول إستراتيجي: اتجاه بكين لتعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط"، مجلة اتجاهات الأحداث العدد 27(2018): 47.

حيثُ أعلنت العام 2012 عن برنامَج دِفاع ما قيمتُهُ 76 مليار دولار كمبلغ يعتبِرُ الأمريكيون أنَّ قيمتَهُ الحقيقية هي 150 مليار تقريبًا. كمَا أنَّ وفي مجال الدفاع الجوي الدِفاع الجوي الصِّيني هو أحد أكثف الدفاعات في العالم، أمَّا فِي مجال البحرية فالبحرية الصِّينية هي ثاني أهم بحرية بعد نظيرتِها الأمريكية كمَا أنَّ الفضاء العسكري هَو أكثر مجالات التقدم العسكري الصَّيني. إذْ فِي الكتاب الأبيض للصِّين المنشور في 16 أفريل 2013 يبدُو تفكير بكين الإستراتيجي تفكير غنِّي و دينامي، حيثُ بدى أنَّ الاستراتيجيين العسكريين والمدنيين الصِّينيين يتفحصُون خيارات وطرقًا جديدة ومختصرَة أو طرُق التفاف حتَّى، تُعيد بِها الصِّين استنطاق أنمَاط تُجسِد حقًا جبروت التسلح الصيني في القرن الحادي والعشرين.[1] فرغمَ توسُع علاقات الصين مع الخارِج والانتشار الإعلامِي وإقامَة الألعاب الأولمبية الناجِحَة التِّي يحضرُها عديد رؤسَاء الدُول، وسياسَة الصِّين الخارجية التِّي تقومُ على إحلال السَّلام وضمَان استمراره إقليميًا ودُوليا، ورَغمَ أنّها تبدُو كبلاد مُنظمَة مُتقدِمَة تُعززُ الوعي فِي العالم، فهِي تبدُو فِي الوقتِ ذاتِه تحدِي أكبر فِي وجه القوَّة التِّي لا نظير لها وهي الولايات المتحدة الأمريكية، فعبر توسُعِها الاقتصادي يبدُو أنَّ الصِّين قد زادَت وبِشكل ملحُوظ تأثيرِها الدُولي وبُروزها كدولة فاعِلة.[2] كمّا أنَّ ورغمَ أنَّ مِحور الفكر الإستراتيجي العسكري الصِّيني المُستوحى مِن إدراك الصين لبِيئتِها الأمنِية وطبيعَة الحروب الحديثة فِي ظِّل عصر المعلوماتِيَة يقومُ على مَبدأ يُمثِل المذهب العسكري لِجيش التحرير الشعبي الصيني وهوَ استخدام القوَّة فِي الحالَة الطارئَة كحالة الدِفاع عن النفس. إلاَّ أنَّ فِي تاريخ الصِّين الحديث نجِد أنَّ هناك أكثر مِن حالة مَارسَت فيها الصِّين هجُومًا إستباقيا ضدَّ دُول مُعينَة على الرغم مِن تبرير الزُعمَاء الصِّينيين آنذاك أنَّ ذلِك مِن صمِيم العمَل عنِ الصين. كتدخُل الصين في الحرب الكوريَة (1950–

---

[1] – بادي، فيدال، جبابرة الأمس والغد، مرجع سابق، 65.

[2] – كاسترو أسبين، إمبراطورية الإرهاب . السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب .، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، 111.

1953) لِحماية كوريا الشمالية مِن غزو القوات الدولية بقيادَة الولايات المتحدة الأمريكية وتدخُلها في الفييتنام 1979 و صراعاتِها الحدوُدية للعام 1962 مع الهند و العام 1969 مع الإتحاد السوفياتي. فمِن التحديث العسكري الصيني استنتجت الصين دُروسًا حيثُ تحوَلت مِن فِكرَة التدريب على الحرب إلى فِكرَة ضرورَة الانتصار الحتمِي التِّي تُعبِرُ عن مبدأ الدِفاع الفعَّال عن الصين الذِّي ينتهِجُهُ جيشُها حيثُ يُمثِل اتخاذ المُبادَرَة وإفناء العدُو باعتبار أنَّ المُبادَرَة النشِطَة فِي الهجُوم هِيَ التِّي تُحقق مبدأ الدِفاع الفعَّال. ورَغمَ أنَّ هذِه المسألة تبقى فِي تقدِيرات القيادَة السياسية والعسكرية لِدولة الصِّين إلاَّ أنَّ جيش التحرير الشعبي تمَّكن مُؤخرًا مِن بناء خيارات عن هذِهِ المُبادَرة الهجومِية فِي بعض الظروف كالقسر السياسي أو التهديد بالمُناورات العسكرية أو حتَّى الاغتيالات والتخريب ألعمدي والضربات الجوية والصاروخية.[1]

ففي عقيدَة الصِّين العسكريَة، عدَّة مبادِئ إستراتيجية وأسالِيب قتالية جديدَة، كتعريفِها المُوسَع للحُدُود الإستراتيجية ومفاهيم الرد الإستراتيجي وأخذ زِمَام المُبَادَرَة وتوجيه الضربَة الأولى. فعسكريًا ومِن خلال الاهتمام بجانِب التسلح بِمَا فيه السلاح الأكثر تطورًا تِقنِيًا، تسعَى الصِّين لتعزيز مكانتِها الإقليمِيَة وحتَّى العالمية، وتعزيز نُفوذِها العسكري فِي مختلف الأراضي الإستراتيجية التِّي تُطالِبُ بِهَا بكين كبحر الصين الجنوبي.[2] وفي حجم المبيعات العسكرية للمنطقة العربية تحتل الصِّين مراتب أولي في حجم تلك المبيعات. على اعتبارها قوة جذب في السوق العربية.[3] ما جعَل بعض الباحثين الأمريكان يُقرونُ بأنَّ بدل الحديث عن نظام القطبِية أو ثنائي القطبِية لابُدَّ والحديث عن اللاقطبية. فنحنُ اليوم

[1] – حسن حسين، الصين واليابان، مرجع سابق، 85، 86.

[2] – نفس المرجع، 67. 69.

[3] – خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية، مرجع سابق، 182.

نعيشُ فِي عالم بصورةٍ مُتزايِدَة يتجِهُ نحو التعدُدِية القطبية التِّي تُلغِي حِكرَ قِيادتِهِ على قوَّةِ دولية واحِدة أو قُوتين.[1]

فرغمَ علاقات التحالف الوثيقة لدُول شرق آسيا كالكوريتين واليابان وتايوان فإنَّ هذِه الأخيرة ليسوا مُستعدين على الدخول فِي مُواجهة مع الصِّين التِّي ظهرت مِن جديد فِي شرق آسيًا كقوَّة عالمية فرضت حتَّى على الولايات المُتحدة الأمريكية إعادَة تقسيم أدوارِها ومصالِحها و سياساتِها فِي المنطقة فِي القرن الحادي والعشرين وما بعدَهُ.[2]

المطلب الثاني:الهند والبرازيل بين الاقتصاد والعسكرة.

يُشكِل موقِع شبه الجزيرَة الهِندية، ركيزَةً أساسِية لانطلاق الهند نحو العالمية بعد بناءها لرصيد إقليمي. فمَا تمتلِكهُ الهند بِموقِعِها فِي جنوب آسيا بمساحة إجمالية تقدَر ب 3.287.590 كيلومتر مُربع تحتل بِها المرتبة الثانية آسيويًا بعد جمهورية الصِّين الشعبية، والسابعة عالميا. تحُدها باكستان على الغرب و بنغلاديش وميانمار من الشرق و الصِّين الشعبية و النيبال و البوتان من الشمال، وهي ذات شواطئ طويلة على المحيط الهادي تقتربُ بها مِن سيريلانكا وجزر المالديف و أندوسيا.[3]

ففي ظِّل الاستعمار البريطاني للهند، وضعت الأمة الهندية رُؤيتين للمُستقبل لها أولها أن تكون أمةً حُرة، وبتجذُر هذه الرؤية في عقول وقلوب الشعب الهندي تحقق ذلِك. أمَّا ثانيها أن تكونَ الهِند مُتطورةً ومُتقدِمَة باقتصادٍ يُعَدُ من أحد أهم اقتصاديات العالم الضخمَة، رافِعَةً شعار الاعتماد على الذات وتطبيقِ ذلِك على أرض الواقع.[4] وبعدَ أنْ تمَّ

---

[1] – عاطف معتمد وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، 7.

[2] – عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق، 45.

[3] – وليد إبراهيم حذيفة، القوى الصاعدة في ظِّل العولمة . الاقتصاد الهندي أنموذجا .، (مذكرة دكتوراه، جامعة دمشق، 2014، 2015)، 91.

[4] – نفس المرجع، 118.

الإعلان عن الجمهورية الهندية العام 1950 في نيودلهي بعد إنهاء الجمعية التأسيسية عملية وضع الدستور، بعد الاستقلال عن السلطات الإنجليزية العام 1947.[1] عملت حكومات الهند فيما بعد على تحويل تلك الرُؤية إلى واقع عملي، بتوفِير كل الظروف والأرضية اللازِمَة لذلِك.[2] فالهِند فعلت حسناً عندَما أعادت النظر لآليتها الاقتصادية وعمِدت لتحقيق الإصلاح الشامل ذلك لانتشال مئات الملايين من شعبها من قعر الفقر.[3] فبعدَ استقلالها اكتسب الاقتصاد الهندي مِن المسيرة الاقتصادية والتنموية والإصلاحات التِّي أجريت عليه قوَّةً فِي كيفية التعامُل مع الأزمات، كمَا كان لتنوع وتعدُد القطاعات الاقتصادية من الزراعة والصناعة والخدمَات والسياحة دعامَة أساسية لتقويَة الاقتصاد الهندي الذّي يُسجِل مُعدَلات النُمو السريعَة والاستقرار السياسي ووجُود العامِل البشري كفاعِل. فالهند أكثر البُلدان أنَّ كثافَة.فقد فاقَ عدد سُكانِها المليار نسمة حسبَ إحصائيات عام ال 2000 والتِّي يُتوقع أن تصل بحلول عامي 2027 ـ 2030، إلى ملياري نسمة.[4] فمنذ أواخِر التسعينيات من القرن العشرين، حظيت نقاط قوَّة الهند باعتراف مُتزايد، ذلك بفعل تعزيز الهند لمقومات تلك القوَّة كتعزيزها لنظامِها الديمقراطي المُتعدِد الثقافات ولمعدلات نموها الاقتصادي العالية ولقاعدتها التقنية. أين عبرت عن نفسها بأنها قادرةٌ وجاهزة لان تُؤدي دوراً إقليميا ودولياً أيضا فِي تلك المجالات.[5] فالهند بعد عقُودٍ مِن العمل والتَّطور أصبحت على الساحة الدولية دولةً ذات مكانة اقتصادية وعسكرية وواحِدة من القِوى الدولية الصاعِدة. والتِّي تتعددُ مُتغيرات القوَّة لديها فضلاً عن الاقتصادية والعسكرية الأكثرِ بُروزًا مِنَ المسيرَة الاقتصادية والتنموية الناجِحة التِّي شهدتها لتفعيل

---

[1] – رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1999)، 506.

[2] – حذيفة، القوى الصاعدة، مرجع سابق، 119.

[3] – دلول، العرب إلى أين؟، مرجع سابق، 156.

[4] – عبد القادر دندن، الهند القوة الدولية الصاعدة . الأبعاد والتحديات . (ألمانيا: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، د، س، ن)، 20.

[5] – خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية، مرجع سابق، 16.

اقتصادِها وقُدُرات التسليح وامتلاك السلاح النووي، إلى السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية.[1] فباكستان وما تفعَلهُ مِن تصعيد لِجُهودِها لامتلاك القدُرات العسكرية كالنووية مثلاً هوَ تَخوف في جانِبٍ منه مِنْ دولة الهند.[2]

ففي المجال العسكري، تُعتبرُ القوَّة العسكرية للهِند الوسيلة الأولى للدِفاع ضِدَّ المخاطر والتهديدات التِّي قد تواجِهها. إذْ فِي العقيدَة العسكرية الهندية تنطلِقُ الهند مِن إمكانياتِها العسكرية والتكنولوجية فضلاً عن البشرية والعوامِل الجغرافية والسياسية والأيديولوجية من جِهة، ومِن تقديراتِها لإمكانيات الدُول الإقليمية المُجاورَة لها خاصةً الصين وباكستان من جهةٍ أخرى. ومُنذُ استقلالها مباشرَةً وعلى اعتبار أنَّ العقيدة العسكرية للدُّول تتغير وِفقَ الظرُوف والمُستجدَات، فقد زادّت الهند مِن قواتِّها العسكرية لأنَّها تولي الاهتمام الأكبر لضرورَة امتلاك تلك القوَّة التِّي تُمكِنُ المؤسسة العسكرية للهند أن تكونَ قويةً بتسليح وتدريب وذات تقنية وتكنولوجيا تُمكنُها مِن التصدي للمخاطر المُحدِقة سواءً كانت مِن البيئة الإقليمية أو مِن البيئة الدولية. فالهِند مِن حيثُ تِعداد الجيش تحتفِظُ بالمركز الثالث عالميًا بعدَ الصِّين والولايات المتحدة الأمريكية ما تعدادُه 1.32 مليون جندي في الخدمة و 14.2 فِي قوات الاحتفاظ، والذِّي يستخدِمُ مُختلف أنواع الأسلحة التقليدية والحديثة. وبإشراف وزارَة الدِفاع يُمثِل الرئيس الهندي قائِد القوات المُسلحة التِّي تتألف مِن قوات بحرية وجوية وبرية تُدعِمُها قوات شبه عسكرية كحرس السواحل وقيادة القوات الإستراتيجية.

وتُعتبرُ الهند أكبر مُستورِدي الأسلحة مِن أكبر مُوردي العالم كروسيا وفرنسا وإسرائيل، لِذلِك يُسجِل الإنفاق العسكري الهندي فِي السنوات مِن 2006 إلى 2010 زيادَةً ملحوظة، حيثُ وَصَل مُعدَل الزيَادَة مابين العام 2006 إلى 2007، إلى 8.5% وما

---

[1] – دندن، الهند القوة الدولية الصاعدة، مرجع سابق، 14.

[2] – الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، 332،331.

نِسبتُهُ 7.6% مابين هذا الأخير والعام الذِّي يليه، ليُسجِل أعلى ارتفاع ما نسبتُهُ 36% مابين العام 2008 إلى 2010 ما يصِل إلى 141.7 بليون روبية.[1] ففيما يخُصُ القدرَة النووية، تُعتبرُ الهِند قوَّةً نووية بعد أول تجربة لها العام 1974 وثاني تجربة أخرى العام 1998، ولكنَّها حسبَ التقرير التمهيدي فِي أوت للهيئة الاستشارية للأمن القومِي 1999، تُؤكِدُ الهند أنَّها تنتهِج سياسة الحد الأدنى الوثوق بها، بمعنى أنها تنتهِج فِي سياستَها النووية سياسَة الرد الإنتقامي فقط.[2] فالهِند وبعد تجربتها النووية السلمية الأولى في بخران العام 1974 والثانية العام 1998 و باجتماع اللجنة الوزاريَة المعنية بالأمن، راجعت العام 2003 مجموعة مبادئَها النووية الهندية التِّي تتبنى في مُجمَلِها موقِف عدم المُبادَرة بِشن الضربة الأولى. بِمعنى أنَّ استخدام الأسلحة النووية يكونُ فِي حالة الرد فقط على الضربة النووية التِّي كانت ضدَّ الأراضي أو القوات الهندية في أي مكان. والذِّي تتخوَل بهِ وفقط القيادَة السياسية المدنية عبرَ هيئَة القيادَة النووية، مع عدم استخدام السِلاح النووي ضدَّ الدُول غيرِ المالِكة لهُ. كمَا أنَّ خيَارَ الرد النووي يشتمِل على الرد بالسلاح البيولوجي والكيماوي. كمَا تلتزِم الهند وفي مبادئِها بهدف هو تحرير العالم مِن الأسلحة النووية عبر نزع الأسلِحة عالميا بطريقةٍ لا تشمُل على التمييز أو التفرقَة ويُمكِنُ التحقق مِنها. مع ضرورَة إحكامِ السيطرَة المُحكمَة على تصدير المواد والتقنيات ذات العلاقة بالقوَّة النووية[3]

فالهِند وكمَا تبدو قوة اقتصادية فهي قوة عسكرية ذات مصالح متزايدة.[4]

---

[1] – دندن، الهند القوة الدولية الصاعدة، مرجع سابق،25. 27.

[2] – نفس المرجع، 27.

[3] – كريس سميث، محاضرة مُرسلة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، ألقيت يوم 21 ماي 2003.

[4] – حسن حسين، الصين واليابان، مرجع سابق، 63.

ـ ثانيا: البرازيل.

جلبت نهاية الحرب الباردة بعدَ عقودٍ مِنَ الثنائية القطبية مرحلةً جديدَة احتفظت الولايات المتحدة وكما هو معلوم بالسيادة على المجال العسكري، إلاَّ أنَّ فترَة العقد الأول من القرن العشرين شهِدت صعود تعدُدية قطبية اقتصادية يُمثلها الإتحاد الأوروبي وبعض القوى الأخرى كالصِّين والهند التّي أثبتت فعلاً انتقال في القوى من الغرب إلى الشرق.

وبعدَ أن أثبث الاقتصاد البرازيلي صمُودَهُ بشكل أثارَ الإعجاب خلال الأزمة المالية لعامي 2008 و 2009 فضلا عن كاريزما الحكومة البرازيلية برئاسة الرئيس البرازيلي " **لولا داسيلفا"**، استطاعت البرازيل أن تَحظى باهتمام عالمي ووجود على الساحة الدولية لطمُوحها المتواصل في لعبِ دورٍ أكثر رغم أنَّ العديد من المحللين يحللون أن البرازيل غير قادِرة على تحقيق زعامة إقليمية رغمَ أنَّها أكبر وأهم دولة في قارة أمريكا الجنوبية بمساحتها التّي تمثل 47% من إجمالي مساحة القارة و سكانها الذين يُشكِلون مانسبتهُ 35% من سكان القارَة.[1]

وتعدُ جمهورية البرازيل الاتحادية إتحاد مقسم إلى 26 ولاية ومقاطعة اتحادية واحدة[2]، فهي دولةٌ فدِّرالية ذات نظام رئاسي عاصمتُها "**برازيليا**". تتمتعُ بِمساحةٍ قدرُها 8514877 يقترِبُ عدد سُكانها من 200 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2010 بكثافة سكانية لا تتجاوز 24 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. وهِي بهذا أكبر دُول أمريكا الجنوبية سُكانًا وخامِس دُول العالم.[3]

[1] – عاطف معتمد وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)،174، 175.

[2] – باسكال ريغو، البريكس ـ البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ـ، تر: طوني سعادة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، 33.

[3] – معتمد وآخرون، البرازيل، مرجع سابق، 25.

وعلى الرغمِ مِنْ عقبات وتحدِيات الاقتصاد البرازيلي كارتفاع أسعار الخدمات العامة وضعف البُنية الأساسية والعبء الضريبي فضلا عن عدم مُواكبَة التأهيل التعليمي لمَا يُناسبُ المعايير المُثلى للنهضة الاقتصادية... وغيرها، يبدُو الاقتصاد البرازيلي متين يمتلِكُ آفاق مستقبلية. فمن الأمانة القول أنَّ هذا الاقتصاد تنقصُه جوانب لكن باطمئنانٍ أيضًا نقول أنَّه قد مَلك الحاضر وضمِنَ المُستقبل.[1] يبدُو على البرازيل فِي السنوات الأخيرة تسارُع نُمُو اقتصادي، حيثُ وخِلال العقد (2000 ـ 2010) بلغَ مُتوسِط مُعدَل النُمُو السنوي الإجمالِي الناتِج المَّحلي بأنَّهُ قدْ تجاوز 10%. فحسبَ توقعات صندوق النقد الدولي فمِن المُمكِن أن يبلغ إجمَالي الناتِج المحلي للبرازيل العام 2017 ما يُقرب 3268 مليار دولار، لِتُشكل البرازيل وتبقى القوّة الاقتصادية الرئيسِية فِي أمريكا اللاتينية والتِّي تُمثِل باقتصادها 3% مِن الناتِج العالمي.[2] فبعدَ معاناة دولة البرازيل، فِي اقتصادِها مِن ارتفاع ديونِها الخارِجية إلى جانِب ارتفاع أسعار الفائِدَة مُنذ العام 1979، بَدى تحرير الاقتصاد البرازيلي بوتيرَة مُتسارِعَة مُنذ تسعينيات القرن الماضِي. حيثُ بدأ الرئيس "**كولور دي ميلو**" بالتوجُه اللبرالي تابَعهُ بعدَ ذلِك "**فرناندو هنريك**" حيثُ لوحِظ انفتاح اقتصادِي مَع تراجُع تدخُل الدولة في عمَل المؤسسات والاقتصاد عمُومًا.[3] فتحرير الاقتصاد البرازيلي بعدَ عقود من الصعوبات الاقتصادية والمالية تحقق على وتيرة تطور العولمة وسجل معدلات نُمُو مرتفعة مع سيطرَة على بعض المشاكِل كالتضخُم، ليدفَع هذا النُمُو بازدياد التخصص الدولي فِي استغلال ثروات البلاد الطبيعية الزراعية والمنجمية والبحرية وغيرها وتحويلها، ويشهَدُ على ذلِك حيوية الشركات البرازيلية مُتعددَة الجنسيات مع انضمام البلد لمنظمَة التجارة العالمية.[4]

---

[1] – معتمد وآخرون، البرازيل، مرجع سابق، 161.

[2] – ريغو، البريكس، مرجع سابق، 40.

[3] – نفس المرجع، 45

[4] – نفس المرجع، 50.

ونظرًا لمَّا تتمتع به البرازيل من ثِقلٍ ديمغرافي و امتداد جغرافي قاري كبير وثروات طبيعِية إلى جانِب الاستقرار السياسي المترسخ بترسُخ الديمقراطية ومؤسساتِها منذ ثمانينيات القرن الماضي والرؤية والإرادَة السياسية الصلبة المُصمِمَة على تفعيل دورها إقليمياً وعالمِياً، تظهَرُ البرازيل واحِدة مِن القِوى الإقليمِية والدولية الصاعِدَة. حيثُ ورغم المشكلات استطاعت أن تحقق في العقديين الماضيين من أسباب القوة التِّي تدعو بقية الدُول لِدراستها كتجربة والاستفادة مِنها. فالبلد الذي كان يعاني اقتصاده من مشاكل فضلا عن المشكلات الاجتماعية تغير. وأصبح ثامن أكبر اقتصاد في العالم بمُعدلات نُمو يصل متوسطها السنوي لـ 5 % و ناتج محلي إجمالي لم يكن كافيا لسداد الديون الخارجية، يُمثل وحده ثلث الناتج المحلي الإجمالي لقارة أمريكا الجنوبية مع خزينة عامة بحوزتِها سادس أكبر احتياطي في العالم من العملات الأجنبية، ليتحول من بلدٍ طاردٍ لرؤوس الأموال إلى البلد الذِّي يحتل المراتب الأولى في مؤشر الثقة للاستثمار الأجنبي المباشر.[1] وعلى الرغم مِنْ أنَّ البرازيل لا تبدُو على الساحَة الدولية بِنفس درجة جاذبية وتأثير كل من الهند والصين من حيثُ معايير الاقتصاد و الديموغرافيا والجغرافيا السياسية إلاَّ أنَّها تحتل مكانَة مرموقة كقوَّة فاعِلة ومُشارِكة في عالم الجنوب فضلاً عن أنَّها اللاعِب الأساسي فِي عالم أمريكا الجنوبية.[2] وهِي مِن أكثر القوى الصاعِدَة في العالم.[3] فهي إلى جانِبِ الأرجنتين وفنزويلا مِنَ الدُول الثلاث في القارة اللذين يمتلكون إمكانية تطوير و امتلاك أسلحة نووية.[4] كما تُعتبرُ بجيشها صاحبة أكبر جيش في القارة ككل[5] والذِّي يُشارك وبفاعلية في المجالات المدنية كتدعيم البنية بمد شبكات الطرق والجسور وتدشين مؤسسات الرعاية الطبية والمراكز التعليمية، ومُشاركتِه في مهام حفظ السلام.

---

[1] – معتمد وآخرون، البرازيل، مرجع سابق، 79.

[2] – معتمد وآخرون، البرازيل، مرجع سابق، 155.

[3] – نفس المرجع، 59.

[4] –نفس المرجع، 179.

[5] – نفس المرجع، 27.

ونجِد أن البرازيل تتجِهُ لتحويل الصناعات العسكرية إلاَّ صناعات تصديرية حيثُ وصَلت صادِرات السلاح البرازيلي مُستوىً مُتقدِمًا ووصلت إلى أكثر من أربعين دولة في العالم الثالث (البرازيل كانت المصدر الأول لأسلحة العراق فِي حربه مع إيران خلال ثمانينيات القرن العشرين) فمجال الدِفاع الجوي هو أبرز القطاعات التِّي تتفوق فليه البرازيل ليس فقط في الجانِب العسكري بل وحتَّى المدني الذِّي برزت مِنن خِلالِه شركة إمبرير واحدَة من كبريات الطائرات المدنية في العالم. كمَا أن البرازيل ولتحديث صناعاتها العسكرية البحرية أو للتكامُل البيني لتصدير أسلِحة مُشتركَة التصنيع ما تعقِدُ شراكات للتصنيع العسكري مع كل مِن دولتي فرنسا وروسيا.[1]

رغم انتصار المعسكر الغربي على المعسكر الشرقي. الولايات المتحدة الأمريكية لم تُصبِح القوَّة العظمى الوحيدة للعالم دون انتكاسات تعترض طريقَها. وفِي ظِّل التغيرات الحاصِلة فِي ميزان القوَّى العالمي تبدو العديد مِن القوى الكبرى التِّي تحمِل تطلعات مُتزايدة وعالمية، ورغم أنَّها مُرتكزة على الاقتصاد فإنَّ تلك القدرة الاقتصادية قد تدفع لتحسين القدرة العسكرية وهو ما تُفسرُه النفقات العسكرية المتزايدة لتلك القوى ذات الاهتمام الإستراتيجي البارز.

---

[1] – نفس المرجع، 29.

الفصل الثالث: الإنفاق العسكري وميزانِيات الدِفاع.

لمّا كانَ العامِل الأبرز للتأثير فِي عالمنا اليوم لا هو العامِل الاقتصادي ولاهي عوامِلٌ أخرى، بل هو عامِل التكنولوجيا. كانَ للتقدُم التكنولوجِي أن يدخُل جميع مناحي الحياة بِما فيها الجانب العسكري. حيثُ برز أنَّهُ قد غيرَ فيه حقًا. الأمر الذَي فتح النقاش حول ما إذا كانت أفضل القدرات العسكرية دقةً وتطورًا الدفاعية منها والهجومية للحاجَة للإنفاق العسكري، تصنع الأمن دون أن تُخل التنمية، فِي اختلاف ذلِك بين الدُّول غير المتقدمة والمُتقدِمة منها. والتِّي فتحت هذِه الأخيرة فِي مُسايرتها للتقدم التكنولوجي وزيادَة إنفاقها على الصناعات العسكرية بكميات هائِلة كسبيل للأمن إمكانية أنْ يدخِل العالم حالة اللاإستقرار.

المبحث الأول: استثمارات التسلح بين التوطين والاستيراد.

لمّا كانت الفوضى والشَّك وعدمِ اليقين سماتٌ تُميّزُ طبيعَة العلاقة بين الدول، كانت الحاجة للتسلح مِن أجل الدفاع للدولة حاجةٌ ضروريَة لا غنّىً عنها. ورغمَ أنَّ مسألة الإنفاق لابدَّ منها كحالةٍ سائِدَة لدَّى الدُّول، حالة الأمن مسألةٌ غير مُؤكدَةٍ دومًا. فقد تُنفِق الدولة سواءً بالاستيراد أو بالتصنيع دونَ تحسُن فِي حاجة الأمن. حيثُ يبدُو أنَّ الدُّول التِّي نجحَت فِي تصنيعِ احتياجاتها العسكرية سلِمت وتحرَرت مِن تبعِية تأمين تلك الحاجِيات التقليدية منها والمتطورَة، عكس التِّي تتطلع للإنتاج والتصنيع المحلي في القطاع العسكري دونَ وصولِها لذلِك مع إمكانية تفاقُم المشاكِل الاقتصادية لديها وحتَّى الأمنية. ذلِك من عجزِها على تلبية احتياجاتها محليّا مُتحولِةً بذلِك إلى دولةٍ ذات اعتماد على شرِكات تصنيع العسكري للقوى الكبرى، هذِهِ الأخيرَة التِّي قد تُعيدُ حِساباتِها وسياساتِها التِّي لا تُبشِرُ فِي الغالب بالخير جراء اعتِمَادِ الدُّول الأخرى على مُنتجاتِها.

المطلب الأول: الصِناعات العسكرية ومُتطلبات الأمن والتنمِية.

تبدُو العلاقة بين القوَّة الاقتِصادية والإنفاق العسكري علاقَة ترابُط وثيق حيثُ يبدُو أنَّ أحدُهما يُعززُ الآخر، إذْ القوَّة الاقتصادِية هِي قاعِدَة أساسِية لِتمويل الإنفاق العسكري وتحسِين الأنظمَة التسلحِية للوصول إلى أفضل القدُرات العسكرية الدفاعِية والهجومِية كسُور حامِي للاقتِصاد نفسِه من كل التهديدات الداخِلية والخارجِية. والعكسُ صحِيح، فانَّ أي تدهور يُؤثِر على مركز الدولة وعلى مجالِها العسكري، معَ العِلم أنَّ لِزيادَة الإنفاق العسكري أثر على الخدمات الاجتِماعِية رغمَ أنَّ ذلِك يختلف حسب طبيعة الدُول، ففي الدول الإفريقِية وفِي مُعظمِها، وبِسبب النِزاعات والحروب يفوقُ إنفاقُها العسكري إنفاقها على المشاريع التنموية رغم المُساعدات الخارجية، وهنا يظهر أنَّ تِلك الدول تتجِه للإنفاق العسكري على حِساب مشاريع التنمِية. أمّا دولاً أخرى، كالمُحقِقة للرفاهِية. فإنَّ إنفاقها لا يبدو أنَّه يؤثِرُ بالمُستوى الكبير على البني والخدمات التحتية الاجتِماعِية.[1]

فحسبَما تقتضي بِهِ العصور والأحوال فإنَّ دومًا وفِي جميع الدُّول ما يُخصَصُ جزءٌ يكبُر أو يصغُر مِن الدخل الوطني للتسلح.[2] كالحرب التِّي وإن بدت عسكرية لها نتاجٌ اقتصادي، تكمُن في كلفتِّها ومجمُوع النفقات النقدية المُقتطعَة لذلِك.[3] رغمَ أنَّ تكريس نسب عالية من الإنتاج القومي للدولة، للأغراض العسكرية قد يُؤثر على مستوى معيشة الأفراد. بتحوُل القوة العاملة من الإنتاج المدني إلى الإنتاج الحربي، ويخلق مشاكل

---

[1] – علي كاظم هلال، "الإنفاق العسكري وأثره على التنمية البشرية في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 20 (2015): 3، 4.

[2] – غاستون بوتول، ظاهرة الحرب، تر: إيلي نصار، (لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، د،س، ن)، 288.

[3] – نفس المرجع، 236.

اقتصادية. إلاَّ أنَّ العلاقة وثيقةٌ بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية. فالدولة التِّي تسعى لِبناء قوة عسكرية تضمن بها أمنَها، لابُد وأن تعتمِد على قاعِدة اقتصادية صلبة.[1]

وتأخُذ حالة التنافس بين القطاعات المدنية والقطاع العسكري، في الدول المتقدمة صيغة السلاح من أجل الطعام . حيث يُؤدي الإنفاق على القطاع العسكري والصناعة العسكرية وعلى السلاح، في الدول المتقدمة لتنشيط اقتصادها وزيادة الموارد وتنمية صادرات السلاح وخلق فرص عمل بالسلاح والحروب. ما يُؤدي لزيادة قوة هذا القطاع ومن ثمة زيادة نفوذه في النظام السياسي على بقية القطاعات، أمَّا في الدول النامية فيأخذ صيغة السلاح أو الطعام ، ذلك لما يترتب عن المغالاة في الإنفاق العسكري وتوجيه الموارد للقطاع العسكري دون القطاعات الخدمية الأخرى كالتعليم والصحة والسكان.[2]

يظهرُ دور القطاع العسكري في الاقتِصاد، لدى أكبر الدول تصديرًا للسلاح وللمعدات العسكرية وهي الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أوضح "**وليم كليمنت**" وزير الدفاع الأمريكي منذ 1973 أمام الكونغرس أنَّ لمبيعات السِلاح تأثير إيجابي وفوائد على الاقتصاد. إذ يُسهِم القطاع العسكري بدور أساسي في التعويض جزئيا عن الركود في فُروع الاقتصاد المدني. حيث تُعدُ تِجارة السلاح أداة لإنعاش الاقتصاد الرأسمالي كما يبدو أنها تُسهِم في التخفيف من المشاكل كمُشكِلة البطالة. حيث أوضح اقتصاديون من "جامعة ميتشيجان الأمريكية" أنَّ كل مليار دولار يُستثمر في صِناعة السلاح يخلُق 35 ألف فُرصة عمل.[3] فحركة التسلح والصِناعة التسلحية الأمريكية كانت قبل نِهاية الحرب الباردة واستمرت بعدها، والتِّي حوَّلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوَّة مُهيمِنة فِي العالم

---

[1] – علاء أبو عامر، العلاقات الدولية . الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والإستراتيجية .، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004)، 65،66.

[2] – وليد عبد الحي، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، 43.

[3] – مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج . الوجود العربي الأمريكي في الخليج .، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013)، 239،240.

الغربي والعالم ككل حتَّى فِي زمن السلم إذ بلغت عملِية تراكم الأسلحة مُستوى غريب يُلحظ لهُ فِي التاريخ. ما يُفسِرُ سيطرة المُركب الصناعِي العسكري الأمريكي.[1] إلاَّ أنَّه، 287، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة سعد حقي توفيق عمان دار زهران للنشر والتوزيع 2008

وهنا تظهرُ العلاقة بين الأمن والتنمِية، والتِّي تبدُو أنَّها مُتلازِمَة لحدٍ بعيد. فالدُول التِّي لها القُدرَة لتحقيق مُعدَلات نُمُو عالية فِي الغالب تتمتعُ بحالةٍ مِن الاستقرار والأمن. أمَّا الدُول التِّي تُعانِي مِن اختلال أمنِي وعدمِ استقرار فإِنَّ مُعدَلات نمُوها غالباً ما تكونُ دونَ المُستَوى المطلوب ذلك لانخفاض قُدرَتِها على تنفيذ برامِجَها التنمَوية. وهوَ ما يُحيل للحديث عن مُصطلح برَز بعد نهاية الحرب البارِدَة وهو مصطلح عائِد السلام الذِّي يُشيرُ لوجود علاقة بين خِفض الإنفاق العسكري وزيادَة الأداء الاقتصادِي. وهنا برزَت العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمِية، حيثُ يرى البعض أنَّ قدرَة الدولة العسكرية مِن أجل الدِفاع لأجل الحفاظ على الأمن أو تحقيقِه، وكمِن أهمِ قضاياها، هي عملية على علاقة إيجابية تحفيزية للعملية التنمَوية وهوَ الاتجاه المُؤيد لأنَّ للإنفاق العسكري مردُودٌ إيجابِي على التنمِية، لمَّا له مِن الآثار الإيجابية عليها. ويُبرِرُ هؤلاء أنَّ الزيادَة فِي الجانِب العسكري مِن شأنِها أن يتبَعَها نهضةٌ فِي القطاعات الأخرى. ذلِك لأنَّ الإنفاق العسكري يخلق الأمن. فوجودُه يُؤمِن قيام جيش وطني بقدُرات عسكرية عالية، قادِرٌ على مُواجهة التهديدات الداخِلية والخارجية وحِماية أمن الدولة وحِماية اقتِصادِها. كمَا أنَّ زيادَة الإنفاق العسكري عن طريق توسيع الجيش ستُؤدِي لانصهار مُختلف أبناء المجتمع باختلاف أجناسِهم وأعراقِهم، ما سيساهِم فِي رفع التجانُس الاجتماعي الذِّي يُساهِم بِدورِه في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادِي وبالتالي توفِير درَجة مِن الأمن الذِّي يُؤدِي لبلوغ مُستوى مِن التنمِية، فالإنفاق العسكري يُؤدِي لِزيادَة الطلب الفعال ما يُؤدِي لتأثير إيجابِي على

---

[1] – سعد حقي، الإستراتيجية النووية، مرجع سابق، 287.

الاستثمار والاستهلاك والادخار كمُتغيرات اقتصادِية ، ما يُحقِق النُمو الاقتصادي والرفاهِية والاستقرار. فتوظيف الطاقات والموارد البشرية غير المُستغلة وتوفي ر فُرص العمَل لهم في إطار مُجمع عسكري يُفضي لزيادَة الطلب الكلي في المُجتمع، حيثُ يُؤدِي التصنيع العسكري كزِيادَة من الإنفاق العسكري لِزيادَة حجم الصادِرات ما يُؤدِي بدورِهِ لارتفاع مُستوى الأرباح مِن المبيعات العسكرية.

إنَّ للإنفاق العسكري بعض الآثار غير السلبية كتعليم الجنود داخل الوحدات العسكرية بعض المهارات والوسائل التِّي تفيدُهم في حياتِهم المدنية[1]

أمَّا الاتجاه المُؤيد لأنَّ للإنفاق العسكري مردُود سلبي على التنمِية، فنجِدُه يُقدِم مجموعة حجج يرونَها أنّها دليل علة أنَّ للإنفاق العسكري تأثير سلبي على عملية التنمِية. ويقتَّرحون أنَّه لابُد من خفضِه وتحويل مُخصصاتِه للتنمِية. ذلك لأنَّ زيادَة الإنفاق العسكري يؤدِي لِزيَادَة إنفاق الحُكومَة على مُشتَريات الدِفاع مَا يُؤدِي لِعجز فِي الميزانية العامَة أو زيادَة هذا العجز. ذلِك لأنَّ زيادَتُه تؤدِي لِتحويل المَوارد الاقتصادِية المُساهِمَة فِي النُمُو الاقتصادِي أو لخِفضِها. كمَا أنَّ لزيادَة الإنفاق في مجال الأسلحَة المُتطورَة وخاصةً و خاصةً أسلِحَة الدَمار الشامِل أضراراً صِحية وبيئِية، فضلاً عن التكاليف المالية من جراء استِخدام وتجربَة هذِه الأسلحة. حيثُ أنَّ لآثارِها احتمال انتِقالِها إلى الأجيال اللاحِقة فضلاً على أنَّها تُصيبُ مِساحات واسِعَة مِن المناطِق والدُول جراءَ استخدامها ما يُوسِعُ دائِرَة التهديدات والمخاطِر المُوجَهَة ضدَّ الأمن والتنمِية. فانتشار التسلح يُشكِل خطراً على السلامَة العامَة والرفاه، كمَا أنَّهُ يُقلل مِن الثقة الاجتماعية والاقتصادِية ولا يُشجِعُ على الاستثمار والتنمِية الاقتصادِية، ما يُسهِمُ فِي الفقر والتخلف على المُستوى العالمِي ويُحمِل الفقراء أكثَر مِن الطبقات الأخرى عبئاً عسكرِياً فهوّ يزيدُ أضعافاً مُضاعفَةً على

---

[1] – أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، (القاهرة: دار المعارف، 1980)، 169.

الإنفاق في مجالات أخرى قادِرَة على حل مُشكِلات عالمِية.[1] فالتسلُح مُعوِق من مُعوِقات التنمية.[2]

فحتَّى في الدُول ذات التصنيع العسكري، والتِّي تتوافرُ على صناعات عسكرية. تجِدُ المؤسسة العسكرية غالبا نفسَها تحت ضغط ضمان الطلب المُستمِر الكافي على إنتاج هذِه الصناعة العسكرية، ما يجعل الإنفاق العسكري عندَ مُستوياتِه العليا.[3] فعلاقة ميزانيات الدفاع العسكرية بإجمالي الدخل القومي، لهُ دلالة على العبئ الذي يوضع على الاقتصاد نتيجة الدعم العسكري.[4]

المطلب الثاني: تبعِية التسليح ومسألة الأمن.

يبدُو التسلُح والسِباق على حِيازة أنماط جديدة من الأسلِحة بكميات هائلة منها، حسب دُعاة سِباق التسلُح ، أنَّهُ السبيل الأفضل و الأنجع لتحقيق التوازن والردع مع الخُصوم، رغمَ أنَّ ذلِكَ من أكثر الأسباب التِّي قد تُمهِدُ لاندلاع الحروب، كحربي 1939 1914 اللتَّانِ خلفتا من الدمار الاقتِصادي والاجتِماعي الكبير، لما حازتهُ الدول المُتحارِبة من أسلِحة بكميات هائلة ومُدمِرة. ذلِكَ لأنَّ القلق على الأمن ليسَ من التهديداتِ وحدها، وإنَّما من التسلُح وسباق التسلُح نفسُه.[5]

---

[1] – سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء دولة روسيا، مرجع سابق، 134. 138.

[2] – سقني، التنمية الإنسانية المستدامة، مرجع سابق، 138،139.

[3] – سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء دولة روسيا، مرجع سابق، 140.

[4] – روبرت د كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، تر: أحمد ظاهر، (د،ب، ن، مكتب الكتب الأردني، 1989)، 298.

[5] – كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999)، 270.

فالإفراط في جانِب الاهتمام بالتسلُح، من أجلِ التوازن وزيادة القوة، قد يُؤدي بِدورِه لزعزعة الاستقرار وقد يدفعُ الدُول نحو التصادُم.[1] فقد أدَّى تزايُد الإنفاق العسكري بين الدُول لِقيام عنصر التنافس بينها. حيث زاد العدد من قوتين عظميين زمن الحرب الباردة إلى مجموعة من الدُول العظمى النووية حاليا. فرغم أنَّ الإنفاق قد يُجعل العالم أكثر استقراراً، إلاَّ أنَّ ذلِك هو استقرار آني بالحد الأدنى، ذلك لأنَّ تسلح الدُول يُؤدي إلى تسلح بقية الدول الأخرى ذلِك حسب ما يُسمى بعنصُر التوازن العسكري الإستراتيجي خصوصاً مابين الدُول الكبرى. فرغمَ أنَّ تزايُد الإنفاق أدَّى إلى هدُوء عسكري، إلاَّ أنَّه ومن الناحِية السياسية قد أشعل العديد من الحروب السياسية، ما يُؤشِرُ لضرورةِ التوقُف عن هذِه الزيادة لتفادي الحروب وتفادي أعباء الإنفاق العسكري الهائِل.[2] فالاستعداد العسكري كمن أهم المسائِل التِّي تشغل اهتمامات الدول، قد يقود إلى سباق تسلح ذلِك للتنافس بين مجموعة القوى، ما يُمكِنُ أن يؤدي بِدورِه لتعريض العلاقات الدولية إلى حالةٍ مِن الخطورَة ووضعٍ مِن اللاتأكدية. ذلِك لأنَّ الكمِيات الكبيرةِ مِن الأسلحة كماً ونوعاً تزيدُ مِن قُدُرات الدُول وكفاءتِها على الهجوم والردع ما يُساعِدُ على إمكانِية شن ونُشوب الحروب.[3] فدخول الدُول فِي سباق على التسلح فِي الغالب يُؤدِي إلى خلط في فهم نوايا الأطراف، ما يُؤدي للتنازع وإمكانية اندلاع الحروب.[4]

فكُلما كان البلدُ أكثر استِقراراً كان تكوينُ رأس المال أكبر. ففي غيابِ الأمن عادة ما تُواجِه التنمية الاقتصادية مخاطِر عديدةً تُعيقُها، كعدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية مع تباطُؤ عملية الإنتاج، وتعرض المُنتجات الاقتصادية للتخريب وهروب رؤوس الأموال

---

[1] – يونس مُؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى، مرجع سابق، 47.

[2] – هادي زعرور، توازن الرعب. القوى العسكرية العالمية. ، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، 58.

[3] – أحمد، بسيوني، العلاقات الدولية في الدول الغربية، مرجع سابق، 132.

[4] – نفس المرجع، 63.

للخارجِ.[1] فزيادَة الطلب على السلاح فِي الغرب مِنَ الدُول العربية كان لهُ انعكاس إيجابِي على الاقتصاد بنمُوِهِ والقضاء على بعض الظواهِر المُتفشِية كالبطالة معَ إشباع الرغبة الرأسمالية الجامِحَة للهيمنَة، لم تُحقِق للدُول العربية إلاَّ تزايُد مُعدَلات العنف سواءً داخِل حدُود الدولة القُطرية أو بينَ أقطار عربية مُختلفة. وأمثلتُها عديدة كحركات الإسلام السياسي فِي كل مِنْ مصر والجزائر وبلاد المغرب العربي والنزاعات كالنزاع القطري البحريني والنزاع السعودي اليمني والسوداني المصري،[2] ...إلخ فالدُول العربية تتصدَرُ قائِمة أكثر الدول إنفاقاً على الأسلِحة وذلِك حتماً على حِساب التنمية، فِي حينِ مُطالبتِها بالديمقراطية وضرورة تحقيق النمو الاقتصادي[3]

يُشكِل السباق نحو التسلح في جانِبٍ منه عملاً مُضاداً للاقتصاد. كونَهُ يزيدُ مِنَ التكاليف ويُقلص الرفاهية دون توفير لأية تحسُن لحاجَة الأمن.[4] ويظهرُ هذا بِصِفة واضِحة في الدُول العربية، حيث يُشكِل الإنفاق العسكري مصدراً إضافِيا مِن مصادر الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية. ويعُودُ ذلِك لطبيعة الصراع العربي الصهيوني ومُبررات التسليح العربِي لِمُواجهة المد التوسُعي للكيان الصهيوني دِفاعًا عنِ الوجود وضِدَّ مطامِع الدُول الأجنبِية الطامِعة بالمِنطقة العربية ذات الموقع الاستراتيجي والثروات الهامة. فالإنفاق العسكري ضخمٌ لِعديد البُلدان العربية سواءً لاستيرادها الأسلِحة أو لِرغبتِها في تطوير قُدُراتِها العسكرية بِشكلٍ ذاتي.[5] كمَا بدى في زمَن الحرب الباردة، حيثُ

---

[1] – إسماعيل عميرة، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008،2009)، 45.

[2] – الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، 310.

[3] – عدنان محمد الحسين الهياجنة، " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية"، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 2 (2001): 10.

[4] – كينيث آرو، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي . مدخل إلى الجيو اقتصاد . ، ط 2، تر: محمود براهم، (د،ب،ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، 16.

[5] – كامل بدل صالح، التنبؤ بالإختلالات الهيكلية في البُنية الاقتصادية العربية في ظِّل العولمة للمدة 1985 . 2030، (مذكرة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2012)، 120.

شكل سباق التسلُح لكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي عبئاً باهِظا واستنزافا اقتصادِيا حقيقياً. فقد اضعف من قُدرة الولايات المتحدة من منافسة دول في المعسكر الغربي كألمانيا واليابان في مجالات غير عسكرية. كما أضعف الاتحاد السوفياتي الذي أصبح غير قادرٍ أصلا على تخصيص أية موارد للحفاظ على قُدُراتِه. الأمر الذي جعل من تخفيض الإنفاق العسكري أمراً مُلِحاً من أجلِ إنعاش الاقتصاد.[1] فالولايات المتحدة ومُنذ صعودِها قمَّة الهرم الرأسمالي في أعقابِ الحرب العالمية الثانية، وهِي حريصةٌ على اللاإستقرارية في المنطقة العربية عموما والخليج العربي بالخصوص ذلِك لأهداف من بينها إبقاء حالة التفوق لِنفسِها و لإسرائيل. خاصة وأنَّها منطقةٌ محكومَة بالصراعات والثورات الأمنية ما يجعلها سُوق حيوية للأسلحة الأمريكية كون أنَّ تلك اللاإستقرارية تُهئ مُناخ توليد حالات جديدَة مِنَ الانقسامات ذات الأشكال المُتعدِدَة فِي إطار الكيانية أو السياسية أو المذهبية،[2] فقد وجَدَت فِي اللاإستقرارية العربية والخليجية ما يَستجيبُ لسياستِها الهادِفة لعسكرة الخليج مِن خِلال دَفع تلك الأنظمَة القائِمَة على اعتماد سياسة دِفاعية تقومُ على التزود بالأسلحة الحديثة خاصةً منها الأمريكية.[3]. ويأتي ترتيب الدُول المُصدِرَة للسِلاح على الشكل الآتي:

ـ الولايات المتحدة الأمريكية بِحِصة 49.9 العام 1999.

ـ بريطانيا في المرتبة الثانية بنسبة 18.7%.

ـ فرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة 12.4%.

ـ روسيا في المرتبة الرابعة بنسبة 6.6%. [4]

---

[1] – سعد حقي، الإستراتيجية النووية، مرجع سابق، 195،196.

[2] – مراد، السياسة الأمريكية، مرجع سابق، 307.

[3] – نفس المرجع، 308.

[4] – نفس المرجع، 313.

ويبعثُ سباق التسلُح على الشك والخوف وعدم اليقين. حيث جعلت التَّطورات في ميدان تِقنِية الأسلِحة ونُظم التسليح المُنتج من الأسلِحة أكثر فتكاً وتدميراً، ما تسببَ في حدوث فجوة في مُقتنيات الدول للأسلِحة. ما أدَّى لِشعور بعضِها بتراجُع نظم الأمن الخاصة بِها مُقارنةً بِغيرِها.

إلاَّ أنَّ تطور تقنيات السلاح كماً ونوعاً، عادةً ما ينصبُ في مصلحة الجماعات المُرتبِطة بميدان الصِناعات العسكرية. والتّي تسعى دوماً لتطوير صناعاتِها وزيادة ترسانتِها التّي تُكسِبُها النفوذ. الذي يُمكِنُها من التأثير والضغط على وحدات وأجهزة صنع السياسة الخارجية للإبقاء على بعض الصراعات ساخنة ومفتوحة النِهايات، ضمانا لدوران عجلة إنتاجِها. كما أنَّ أحياناً بعض الدُول ولِشُعورِها بالتفوق العسكري قد تُقدِمُ غلى استعراض قُوتِّها والتلويحِ بها ما يُسهِمُ في بعث التهديد وإشاعة أجواء الصِراع.[1] ففي عالمنا اليوم معظم الصراعات والنزاعات المسلحة التّي تدور في دول العالم الثالث تغذيها أسلحة مُستوردَة تدخل إليها من وراء الحدود.[2]

فتصديرُ الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية أداة سياسية للتأثير على سيادة الدُول المُستوردة التّي تلتزمُ بِدعم الأهداف السياسية للمصدر الذِي يلتزم بِدوره بالإمداد قطع الغيار والذخيرة والخدمات التكنولوجية الضرورية لمعظم الأسلحة التي صدرها. وقد أشار الجنرال "**نورمان شوازركوف**" إلى هذا قائلا بخصوص دول الخليج العربي: (إن علينا أن نحافظ على اتصالنا بالقادة السياسيين والعسكريين في المنطقة مع الأخذ بانشغالاتهم الأمنية بضفة جِدية فعند تقديم طلبات مشروعة لشراء الأسلحة لابد وأن نستجيب، لان الهدف مِن وراء ذلك جعل تلك الدول المُشترية للسلاح الأمريكي على استعداد لتقديم ما

---

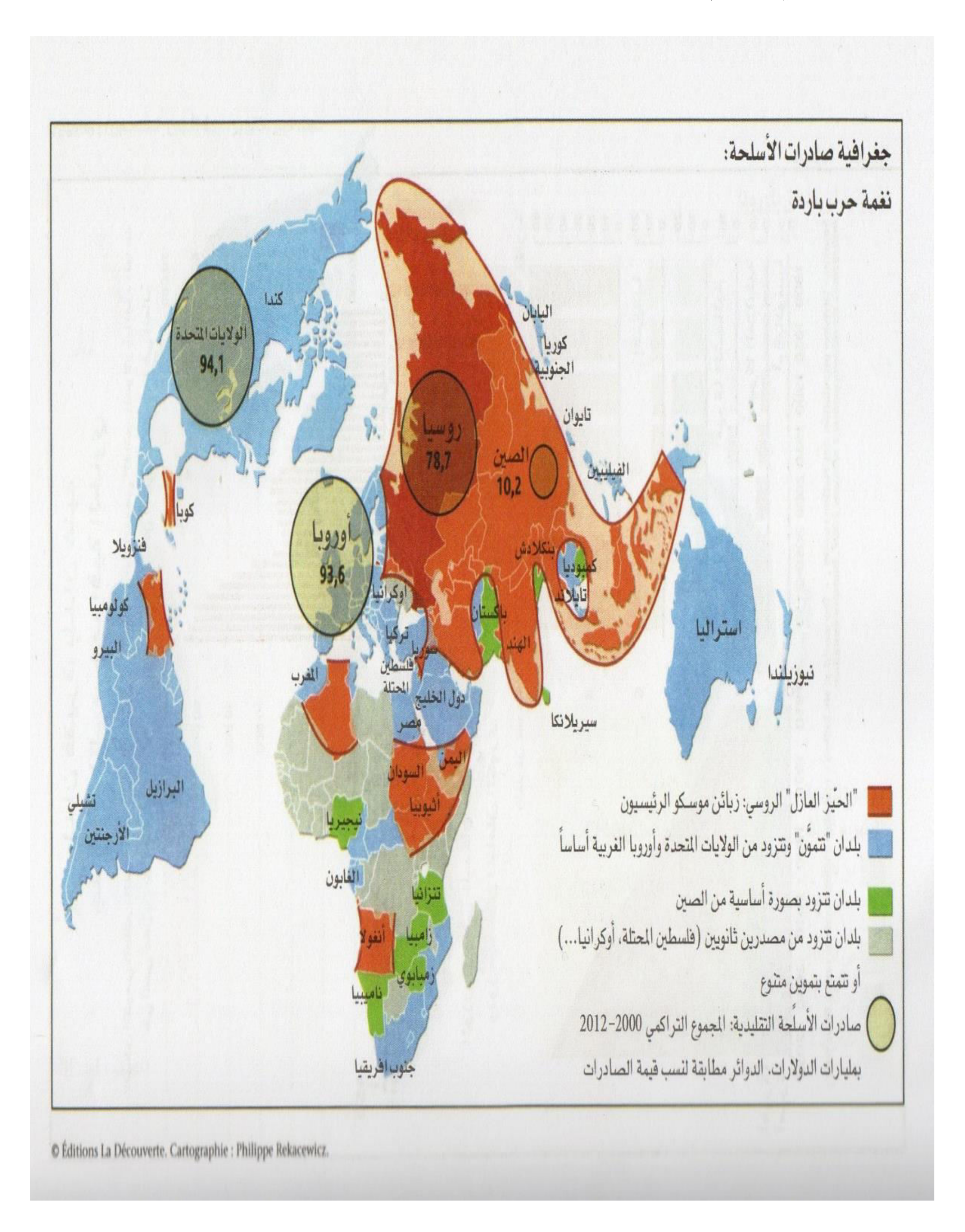
[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإدارة الأزمات، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، 243، 244.

[2] – كرولين يوسف، أحمد سمير الحمداني، تجارة الأسلحة وأثرِها في انتهاكات حقوق الإنسان، (د، ب، ن، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2013)، 9.

هو لازم من التسهيلات، ولتمويل المنشآت العسكرية والمناورات التدريبية المشتركة مُستخدِمة في ذلك المعدات الأمريكية المناسبة) فصادرات السلاح الأمريكي وتجارة السلاح في ظل النظام العالمي الجديد هي من أهم وسائل الولايات المتحدة الامريكية لدعم قوتها وهيمنتها العالمية.[1]

[1] – الشمري، عسكرة الخليج، مرجع سابق، 242، 243.

خريطة رقم 02: جغرافية صادرات الأسلحة.



المصدر: برتران بادي، دومينيك فيدال، أوضاع العالم 2014 جبابرة الأمس والغد، تر: نصير مروة، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 332.

فابن خلدون وفِي مُقدِمَتِه قد سبق وأشار أنَّ الدولة التِّي لا تُنتِج غدائها وكِساءها وسِلاحَها لا تمتلِك القُدرَة الكافِية على حِماية نفسِها واستِقلال قرارِها.[1] فالعالم نظرًا لحجم التصنيع العسكري المتزايد وحجم المليارات لوزارات الدفاع للدول وخاصة الكبرى منها كالصين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وما يجري على الأرض والجو والبحر، يبدوأنَّهُ متجه نحو حروبٍ ونزاعات كارثية تجربُ فيها أسلحة شمولية مختلفة توجه بشبكة من التكنومعلوماتية بالغة الدِقة. ذلك لأجل السيطرة والهيمنة والنفوذ.[2] ما جعل السلم والأمن الدوليين والسلام فِي خطر، حيثُ يخشى العالم دومًا أن يفيق على يومٍ ينزلقُ فيه فِي مسارِب الدَّمار الذِّي سيُذهِبُ حضارَةَ الإنسان التِّي عكِفَ على تشييدِها عبر قرون الماضي مِن الزمَن.[3] رغمَ أنَّهُ مِن الممكِن، أن يكون آمناً ما إن وافقَت دُوله على تحمُل المسؤولية في عدم التسهيل بأي شكل من الأشكال لانتشار الأسلحة ووقوعها في أيادي خاطئة. فالحاجة ملحة للسيطرة على تجارة الأسلحة وخاصة الخفيفة، مع ضرورة اعتبار التجارة غير المشروعة للسلاح جريمة دولية يعاقَبُ مرتكبها ومعاونوه ذلك من أجل عالم أكثر أمناً.[4]

---

[1] – عبد الحميد نبيه، تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، 261.

[2] – السامرائي، روسيا الاتحادية، مرجع سابق، 146، 147.

[3] – الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، 340.

[4] – يوسف، الحمداني، تجارة الأسلحة، مرجع سابق، 11،12.

المبحث الثاني: الإنفاق العسكري زمن الحروب الافتراضية والذكاء الاصطناعي.

لمَّا كانَ دورُ العامِل التكنولوجي مُتزايدًا للاستخدام العسكري كغيرِهِ مِن الجوانِب المدنيِّة، أُثيرَت مسألة توجُه العالم نحو الإنفاق العسكري المرتكِز أكثر على التكنولوجيا المُتطورَة التِّي أثرَت أشدَّ التأثير في القطاع العسكري وكل ما يتعلق بِه. الأمر الذِّي فتَح مُناقشَة أبعاد وقضايا إستراتيجية حيوية كقضية الحرب، لارتباطها بالإنفاق العسكري المُتحوِّل كعصب مُحرِك لها. فالتطورات التقنية والتكنولوجية المُتلاحِقة التِّي شهِدها القِطاع العسكري وبوتيرَة مُتسارعَة لاشَّك أنَّ لها تأثيرًا فِي توجيه دفة حروب الحاضر وبِناء تصورات حول حروب المُستقبل انطلاقا مِن التحولات التِّي يشهدُها الإنفاق العسكري للدول الحائزَة على التكنولوجيات العالية.

المطلب الأول: الثورة فِي الشؤون العسكرية وتحوُّل الإنفاق العسكري.

تعودُ جذور تبَلور مفهوم الثورَة فِي الشؤون العسكرية، إلى الأدبيات الروسيَة منذ عام 1970 و 1980. وبِخاصَةٍ إلى سِلسلة كتابات المارشال " **نيكولاي أوجاركوف**" (Nikolai Vasilyevich Orgark)، الذِّي تنَاول بالتحليل أساسِيات الثورَة العسكريَة التكنولوجية الجديدَة. إلاَّ أنَّ التحليل الأمريكي أيضًا لمَا تناول الثورات العلمية* بِمَزيد مِن النقد والتحليل، ركزَ أيضًا على فِكرَة التكنولوجيا. وبدَأت الدِراسَات تتناول فِكرَة ثورَة التقنية العسكري (Military technical revolutio) (MTR)، وسريعًا مَا بدى للمحللين والمُفكرين الأمريكان ارتباط التكنولوجيا بالبُعد العسكري وبأكثر وضوحًا ومِن ذلِك ظهَر لهم مفهوم الثورَة فِي الشؤون العسكريَة (Revolution in Military Affairs) (RMA)، فمِن قِبل رئيس مكتب التقييم فِي وزارة الدِفاع الأمريكية " **أندريه مارشال**" (Andrew Marshal) شهِدَت

أدبيات البحث فِمَا يخُص الثورَة فِي الشؤون العسكريَة في الولايات المُتحِدَة الأمريكية نقلةً نوعِية. حيثُ بدأت تقتحِم ورسمِيًا أوساط الجيش الأمريكي.[1]

لقد استطاعت الولايات المتحدَة الأمريكية، بالاستفادة من الثورة في الشؤون العسكرية إحداث عديد التحولات الجوهرية في آليات الحروب وعقائدها ونوعيتها ونوعِية التقنية المُستخدَمَة فيها، والتّي جعلت لها مِن المرونَة والانتشار وسرعة الاستجابة والدِّقة فِي التنفيذ ما يُساهِمُ فِي تطوير مؤسستِها العسكرية والتّي يُساهِمُ بِدورِهِ في تحقيق أهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية. فالقاعِدَة العسكرية الصناعية الضخمَة التَي تمتلكها الولايات المتحدَة الأمريكية التابعة للمؤسسة العسكرية، وبفضل التكنولوجيا استطاعت أن تنتج من منظومات التسلح عالية التكنولوجيا، ففي العام 2007، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية إنفاق ما يُقارِب 59.7 مليار دولار لتطوير بحوث السِّلاح وبحوث منظومات الدِفاع الصاروخية الفضاء، الذِّي أصبح أحد أهم مجالات التنافُس ومسرحاً للعمليات العسكرية التّي تسعى أمريكا من خلال مشاريع عسكرتِها للفضاء ونشر الأقمار الصناعية المعنِية بالرصد والتجسس والمُراقبَة، إلى تحقيق سيادَتِها فِي هذا المجال.[2]

والعالم شهِدَ ولا يزال يشهَدُ تطورًا تكنولوجيا عميقا وواسِع النطاق في مُختلف الجوانِب.[3]. فمَا ميَّز النظام الدولي مُن نهاية الحرب البارِدَة فِي أبعادِهِ العسكرية والأمنية، هوَ التوجُه نحوَ حظر الأسلحَة وخاصةً المُتطورَة منها لِعدم إنتشارِها وبخاصة الأسلحة النووية التِّي كانت وظلت المراقبة على هذا النوع من الأسلحة.[4]

---

[1] – أحمد سمير عارف، العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الإستراتيجي الأمريكي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، 63،64 .

[2] – حيدر، سياسة الولايات المتحدة، مرجع سابق، 208، 209.

[3] – أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، ط2، (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008)، 4.

[4] – الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، 321.

فالتحديث المُستمِر فِي أساليب الحرب وفِي مضمُون الإستراتيجيات العسكرية هوَ بِفعل التطورات التكنولوجية الحاصِلة والتِّي طورت بِدورهَا فِي الآونَة الأخيرَة مِنْ الإمكانات والمقدِرات الدِفاعِية للدُول، والتِّي وفرَت لها نظامًا فعالا لإمكانية للتحذير ضدَّ أي هجُوم بِرصدِهِ أو تعقُب اتجاهاتِه وتضليله.[1]

ففي الآونة الأخيرة يُلاحَظُ وبِصفَة واضحَة تغيُرات بارزَة على القوَّات المُسلحة للدُول، حيثُ اتجهت الجيوش نَحو التِّقنية العالية بالاعتماد الكبير على التجهيزات والمُعِدَات والأسلِحَة ذات التكنولوجيا العالية والتِّي بِدورِها قد تُقلِل إلى حدٍ مَا الطلب على رأس المال البشري الذِّي تم الاستغناء عنه ولو بِشكل نِسبي رغمَ أنَّهُ رأس رُمح التقدُم التقني نفسُه وأساسُ العمليات التقنية وعمليات التحديث التِّي أصبَحت شعار هذا الزمَن وفِي كل مكان، كمَا قد تُفيدُ فِي تحديدِ مُستوى التعليم والذكاء لديهِم. ذلِك لأنَّ العصر هو عصرُ التغيُر في الاعتماد المُتزايِد على التكنولوجيا التِّي ملكت كل مجالات الحياة.[2] فالتكنولوجيا أحدثت تغيُراً كبيراً في الكثيرِ مِن العناصِر الخاصة بالجانِب العسكري. فمَّا تَّم اختراعه غير كثيراً مِن الأفكار المُسبقة عن الحرب. وخاصةً في ميدان صناعة السِّلاح حيثُ وبِفعل تأثيرها وصل تطور الأسلحة وقوتِّها التدميرية المُرعِبة إلى ما لم يخطُر ببال الإنسان يوماً فالسلاح النووي مثلاً، وبعد أن كان بسيطاً فِي مراحِلِه الأولى تتكون من قنبلة ذرية تُحمَل إلى هدفِها على طائرة ضخمَة، بفعلِ جودَة التكنولوجيات العسكرية، تَّم استبدال تلك القنبلة الذرية الصغيرة الحجم بالقنبُلة النووية، كمَا تَّم استبدال تلك الطائرات بنُظم إستراتيجية مُتنوعَة وأكثر فاعِليَّة تراوحت منَ القاذفات الإستراتيجية والصواريخ العابِرَة للقارات إلى الغواصات النووية. ونتيجَةً لمَا أحدثتهُ التكنولوجيا مِن تطور فِي الوسائل

---

[1] – لخضر حيرش، دور العامل العسكري في السياسة الخارجية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، (مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، 2016،2017)، 30.

[2] – نبيل محمد دقيل، " الاتجاهات المعاصرة في بُنية الأسرة العسكرية . دراسة مقارنة بين الجيش السوداني والأمريكي"، مجلة دراسات إستراتيجية العدد 32 (2004): 21.

أُطظِرَت العقائِد العسكرية لأن تُعيدَ وتُجدِدَ مفاهيمَها وحِساباتِها بصورَة تتناسَب والتطورات السريعة، لتجنُب تخلف المفاهيم الإستراتيجية عن التطورات التكنولوجية.[1]

فالتكنولوجيا العسكرية وصلت لاختراع أسلِحة جد خطيرة ذات قُدرة تدميرية غير مسبوقة في تاريخ البشرية. وهو السِلاح النووي سلاحُ الرُعب والتدمير. لِدرجة عدم استعماله والذي جعل من الحربِ نوعيةً وغريبة ليست كسابِقتِها. حيثُ ورغمَ وجود الأزمات التّي تُهدِدُ باشتعال الحروب بين الدُول المُتصارِعة على المصالِح، إلاَّ أنَّ ما يمنعُ نشُوب هذِه الحروب هو مبدأ توازُن الرعب الذِي استطاعت كثيرٌ من الدُول المُتطوِرة عسكرِياً تحقيقُه. حيثُ ما من دولةٍ تجرُؤُ على القِيام باعتداء على دولةٍ أخرى، ذلِك للخوفِ من رد الصاعِ صاعين.[2]

فالثورة في الشؤون العسكرية هِي أساس تطوُر الأسلِحة. حيث جعلت هذِه الثورة مِن الأسلِحة التقليدية أكثر دِقةً وتطوراً مثلما أضحت الأسلِحة النووية والصوارِيخ أكثر فعالِية،[3] رغم أنَّ تطور التكنولوجيا العسكرية يدل في جانِبٍ منه أنَّهُ بدل من أن يُوَجَه العقل البشري لِخدمة الإنسان فهو يُوجَهُ لإيجاد الوسائِل الفتاكة به وبحضارتِه.[4]

ورغمَ أنَّ التكنولوجيات المُتطورَة ساهمَت مِن خِلال دِقة إصابَة وتحديد الهدَف، فِي التخفيف مِن الدَمار الواسِع،[5] فإنَّ التقدم التكنولوجي تمخض عن اختراع أسلحة كفيلة بإبادة ملايين البشر وفي لحظات، فضلا عن الضرر المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للحياة والتّي تتحول بعد استخدام تلك الأسلحة غلى أراضي لا يعيش فيها إنسان

---

[1] – خالد المعيني، الحافات الجديدة . التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية .، (سوريا: دار غيوان، 2009)، 96،98.

[2] – زعرور، توازن الرعب، مرجع سابق، 27.

[3] – سعد حقي، الأسلحة النووية، مرجع سابق، 205.

[4] – الصمد، تطور الأحداث الدولية، مرجع سابق، 402.

[5] – موسى علي الفهد، سؤود فؤاد الآلوسي، الإعلام والحرب، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، 13

ولا نبات. كما أنَّ ما وصلت إلية أسلحة الدمار الشامل من تطورٍ رهيب بات عند حصول ادني خطا أو هفوة أو إهمال تهديد للبشرية جمعاء بالفناء.[1]

تشيرُ أسلِحة الدمار الشامِل لتلك الأسلِحة أو الاعتداء أو المواد التِّي تُؤدي إلى القتل الجماعي دون القُدرةِ مِن قِبل مُستخدِمِها أن يستثني أو يُبقي شخصاً من هذا القتل. ويُركز مجلس الأمن الدولي على مُتابعة الحد مِن امتِلاكِها أو قُدرةِ الدُول على تطوير برامِج خاصة بِها مع منع استِخدامِها في الصِراعات والحُروب مع تدبير المخزون من حيث الأسلِحة، كما أنَّ هنالِك مجموعة من المُنظمات الفرعِية التابِعة للأمم المتحدِة مقل المُنظمة الخاصة بالأسلِحة النووِية وأخرى تمنع امتِلاك أو استِخدام أو تطوُر أية أسلِحة كيماوية. فزيادة الوعي الإنساني تُجاه هذِه الأسلِحة لابُد وأن يرفُض التطوير مع تعزيز الشراكة والتعاون الدُوليين.[2] فما يُمكِن ملاحظتُه أنَّ الحرب النووِية لم تقع إلاَّ أنَّ الأسلِحة النووية تُستَخدَم وبِشكلٍ يومِي. وهذا كأسلوب مُبتكر لاستخدام القنبلة النووية دون إطلاقِها فعلِياً،[3] فالأسلِحة النووية سمحت للولايات المتحدة الأمريكية زمن الحر ب الباردة من خوض الحرب بِيدٍ موثوقة خلف ظهرِها.[4] فبعدَ الهراوات والفؤوس والرِمَاح والسُيوف والخناجر وضرورَة التحام الجيُوش إلى الرشاشات والمَدافع بعد اكتشاف البارود وأساطيل الحروب والقلاع وأسوار المُدُن وصولاً إلى الأسلحة التِّي تتميزُ بقُدرتِها على القضاء على كل حياة البشرية في عصرنا هذا مِن المتفجرات النووية والغازات وغيرها.[5]

فالعلماء استطاعوا بِمساعيهم العِلمية مِن غير مُصادَفة وفي الميدان العسكري، إنتاج مُنجزات تكنولوجية حديثة ومُعاصرة وكلها تقريباً مُركزة، لها نتائِج شديدة الضخامة

---

[1] – يوسف، الحمداني، تجارة الأسلحة، مرجع سابق، 120.

[2] – منيب محمد الساكت، أسلحة الدمار الشامل، (عمان: دار زهران: 2009)، 129،130.

[3] – بول براكن، العصر النووي الثاني . الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة .، تر: بسام شيحا وسعيد الحسنية، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، 84،85.

[4] – نفس المرجع، 63.

[5] – بوتول، ظاهرة الحرب، مرجع سابق، 90.

تمُس حتَّى الحياة على وجه الأرض، والتِّي يُمكِنُها القضاء عليها على الفور عديد المرات.[1] فتِلك الأسلِحة المُصنَعة مِن المواد الكيماوية الغازية أو السائلة أو الصلبة مثلاً ذات سهولة الاستخدام وفاعِلية تدمير على الفور، تقتُل الكائنات الحيَّة دون تمييز. وتنقسِم بِحسب قُدرتِها على التأثير إلى: أسلحة مُهلكَة مُدمِرة وقاتلة، أسلحَة مُعجزَة تسبب الشلل فِي قُدرة الإنسان ، أسلحة مُرعِبة.إلاَّ أنَّ جمِيعَها ذات مزايا قِتالِية تتمتَع بِها عنِ الأسلِحة التقليدِية فإمكانِها أن تُغطِي مساحةً كبيرةِ مع قُدرة على اختراق المبانِي والطائرات والسُفن وحتى الدبابات لتلويث الماء والغِذاء، فلها خاصِية الانتشار بِسرعة هائِلة مع تحقيق للهدَف فِي صمتٍ شديد. كمَا أنَّها تنشُرُ الرعب والذعر لدى من لا يعرِفُ التعامُل مع مِثل هذِه الأسلِحة الفتاكة. وتقلِل الفعالِية خاصة فِي صفوفِ الجيوش غير المُدَربة للتعامُل معها والتِّي ترغِمُهم على ارتداء الأقنِعة الواقِية التِّي تعيق فاعِليتهُم القتالِية لدرجةٍ كبيرة.

لا تحتاجُ لإنتاجِها لاستثمارات مادِية كبيرة كإنتاج الأسلحة النووية، كمَا أنّها لا تحتاج للتكنولوجيا المُعقدَة أو للخِبرَة العِلمية الفائِقة. لأنَّها تُصَنَعُ مِن المواد الكيماوية التِّي تكونُ عادةً فِي شكل سائلٍ أو مسحوق أو غاز.[2]

ويعودُ الإنفاق على الأسلحة البيولوجية كنوع آخر، إلى الإنسان البدائي فِي مُستَهل تاريخ البشرية. أين استَخدَمَت القبائِل السلاح البيولوجِي والمواد السامَة المُستخلصة أنَّذاك مِن النباتات وبعض الحيوانات على رؤوس الرِماح والسهام المسمُومة لِقتل حيوانات الصيد أو حتَّى الأعداء من البشر. كطريقة لا تزال حتَّى الآن فِي بعضِ قبائِل الهنود الحمر بأمريكا الجنوبية. وفِي عصورٍ لاحِقة، كان مِن المألوف قذفُ جثث الحيوانات النافِقة وضحايا مرض الطاعون والجُذري مِن أسوار المُدن المحاصَرة وذلِك بواسِطة المنجنيق، ما يؤدي لإصابة الجنود المحاصرين بالمرض مِما يُعجِل استِسلامهم. وخِلال

---

[1] – ساكس، قاموس التنمية، مرجع سابق، 850.

[2] – داود، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، 107.

الحرب العالمية الثانية، شنَّ اليابانيون حرباً بيولوجية ضد الصِّينيون، بإطلاق قنابل البراغيث الحامِلة لمرض الطاعون فوق المُدن الصينية. التَّي لم يعلم العالم عنها شيئاً إلا بعد 25 سنة من انتهاء الحرب وذلك بالعام 1985. وأثناءَ حرب العراق وإيران 1980 1988، استخدَمت القوات المُسلحة العراقية بعض الغازات السامَّة ضِد إيران لاستعادة بعض الأراضي والجزر العراقية التِّي استولت عليها إيران. أمَّا أمريكا، فقد استخدمت فِي حرب الفييتنام 1957 1973، ضد الثوار غازات الهلوسَة والغازات المُسيلة للدمُوع. كمَا استعملت مادة الدايوكسين وهي مادَة شديدَة السُمِية تؤدي للإصابة بمرض السرطان وحتَّى لتشويه الأجنة. كمّا هنالِك فِي الشرق الأوسط، دولة العراق ، وإسرائيل تصنِعان الأسلِحة البيولوجِية ولديهِما مخزون إستراتيجي مِنها. كمَا هنالك كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وكوبا وإيران والصين كدُول لها نصيب مِن تلك الأسلحة.[1]

كمَّا أنَّ اعتماد نُظُم جديدة ومُبتكرَة في عالم السلاح مِنْ قِبل دول الشمَال يُؤدي بِدَوره لاتساع الفجوة بينِها وبينَ دُول الجنُوب والدُول النامية مِن الناحية العسكرية والأمنية.[2] فالانترنت كمظهرٌ بارز لثورة المعلومات و الاتصالات والتِّي تُساهم في توفير كم هائِل مِن المعلومَات.[3]. أتاحت الحرَكة والتحرُك في فضاءٍ افتراضي دون حركةٍ فيزيائية ، فجوهرُها هو العالم الافتراضي الذِّي يقعُ فيما وراء العالم الواقعي ، فالافتراضي ليس مقابِلاً للواقعي أو نقيضاً ص 21 لهُ بل هوَ مُناقض لِكل ما هوَ فِعلي actuel بمعنى آخر الشئ الفعلي متحقق بينما الافتراضي هو ما لم يتحقق بعد كالخروج عن حدود الزمان والمكان.[4]

---

[1] – عبد الحميد نيبه، تطور أساليب الحروب، مرجع سابق، 218، 220.

[2] – الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، 234.

[3] – محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، 324

[4] – عبد العالي معزوز، الانترنت والاستلاب التقاني، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، 22،21.

المطلب الثاني: الأمن العسكري مِن منظور تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وحروب الأجيال الجديدة.

إلى جانِب دور الفضاء الإلكترونِي فِي تحقيق الرفاهِيَة الاقتصادِية والحصُول على الثروَة وتحقيق التفوق السياسي والحصُول على السُلطة وتعظيم المعرفَة العلمية، يُستَخدُم هذا الفضاء فيمَا يتعلقٌ بالأمن.إذْ يظهرُ هذا الفضاء لِعديدِ الدُول كسُوقٍ مفتوحة وكمجال عام يُدل على وجود شبكة مِن التواصُل والعلاقات بينَ من يتفاعلون معهُ ضمنَ الحِسابات الإستراتيجية و ما يخُصُ الأمنِ القومِي. فاعتبارات الأمن والقوَّة العسكريَة قد دخلت هذا المَجال، إذْ نجِدهُ يتضمَن المحتوى ألمعلوماتي العسكري والأمنِي فضلاً عن الفِكري والسياسي والاجتِمَاعي و الاقتصادِي والخَدَمِي والعِلمي والبحثي، خاصَةً فِي ظِّل اتساع نِطاق استخدام وسَائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومَات فِي العالم وتبنِي عديد الدُول ما يُعرُفُ بالحُكومَات الإلكترونية، والتِّي جعَلت أيضاً وفِي جانِبٍ آخر، مِن السياسَات القومِية على قدر مِنَ الانكشاف الخارِجي، سَهلة التعرُض لمَا يُعرَفُ بالهجمَات الإلكترونِية المتعدِدَة كالدعاية والشائِعات والمعلومَات المُضلِلَة ... وغيرها.[1]

كانت العلاقة بين الإنفاق العسكري والأمن كانت دائما موجودة [2] فمُتطلبات الأمن القومي للدَولة، تدعو لبِناء ترسانة عسكرية ضخمة تبدو أهميتُها في نوعِيتِها والقدرة على استِخدامِها لا في كمِيتِها فحسب فاستنادًا لِمُتغير القُدرة العسكرية للدولة، فالدول القوية عسكرياً ذات التأثير على الصعيد الإقليمي والعالمي. عكسَ الضعيفة عسكرياً التَي تنتفي

---

[1] – إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية .كيف يُمكن أن تدير الدُول شؤونها في عصر الأنترنت .، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، 54، 55.

[2] – طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، مرجع سابق، 63 .

عنها القُدرة الذاتية على الدفاع عن نفسِها ما يدفعُ بها للبحث عن الحماية الخارجية والقبول بما يترتب عن ذلِك كتقييد حُرية قرارِها السياسي.[1]

فباعتبار قضِية التسلح مِن أهم القضايا التِّي تصُبُ فِي الأمن القومِي للدولة.[2] يُعدُ الإنفاق العسكري أحد أهم وسائل حفظ ذلِكَ الأمن بِمَا يضمَنُ الاستقرار. وبالتحديد الاستقرار السياسي الذي يُعدُ أحد أهم محدِدات الإنفاق في مجال تعزيز الأمن الداخِلي والخارِجي على حدٍ سواء. ويتجسدُ هذا في التاريخ المُعاصِر وبِشكل واضح في الدُول النامِية التِّي تغيبُ عنها الديمقراطية خُصوصاً في عملِيات الانقلابات العسكرية، حيثُ كانت القوة العسكرية نفسها أداة رئيسِية في مُعالجة المُشكِلات من أجل الحِفاظ على المشهد السياسي المُستقِر الذِّي يخلو من أي تهديد مُحتمل للنظام.[3]

فمفهوم الأمن القومِي وفِي معناه الضيّق هو مُرادِف لمفهوم دفاع الدولة. حيثُ يشير إلى ما هو إستراتيجي وعسكري وكل ما يرتَبِط بِهما مِن قضايا تتعلق بميزانِية الدِفاع وتطوير الأسلِحة التِّي تحمِي الدولة.[4]

فالتسلح أحد أهم المُقومات الأساسية التِّي يقومُ عليها أمن الدُول. المُرتبِطُ بأمن الدولة، التِّي تقودُها عديدُ الدوافِع الكامِنة أو الظاهِرة داخِلية كانت أم خارِجية نحوَهُ، كونَه ضمانًا للاستقلال والاستقلالية.وهو حق مِن حقوق الدولة الحديثة التِّي يحميها ويكفُلها القانون الدولي، ويُملِيه مبدأ المُساواة بين الدُول فهُو استِكمال لِقُدرة الدولة للدِفاع عن مصالِحِها العُليا، كمُواجهة أي عدوان وتأمين للأراضي والثروات والمَكاسِب. لارتباطه بأمن الدول، والتِّي تهدِفُ من خِلالِه لتكريس سِيادَتِها والدِفاع عنها. فالهدَف هو الحُصول

---

[1] – الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، 114.

[2] – الهياجنة، قضايا العلاقات الدولية، مرجع سابق، 24.

[3] –عمار شرعان، التسلح في العالم بين التوازن والتوفق، التقرير السنوي للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 5.

[4] – خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، 54.

على قوة كافِية تمكِن من الاستطاعة على الإشراف على تطبيق قوانين الدولة وحِماية مُمتلكاتِها خصوصاً إذا ما كانت تُعاني مِن حركات أو حالات عنف مُسلح.[1] وهوَ ما تُحدِدُهُ الرؤية الواقِعية المركزة على الدولة كفاعِل رئيسي وعقلاني، في ظل بيئةٍ فوضوية. التِّي لطالمَا ارتبط فِيها الأمن القومي بالقوة العسكرية، وهو وِفقا لهذا مساوٍ لها ومرادِفٌ للحرب، وبالتالي فان الدولة تلتزمُ بحماية مصالحها بتعظيم قوتِها لأجل الدِفاع. وهو ما ساد زمن الحرب الباردة.[2]

فمُعادَلة الأمن الدولي تقوم على افتِراض أنَّ الدُول المُستقِلة تخشى هجمات دول أخرى ، والتِّي ليس مِن السهل التنبُؤ بِنوايَاها، لِذلِك فإنَّ تِلك الدُول تقومُ باتخاذ إجراءات الدِفاع عن نفسِها ما يُؤدِي لِزرع الخوف لدَى الطرَف الآخر، ما يَدفعُه بِذاتِه للاستعداد للحرب التِّي تبدو فيها الأفضلِية للطرَف البادِئ بالهُجوم. بِمعنى آخر، الطرف الذِّي يُقرِر خيار اللجوء للضربة الأولى لِمنع الطرف الآخر مِن التحرُك. وهذا ما يُطلقُ عليه بِمُعضِلة الأمن الدولي التِّي لا تزال تُكرِرُ نفسها في شتَّى أنحاء المعمُورة، رغمَ أنَّها أصبحت أخفَ حِدة بعد انتهاء الحرب البارِدة لِبُروز مُعضِلات أخرى تتعلق بالأمن الداخِلي.[3]

لقد بات واضِحاً تأثير التكنولوجيا كعامل رئيس فِي توجيه نمَط الفهم الإستراتيجي للصراعات ولأدواتِها.[4] ففِي ظل بيئَةٍ يسُودُها الشَّك وعدم اليقين ومَصالِح قابِلة للتدمِير فِي ثوانٍ، تُولِي الدُول أهمِيَةً لِضرورَة تسليحِ نفسِها وذلك الكترونيا.. لمَّا لهُ مِن أهمِية فِي تعزيزِ دِفاعِها بإجراءات وِقائية ذات طابَع دِفاعي، تصدِيًا لخطَر التعرض للهجوم الإلكتروني. إلاَّ أنَّ الأكثرَ مِن ذلِك هو اتجاهها نحوَ تبنِي سياسات ليست بِطابَع الدِفاع

---

[1] – شرعان، التسلح في العالم، مرجع سابق، 16،17.

[2] – قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، 65.

[3] – بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات . الحرب والسلام والنظام العالمي، تر: سعد فيصل السعد و محمد محمود دبور، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)، 136.

[4] – حيدر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، 208.

بل أكثر مِن الدِفاع إلى الهجوم. مع السعي الدائِم لتطوير هذا النوع مِن الأسلِحة ونشرِها. ما يحمِل بذاتِهِ خطورَة عسكرَة الفضاء الإلكترونِي. فالتوقعات رغمَ سِرية النشاط المُتعلق بالقُدُرات الإلكترونِية تشير أنَّ، ما لا يقل عن 120 دولة مِن بينِهم، الولايات المتحدة الأمريكية الصين، روسيا فرنسا بريطانيا الهند وألمانيا . إسرائيل، ذات القُدرَة على الهجوم الإلكتروني، وتستخدِمُ الانترنت كسِلاح للتجسُس واستهداف أسواق المال ونُظم الكمبيوتر الخاصَّة بخدمات الحكومات.[1]

فكما أدت ثورة المعلومات والاتصالات لتزايُد الكم المعرفي والاتصالي بين شعوب العالم وجماعاتِه، يُمكن أن يكون ما في هذه الشبكة من المعلومات والمعارف ما قد يشكل التهديد المباشر للأمن. ومن ذلك المعلومات المتاحة حول صناعة المتفجرات مثلاً والمواد الضرَة التِي من شأنِها أن تحوِل الشبَكة حتَّى إلى مصدَرٍ من مصادِر نشر الفكر الإرهابي والترويج له.[2] فالإرهاب الجديد وبقدرتِه على استخدام الأسلحة كأسلحة الدمار الشامل، أصبح بإمكانها استخدام المنظومات التسليحية الأكثر تطورًا والأكثر تعقيدًا.[3] ولأنَّ طبيعَة الأمن القومي آخِّذة فِي التغيُر نتيجة الضرر الناجِم عن تهديدات غير الحرُوب كالفيروسات مثلاً. فإنَّ طبيعَة الأمن العسكري آخِّذةٌ أيضاً فِي التغيُر. فالمُهاجمُون اليوم قد يكونوا حكومَات أو مجمُوعات أو أفراد أو حتَّى خليط مِن نوعٍ ما. كما أنَّهم قد يبقوا مجهولين، بل قد لا يقتربُون حتَّى من البلد. ففي سنة سابقة هي1998 عندمَا اشتكت واشنطن على 7 عناوين موسكوفية على الانترنت مُتورطة فِي سرقة أسرار مِن البنتاغون ووكالة الفضاء الوطنية الأمريكية، ردَّت حكومة روسيا أنَّ أرقام الهواتِف التِّي جاءت منها الهجمَات كانت غير شغالة. حيثُ لم تكن أيَّة طريقة لِمعرفة ما إذا كانت الحكومة فِعلا

[1] – خليفة، القوة الإلكترونية، مرجع سابق، 102.

[2] – مظلوم، الأمن غير التقليدي، مرجع سابق، 324. 325.

[3] – أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990. 2008.، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012)، 124.

مُتورطة في هذا الأمر أم لا. وعلية فدوريات الحدود والرادِع النووي والقوات، رغم أنَّها مُهمَة إلاَّ أنَّها لن تكون كافِية في عصر المعلومات لتزويدِنا بالأمن.[1]

ويتحَقق الأمن العسكري، ببناء قوَّة عسكرية قادِرَة على تلبِيَة احتياجات التوازُن الإستراتيجي العسكري والردع الدِفاعِي مِن العُدوان الخارجي لِحِمَاية الدولة وعمقها. فالقوَّة العسكرية هِي الأداة الرئيسِيَة في تأييد السياسة الخارجية الدولية وصياغَة دورِها. كمَا أنَّ البعد العسكري يمتَدُ مِن إعداد الدولة والشعب للدِفاع ودعم المجهود الحربي زمن الصراع، ولِتحقيق مطالب الردع زمَن السِلم.[2]

وفيما يتقدَمُ العالم، لم يتجاوز البشر الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية وللسياسَة العالمية التِّي لازالت تتميَّزُ بالصراع على القوَّة والهيبَة والثروَة في وضعٍ مِن الفوضى. فالاعتماد الاقتصادي المتبادَل لم يجعل من انتصار التعاون على الصراع حقاً، كمَا أنَّ أسلحة الدمار الشامل لم تجعل اللجوء إلى القوَّة أمراً مُستبعدًا. كمَا أنَّ المُشكِل الجوهري في العلاقات الدولية في عالمِنا المُعاصر، هوَ مُشكِل التَّكيُف السِلمي مع نتائِج نُمُو القوَّة غير المُتكافئَة طبعاً بين الدُول. ومثل ما كان في الماضي وأنَّ المُجتَمَع الدولي لا يستطيع الجمُود دون حِراك، لا تزال العنف والحرب احتمالين وارِدين.[3] فالحرب قدرٌ لا مفر منه.[4] . تندَلع عمُومًا لحالةٍ هِي حالةُ التعارُض. فالحروب تندلع بين الدُول حين تجد تلك الدُول نفسَها فِي وضعٍ مِن التعارُض. فالحربُ تُشيرُ لتصادُم بينَ أهداف ومَصالِح الدُول، وهي شكل مِن أشكال العنف التِّي لا يُمكِن حصرَها فِي نمطٍ واحِد. والتِّي قد تأخُذ غاياتٍ متلفة سياسية أو اقتصادِية وغيرها... إلاَّ أنَّ هدَفَها هو الرغبَة فِي فرض وجهَة

[1] – ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، 118،119.

[2] – مظلوم، الأمن غير التقليدي، مرجع سابق، 31.

[3] – غيلبن، الحرب والتغيير، مرجع سابق، 276.

[4] – يوسف، الحمداني، تجارة الأسلحة، مرجع سابق، 2013.

نظر دولةٍ على أخرى باستعمال وسائِل وأساليب تراها هِي أنَّها تمَكِنُ مِن ذلِك.[1]

لقد نتَج عن استخدام أسلِحة الفضاء الإلكترونِي المُتعدِدَة المُستَخدَمَة للنيل مِن سلامَة المَواقِع الإلكترونِيَة وقواعِد البيانات، السهلةِ الحصُول عليها مِن خِلال مَواقِع الانترنت، شكلاً جديدًا مِن الحرُوب وهو الحرب الإلكترونية. فنتيجَة الاعتماد المُتبادَل على تكنولوجيا الاتصال والمعلومَات، أصبَح الفضاء الإلكترونِي ساحَة للصِراع الذِّي يتجاوزُ حدودَ الدول وسيادتِها. والتِّي تسعى أطرافه الفاعِلة غير الواضِحَة، على تحقيق أكبر المكاسِب وخلق أكبَر الخَسائِر والتدمير الذِّي لا يُصاحِبُه لا دِمَاء ولا أشلاء ولا دُخان ولا أنقاض ولا غبار، رغمَ أنَّ تداعياتِه خطيرَة كتدمِير قواعِد البيانات على الانترنت ونسفها أو قصفِها بالفيروسات. فلابُّد أن تتوفر في الحرب الإلكترونية القدرَة على الدِفاع عن والهجُوم على المعلومات. وذلك مِن خلال شبكات الحاسِب الآلي عبر الفضاء الإلكتروني، مع القُدرَة على شل الخصم على القِيام بنفس الهجوم.[2] فلقد باتَ فِي السنوات الأخيرَة الأدوات الإلكترونية ذات الطابَع الهجومِي، أداة جاذِبَة للدُول فِي تحقيق مصالحِها سواءً باستخدامها لمُفردِها أو كجُزء مِن العمَليات العسكرية. فإن لم تصِل الفواعِل لمرحلة الحرب إلاَّ أنهم وصلوا لحالة المُواجهات الإلكترونِيَة.[3] فالعديد من الدارسِين يرون أنَّ الدُول الضعيفة ومُتوسِطَة القوَّة تتمتع في الفضاء الإلكترونِي بمِيزَة نِسبيَة مُقارنَةً بالدُول القوية. فعلى عكس الدُول الأكثر تقدُمًا والأكثر اعتماداً على الأنظِمَة المُتطورَة هِيَ الأكثر عُرضةً للهجوم الإلكترونِي. تزدَادُ القوَّة التدمِيريَة للآليات الإلكترونية الهجومِيَة للدُول الضعيفَة والمُتوسِطَة فِي إلحاق الضرر وتحقيق المَصالِح فتِلك الفواعِل الأقل قوَّة وعكس المِساحات التقليدية للصراع التِّي يصعُب عليها من استخدامها للآليات التقليدية في تحقيق

[1] – عامر علي، سمير الدليمي، الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية الداخلية، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، 243.

[2] – خليفة، القوة الإلكترونية، مرجع سابق، 81،80.

[3] – نوران شفيق، أثر التهديدات الإلكترونية على العلاقات الدولية . دراسة في أبعاد الأمن الإلكتروني .، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، 135.

المصالح، فإنها وفي ظل الفضاء الإلكتروني تستطيع هذِهِ الفواعِل ليس فقط مُنافسَة القوي بل أيضًا التفوق عليه. فحتَّى إنْ امتلكت القوى الكبرى آليات إلكترونية أكثر تعقيدًا وتقدُمًا عن تِلكَ التِّي تمتلكُها الضعيفة أو مُتوسِطة القوى، إلاَّ أنَّها قد لا تستطيع أن تستخدِمَها بفعاليَّة إذا ما كانت الدولة الهدَف لا تعتمِدُ على الفضاء الإلكتروني فِي إدارَة الدولة. بِمعنَى أنَّ ذلِك الهجُوم للدولة القوية لن يلعبَ دورًا فِي تحقيق مصالِحِها.

ورغمَ الميزَة النسبية التِّي تتمتعُ بها الفواعِل أقل قوَّة، إلاَّ أنَّها لن تكون بديلاً عنِ القوَّة العسكرية وإنْ كانت تلعبُ دورًا مُكمِلا لها ففي حالة الهجوم المُسَلح على الدولة لن تكون القوة الإلكترونية البديل الذِّي ستُدافِعُ بهِ عن نفسِها ما لم تمتلك قوَّة تُمكِنُها مِن الدِفاع. كمَا أنَّ الدولة القوية غالبًا ما لها القُدرَة على ما يُسمَى بهيمنَة التصعيد أو إمكانية القدرَة على التصعيد النزاع وإخراجِهِ مِنَ الفضاء الإلكتروني إلى مساحَةٍ أخرى تجتمِعُ فيها آلياتْ الهجوم الإلكتروني والقوَّة التقليدية وهو ما تفتقِدُه الفواعِل الأقل قوَّة.[1]

فالأخطر في القرن الواحد والعشرين، أن يشهد هذا القرن حروباً. رغم أنَّ ذلك مِن غير المُحتمل لتمتُع الدُول الكبرى بوعيٍ ضرورة تفادي حربٍ عالمية والتِّي ستكون نِهاية كل شئ.[2]

يبدو أثر العامل التكنولوجي على الإنفاق العسكري للدول واضِحٌ جدا، فالثورة فِي الشؤون العسكرية قد غيَّرت حقًا فِي إنفاق الدول التِّي ما سعت دومًا لحيازة أكبر قدر منها. ذلِك لأجل الأمن الذِّي مِن الممكن أن لا يتحقق فِي ظِّل تلك التَّطورات وفِي ظِّل إعتبار أن حالة الحرب ظرفٌ حتمي ودائم فِي الحياة الدولية. فالبنظر لزيادة الإنفاق العسكري

---

[1] – نفس المرجع، 175، 176.

[2] – جيمس مارتن، معنى القرن الحادي والعشرين، تر: أحمد رمو، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، 2011)، 512، 513.



بالإستراد دون التصنيع للدُّول المُستورد للسلاح، يصنعُ لها أمنًا مُغلط لان تبعية التسليح لا تصنع الأمن وهو ما يبدُو خاصةً لدى الدُّول العربية.

الخاتمة:

ـ بحثُ الإشكاليات ذات الصِّلة بموضوع الإنفاق العسكري، شكَّل ولا يزال المحور الأساسي لجُّل الدراسات التِّي تُعنى بتحليل الجانب الإستراتيجي والعسكري للدول. وهذا راجِع إلى أنَّ الإنفاق العسكري هو أحد أهم المسائِل فِي الحياة الدولية.

وإذا ما كنَّا فِي مُذكرتنا هذِه قد تجنبنا الخوض الكبير فِي الجوانب التكميمية للموضوع، فإنّنا لم نحُد عنِ السياق العام الذِّي يفرِضُهُ تموقُع ظاهرةِ الإنفاق العسكري كإحدى الظواهر البارزة للدول مع جوانِب أخرى كالأمن والتنمية. فبناءً على ذلِك كانت إشكالية الدراسة تبحثُ فِي علاقة التأثير التبادُلية القائِمَة بين مختلف المتغيرات. وفِي هذا السِّياق وعبر مُختلف محاور الفصول بحثنا فِي ذلِك وخلصنَّا إلى:

ـ حكومات الدُّول المتقدمَة والنامية على حدٍّ سواء، تُنفق وتخصص موارِدًا مِن أجل الإنفاق على التسلح. فهو ذو قيمَة لكل دول العالم؛

ـ تطرحُ اهتمامات الدُّول بالعامِل العسكري بزيادَة النفقات العسكرية، انعكاس ذلِك على مُتغيرات فِي الواقع الدولي هي مُتغير الأمن والتنمية. والذِّي يبينُ أنَّ العلاقة بين الإنفاق العسكري والجوانب المدنية تختلف فِي دول العالم. حيثُ تأخذ في الدول المتقدمة صيغة السلاح مِن أجل الطعام، أمَّا فِي الدول النامية فتأخُذ صيغةُ السلاح أو الطعام. فالصناعة العسكرية والقدرات التكنولوجية العالية في الجانب العسكري مصدرٌ هام للصناعة المدنية في الدول الحائِزَة عليها، أمَّا فِي البلدان النامية فغالبًا ما يُقوِضُّ الإنفاق على التسليح أمنَها، كمَا يُساهم فِي التهام مواردها التِّي كانَ بالإمكان أن تُستخدَم فِي التنمِية فيها؛

ـ أدَّى تزايُد اعتماد الدُّول على التكنولوجيا وإدخالها فِي شؤون الجانب العسكري، إلى التحول فِي الإنفاق العسكري لها مِن التقليدي إلى الأكثر مُواكبةً للتطور، رغمَ أنَّ ذلِك لا يصنعُ أمنًا دائِمًا.

وعلاوةً على ذلِك، تمَّ استنتاج ما يلي:

ـ لابُدَّ والفهم المُتكامِل لمفهوم الأمن والتنمية للمجتمعات والشعوب المختلفة التِّي تتطلعُ جميعُها إلى ذلِك. ففي المسعى الدائم للدُّول مِن أجل الإنفاق العسكري، لابُدّ مِنْ فعالية هذا الأخير دونَ التأثير السلبي على الجوانب غير العسكرية.

ـ ضرورة بدل الجهود في البلدان النامية، لزيادَة الآثار الإيجابية للإنفاق العسكري بها على القطاعات المدنية؛

ـ ضرورَة توجيه نظرَة الدُول الكبرى الحائِزَة على التكنولوجيات العسكرية، لإنفاقِها على المعدات الهجومية والدفاعية الأكثر تطورًا إلى أمنِ وسلامِ العالم.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أبو العزايم فرجاني خيري، أثر الإنفاق العسكري على الإنفاق المصري (د.ب.ن، د. د.ن، د.س. ن)
2. أبو شيخة عيسى موسى ، إستراتيجية الأمن القومي العربي في ظِّل المتغيرات الدولية، (عمان: السواقي العلمية للنشر والتوزيع، 2016)
3. أبو عامر علاء ، العلاقات الدولية . الظاهرة، العلم، الدبلوماسية والإستراتيجية .، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004)
4. أبو محمد إبراهيم ، المكون المعرفي ودوره في توجيه الحضارات، (د،ب،ن، المركز العلمي للطباعة والكمبيوتر،2007)
5. أحمد هبة الله ، خميس بسيوني، العلاقات الدولية في الدول الغربية . تعاون أم صراع أم توازن .،(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012)
6. آرو كينيث ، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي . مدخل إلى الجيو اقتصاد . ، ط 2، تر: محمود براهم، (د،ب،ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)
7. أسبين كاسترو ، إمبراطورية الإرهاب . السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب .، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، 111.
8. الآغا فؤاد ، علم الاجتماع العسكري، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)
9. ألأقداحي هشام محمود ، أبعاد وتحديات الأمن القومي . التجانس القومي . القوة العسكرية . قضية الحدود، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011)
10. إلياس جزانيتا ، بيتر سننتش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محي الدين حميدي، (سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2016)
11. أنطوني إيان ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)

12. بادي برتران ، دومينيك فيدال، عالم اللامُساواة . أوضاع العالم 2016 .، تر: نصير مروة، (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2016)، 135.
13. بادي برتران و فيدالدومينيك، جبابرة الأمس والغد، تر: نصير مروة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)
14. باسكال ريغو، البريكس ـ البرازيل، روسيا، الهند، الصينن جنوب إفريقيا القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ـ ، تر: طوني سعادة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015).
15. البدراني عدنان خلف حميد ، السياسات الخارجية للقوى الكبرى تجاه المنطقة العربية . اليابان والصين والهند .، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)
16. بدل صالح كامل ، التنبؤ بالإختلالات الهيكلية في البُنية الاقتصادية العربية في ظِّل العولمة للمدة 1985 . 2030، (مذكرة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2012)
17. براكن بول ، العصر النووي الثاني . الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة .، تر: بسام الحسنية شيحا وسعيد ، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)
18. البقمي سعود بن سعد محمد ، "نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم"، ورقة مقدمة للمُؤتمر الوطني حول الأمن الفكري المفاهيم والتحديات، جامعة الملك سعود، 2009).
19. بلهول نسيم ، عن الجيواستراتيجية، (لبنان: دار الروافد الثقافية، 2015)
20. بوتول غاستون، ظاهرة الحرب، تر: إيلي نصار، (لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، د،س، ن)
21. بيليس جون و سميث ستيف، عولمة السياسة، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)
22. جيرسون آلان ، ج كوليتا نات ، خصخصة السلام . من النواع إلى الأمن .، تر: أسعد حليم،(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004)

23. حسن حسين فوزي ، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (لبنان، دار المنهل اللبناني، 2009)
24. حسين خليل ، الإستراتيجيا . التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر. (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)
25. حطوم طلال ،" العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط2، (بيروت: دار بلال، 1998)
26. الخزرجي ثامر كامل محمد ، العلاقات السياسية الدولية وإدارة الأزمات، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)،
27. خشيم عبد الله ، موسوعة علم العلاقات الدولية . مفاهيم مختارة .، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2004)
28. خضر أحمد إبراهيم ، علم الإجتماع العسكري، (القاهرة: دار المعارف، 1980)
29. خليفة إيهاب ، القوة الإلكترونية . كيف يُمكن أن تدير الدُول شؤونها في عصر الأنترنت .، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)
30. دان تيم وآخرون، نظريات العلاقات الدولية . التخصص والتنوع .، تر: ديما الخضرا، (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2016)
31. داود نبيلة، الموسوعة السياسية المعاصرة . مدارس سياسية ومصطلحات، منظمات وهيئات قضايا القرن العشرين ، (القاهرة: مكتبة غريب،1991)
32. الدباغ ضرغام ، استخدام القوَّة في العلاقات الدولية . بحث في دوافع وآثار استخدام القوَّة المُسلحة (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2017)
33. دندن عبد القادر ، الهند القوة الدولية الصاعدة . الأبعاد والتحديات . (ألمانيا: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، د، س، ن)
34. ديمتري ديما أدامسكي، حملة موسكو في سوريا . دروس روسية في فن الإستراتيجية .، (سوريا، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، 2018)

35. ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، تر: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001)
36. زعرور هادي ، توازن الرعب . القوى العسكرية العالمية. ، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)
37. زواشي صورية ، التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط، (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016)
38. الساكت منيب محمد ، أسلحة الدمار الشامل، (عمان: دار زهران: 2009)
39. ساكس قولفجانج ، قاموس التنمية . دليل المعرفة باعتبارها قوة .، تر: أحمد محمود، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)
40. سالم محمد وليد ، النظم السياسية المعاصرة . إشكالات السياسات والحكم .، (الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018)
41. السامرائي محمود سالم ، إستراتيجية روسيا الإتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية (لأردن: شركة دار الأكادميون للنشر والتوزيع،2018)
42. سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)
43. سعد حقي توفيق ، الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)
44. سعيد عبد المنعم ، أمريكا والعالم . الحرب الباردة وما بعدها .، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2003
45. سيد حسين أحمد ، دور القيادة السياسية في إعادة بناء دولة روسيا في عهد بوتين .، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)
46. شفيق نوران ، أثر التهديدات الإلكترونية على العلاقات الدولية . دراسة في أبعاد الأمن الإلكتروني .، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)
47. الشمري مصطفى إبراهيم سلمان ، عسكرة الخليج . الوجود العربي الأمريكي في الخليج .، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013)

48. صلاح الدين فهمي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام، (ب، ب، ن، ب، د، ن، ب، س، ن)
49. الصمد رياض ، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1999)
50. الطبيب مولود زايد ، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، (الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 2001)
51. العابدي زكي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، تر: سوزان خليل، (مصر: سينا للنشر، 1994)
52. عارف أحمد سمير ، العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الإستراتيجي الأمريكي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)
53. عبد الحميد معتز محي الدين ، الإرهاب وتجدد الفكر الأمني، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)
54. عبد الحي وليد ، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)
55. عبد الخالق أحمد ، التجارة الإلكترونية والعولمة، ط2، (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008)
56. عبد العالي معزوز، الانترنت والاستلاب التقاني، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)
57. عبد الفتاح بشير ، تجديد الهيمنة الأمريكية، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)
58. عدلي عبد المنعم محمد ، القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية . دراسة في صنع القرار .، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)
59. عقلة المومني محمد أحمد ، السيطرة على العالم، (بيروت، عالم الكتب الحديث، 129. 132.
60. علي حسين حيدر ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، (الأردن: دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)

61. علي عامر ، الدليمي سمير ، الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية الداخلية، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)
62. عودة جهاد ، الحرب والعلاقات الدولية، ط3، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)
63. عودة جهاد ، مفهوم النظام الدولي وعناصره الأساسية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)
64. عيسى محمد ، آدم أحمد ، دور التخطيط الإستراتيجي في حراسة وتأمين المُنشآت العامة،(مذكرة دكتوراه،جامعة الرباط، 2015)
65. غابريال أشرف سليمان ، علم الاجتماع العسكري: دور المُؤسسة الرئاسية والعسكرية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)
66. غيلبن روبرت ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، تر: عمر سعيد الأيوبي، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)
67. فالنستين بيتر ، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات . الحرب والسلام والنظام العالمي، تر: سعد السعد فيصل و دبور محمد محمود ، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)،
68. الفهد موسى علي ، الآلوسي سؤود فؤاد ، الإعلام والحرب، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، 13
69. القريشي محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية، (الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2010)
70. قريشي مدحت ، التنمية الاقتصادية . نظريات وسياسات وموضوعات .، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)
71. قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية . دراسة في منظور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2018)
72. قوجلي سيد أحمد ، الدراسات الأمنية النقدية . مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن .، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)
73. كانتور روبرت د ، السياسة الدولية المعاصرة، تر: أحمد ظاهر، (د،ب، ن، مكتب الكتب الأردني، 1989)، 298.

74. كلير مايكل ، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، تر: عدنان حسن، (د،ب، ن: د، د، ن، د، س، ن)

75. مارتن جيمس ، معنى القرن الحادي والعشرين، تر: أحمد رمو، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، 2011)

76. مجدي محمود ، سعيد عبد الفتاح، قواعد القوة في الفكر السياسي المعاصر، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)

77. محمد علي محمود ، حروب الجيل الثالث ونظرية تفتيت الوطن العربي، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2018)

78. مراد علي عباس ، الأمن والأمن القومي . مقاربات نظرية،، (لبنان، دار الروافد الثقافية، 2017)،

79. مراد محمد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي، (بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009)

80. المشاقبة أمين ، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط . مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990. 2008،، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012)

81. مصباح عامر ، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010).

82. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج . الوجود العسكري الأمريكي في الخليج . (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013)

83. مظلوم محمد جمال ، الأمن غير التقليدي، (عمان: الأكاديمون للنشر والتوزيع، 2014)

84. معتز محي الدين الحميد، الإرهاب وتجدُد الفكر الأمني، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)

85. معتمد عاطف وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)

86. المعيني خالد ، الحافات الجديدة . التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية .، (سوريا: دار غيوان، 2009)

87. ناي جوزيف س ، مفارقة القوة الأمريكية، تر: محمد توفيق البجيرمي، (السعودية: مكتبة العبيكان)

88. نايف بن نهاراسم، مقدمة في علم العلاقات الدولية، (قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016

89. نبيه عبد الحميد ، تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)

90. هاشم نعمة كاظم ، نظرية العلاقات الدولية، (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999)

91. الهزايمة محمد عوض ، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آتى، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007)

92. هوفه أوتفريد ، مُواطن الدولة، المُواطن العالمين الأخلاق السياسية في عصر العولمة، تر: عبد الحميد مرزوق،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)

93. وآخرون علي الدين ، الصراع من أجل نظام سياسي جديد . مصر بعد الثورة .، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013)

94. يفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا، تر: عبد الله حسن، (دمشق: دار الفكر، 2010)، 113.

95. يوسف كرولين ، أحمد سمير الحمداني، تجارة الأسلحة وأثرِها في انتهاكات حقوق الإنسان، (د،ب، ن، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2013)

96. يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى فِي التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المُستقبلية (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)

الأطروحات والرسائل:

1. إسماعيل عميرة، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008،2009)

2. بلال دبوز، فعالية سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية 2014 . 2019، (مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2014)
3. بيان العساف، الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي . دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين .، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005)
4. جلال حدادي، الأمن الجزائري فِي إطار إستراتجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2015)
5. جمعة مزوز، نظرة المجتمع إلى آداء المرأة العاملة في قطاع الأمن، (مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2016، 2017)
6. جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي . نحو بُنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط .،(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2010،2011)
7. سعد الله كحال، دور المتغير الاقتصادي في إدارة الصراع العربي الصهيوني . فترة ما بعد الحرب الباردة .، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، 2002)
8. سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط،(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013)، 19.
9. شوقي عرجون، المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006،2007)
10. عبد الكريم واري، الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي، (مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2013، 2014).
11. علي خازن، تأثير الإنفاق العسكري على التنمية، (مذكرة ماستر، جامعة ور قلة، 2015 . 2016)
12. فاكية سقني، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان،(مذكرة ماجستير: جامعة سطيف، 2009،2010)
13. لخضر حيرش، دور العامل العسكري في السياسة الخارجية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، (مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، 2016،2017)
14. مصطفي حميد كاظم الطائي، الإعلام والتنمية . دراسة في النظريات والتجارب التنموية العالمية .، (الإمارات العربية المتحدة: الآفاق المشرقة ناشرون، 2011)

15.مي محمد أحمد زيادة، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي . دراسة تطبيقية على إسرائيل والدول العربية .، (مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، 2014)
16.نبيل بن حمزة، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013 . 2014)
17.نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا . دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة .، (مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010)
18.نيب عبد الرحمن شبيب، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظَّل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1991 . 2002، (مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2003)
19.هشام محمود ألأقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية،)الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015)
20.وسام ميهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على الأنظمة السياسية العربية، (مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013،2014)
21.وليد إبراهيم حذيفة، القوى الصاعدة في ظِّل العولمة . الاقتصاد الهندي أنموذجا .، (مذكرة دكتوراه، جامعة دمشق، 2014، 2015)
22.ويسام شكلاط، الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين 2000 . 2004 دراسة حالة جنوب المتوسط، (مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2016)

المجلات والدوريات والملتقيات:

1. أحمد ناجي قمحة، " في الأمن القومي المصري"، مجلة السياسة الدولية العدد 211 (2018)
2. جيفري باين، " تحول إستراتيجي: إتجاه بكين لتعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط"، مجلة اتجاهات الأحداث العدد 27(2018): 6 . 98.

3. خالد المصري، مناف محمد بلوش، "دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بُنية النظام الدولي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية العدد3 (2016)
4. رشيد هولي، علي حميدوش،" الدور التنموي للسياحة في الدول المغاربية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 10(2018): 1 ـ 304.
5. سالم صالح، " القوة والسياسة الخارجية"، مجلة الكوفة العدد 7 (د، س، ن): 147 ـ 174
6. سيف نصرت توفيق الهرمزي، "تحليل هانز مورغانتو لمفهوم القوة وتطبيقاتها على وحدات النظام الدولي"، مجلة تكريث للعلوم السياسية العدد 1 (سنة النشر).
7. عبد الله الموساوي، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظِّل العولمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 6 (د،س،ن): 41 ـ 64.
8. عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي، "أثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في دفع عجلة التنمية"، مجلة الباحث العدد 7 (2009،2010): 245 . 257.
9. عدنان محمد الحسين الهياجنة، " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية"، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 2 (2001)
10. علي كاظم هلال، "الإنفاق العسكري وأثره على التنمية البشرية في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 20 (2015):
11. مبروك كاهِي، استراتيجيات التسليح وأثرِها على متطلبات الدفاع الوطنية، مجلة الدراسات الإستراتيجية والسياسية العدد 01 (2018): صفحات 1 ـ 222
12. مرسي مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات"، مجلة سياسات عربية (2015)
13. مسعود الريضي، محمد الزعبي، "سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب العدد 2 (2008): 453 ـ 497.
14. نبيل محمد دقيل، " الاتجاهات المعاصرة في بُنية الأسرة العسكرية . دراسة مقارنة بين الجيش السوداني والأمريكي"، مجلة دراسات إستراتيجية العدد 32 (2004): 21 ـ 34.
15. نصيرة مصنوعة أحمد بركنو، "الأمن الاقتصادي العربي . الواقع والتحديات" .، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال العدد3 (2016): 69 ـ 84.

الملتقيات:

1. سليم قسوم، "سؤال النهضة والتنمية في الفكر العربي المعاصر" (ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول الخطاب التنموي في السياسات العربية: دراسة في السياق الحضاري، جامعة قالمة، 6 ديسمبر، 2017).

2. عمار شرعان، التسلح في العالم بين التوازن والتوفق، التقرير السنوي للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2019.

3. كريس سميث، محاضرة مُرسلة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، ألقيت يوم 21 ماي 2003.

مُلخَص.

يأتي التطرُق لدِراسَة موضوع الإنفاق العسكري، انطلاقا مِن مما تعيشُه الدُّول في جانِبها العسكري والذِّي يملي ضرورة الاهتمام بذلِك. إذْ هنالِك ثلاث مفاهيم مركزية تُعبِرُ عن جوهَر الإطار المفهومي لهذا الموضوع هِي الإنفاق العسكري والأمن والتنمية. وهِي ترتبِطُ فيما بينَها بالشكل الذِّي يتوافَقُ. عنوان الموضوع الموسوم بالإنفاق العسكري بين مُتطلبات الأمن ورهانات التنمية.

ولابُّد أن نفهَمَ أنَّ الإنفاق العسكري كأحد أوجه الإنفاق العام للدولة، لا يُمثِل بالضرورَة مَسارًا ناجِحًا لِتحقيقِ الأمن أو ازدهاره وليسَ بالضرورَة هو على حِسابِ التنمية. كونَّهُ قد يفيدُ فِي مُعالجَة بعض المشاكل، فالحديث عن الإنفاق العسكري و ارتباطه بالأمن والتنمية للدُّول يُظهِرُ لنا أنَّهُ ليس هنالِك وصفَة واحِدة. إذْ فِي إنعِكاساتِه وتأثيراتِهِ على الدُّول إختِلاف، ففي الدُّول ذات الصناعات العسكرية فإنَّ نجَاح ذلِك القِطاع ساعَد فِي تحقيق الدعم الاقتصادِي وحتَّى فِي جوانب أخرى كالدعم السياسي، أين يبرُز أنَّ الإنفاق العسكري لديها أبرز تأثيرًا إيجابيًا ولم يذهب سُدًا كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحتَّى الصين. عكسَ الدُّول التِّي تعتمِدُ على عمليات المُشتريات العسكرية مِن الأسلِحة من مصادِر معينة، فدُون التطوير والصناعة العسكرية قد لا تُحقِقُ التوازُن الاقتصادي أيضًا.

ولمَّا كانَ عامل التأثير الأبرز فِي عالم اليوم هو عامِل التكنولوجيا، وكما نتَج التَّقدُم على مُختلف الأصعِدة، غيَّرت التكنولوجيا بما وصلت إليه الكثير فيمَا يخُصُ الجانِب العسكري بدُخولها إليه ومُواكبَةِ هذا الأخير لها. إذْ وفِي ظِّل أنَّ العالم ينتظِر إيقافَ سباقِ التسلح فإنّ الترسانات العسكرية تُقامُ وتزدهِر وبتطوُرٍ رهيب ومُخيف. فِي ظل بزوغ فجر جديد مِن الصناعات العسكرية المُبتكرَة والتِّي تصُبُ كلها فِي خِدمَة القطاع العسكري مُحولةً بذلِك الإنفاق العسكري للدُّول مِن التقليدي رغمَ أنَّهُ لا

يزال يُعتَمَد عليه إلى إنفاقٍ يُواكِبُ ما وصلت إليه التطورات التكنولوجية العسكرية. ما فتحَ يفتَحُ الباب أمام تخيل أمن و استقرار الدُول والعالم فِي ظِّل سعيِ دُولِهِ وجُهودِها نحو الأسلحة العالية الدِّقة ذات القُدرَة التدميريَّة الخيالية.

The study of the subject of military spending comes from a situation in which the countries live in their military side, which dictates the need to pay attention to this. There are three central concepts that reflect the essence of the conceptual framework of this topic: military spending, security and development. They are linked to each other in a way that corresponds. The title of the topic is marked by military spending between the requirements of security and development bets.
We must understand that military expenditure as a public expenditure of the State does not necessarily represent a successful path to security or prosperity, and not necessarily at the expense of development. As it may be useful in dealing with some of the problems, talk of military spending and its link to security and development of countries shows us that there is no single recipe.
In the countries with military industries, the success of that sector helped to achieve economic support and even in other aspects, such as political support, where it emerges that the military spending has a positive impact and did not go a dam like the United States of America, Russia and even China
Unlike countries that rely on military purchases of weapons from certain sources, without development and military industry may not achieve economic balance as well.

As the most influential factor in today's world is the technology factor, and as progress has been made at various levels, technology has changed as much as it has reached the military side by entering it and keeping pace with it.
As the world awaits a halt to the arms race, military arsenals are being established and flourished, with terrible and frightening developments. In the light of the dawn of new innovative military industries, which are all in the service of the military sector, thus diverting the military spending of the countries of the traditional, although it still depends on spending to keep pace with the developments of military technology.
What opens the door to imagine the security and stability of countries and the world as the pursuit of its States and efforts towards high precision weapons with destructive power.

فهرس المحتويات